مشاريع التسوية الإسرائيلية

١٩٦٧/١٩٧٨

دراسة توثيقية نقدية

مؤسسة الدراسات الفلسطينية

سلسلة دراسات رقم ٤٦

مشاريع التسوية الإسرائيلية
١٩٦٧/١٩٧٨
دراسة توثيقية نقدية

مشاريع التسوية الإسرائيلية

١٩٦٧/١٩٧٨

دراسة توثيقية نقدية

إعداد قسم الدراسات الإسرائيلية وفلسطين المحتلة

بإشراف

الدكتور الياس شوفاني

مؤسسة الدراسات الفلسطينية - بيروت

الطبعة الاولى
بيروت ــ ١٩٧٨

فهرست المحتويات

مقـدّمة

I في لقاء القمة بالاسماعيلية ، عرض رئيس حكومة اسرائيل ، مناحم بيغن ، مشروعه الاخير للتسوية ، على الرئيس السادات . وكشف النقاب عن بنوده كاملة في خطابه الافتتاحي لجلسة الكنيست الاسرائيلي الطارئة ، بتاريخ ٢٨ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٧ ، والتي خصصت لمناقشة المشروع والتصويت عليـه ، فنال تأييد الاكثرية فيه . ومشروع بيغن هذا ، كما ورد في خطابه بالكنيست ، يتعرض لمسألتي سيناء وفلسطين ، دون الجولان . وهـو يتحدث عن انسحاب ، ليس كاملا ، من سيناء ، بعد تجريدها بمعظمها من السلاح ، وعن ضم الضفة الغربية وقطاع غزة ، تحت غطاء « منح السكان العرب فيهما ادارة ذاتية » . وما زالت هذه المرتكزات هي نقاط الانطلاق الرئيسية في مشروع بيغن للمفاوضات مع مصر .

وبيغن ، بطرحه مشروعه هذا ، لا يدخل في عداد الاوائل ، اذ سبقه الى مثله العديد من اترابه ، ممن احتلوا مناصب شبيهة في المؤسسات الصهيونية الحاكمة في اسرائيل . وهؤلاء الاسرائيليون ، بمجملهم ، لم ينفردوا في طرح « مشاريع السلام » ، وانما شاركهم في ذلك العديد من حكومات الدول الاخرى ، ونفـر غـير قليل من الافراد ، ممن كانت لهم صلة بالموضوع ، بهـذا الشكل او ذاك . والامر لا يتوقف عند المرحلة الراهنة من تاريخ الصراع في المنطقة ، وانما يتعداها الـى بدايـة الاستعمار الصهيوني الاستيطاني في فلسطين . وعلى أي حال ، فقد بقيت تلك المشاريع ، الى الآن ، مثارا للنقاش ، وبقيت التسوية مسألة بعيدة المنال .

ومشروع بيغن الحالي لم يأت مقطوع الجذور ؛ فهو حصيلة تراكمية لمواقف اسرائيلية سبـق اعلانها ، وانعكاس امين لمخطط توسعي ، ما زالت اسرائيل تنفذه على ارض الواقع ؛ فقد سبق ان اتخذت حكومة الكيان الصهيوني ، وخصوصا بعد صعود الارهابي ، مناحم بيغن ، الى السلطة ، عدة اجراءات استيطانية وادارية ، في الضفة الغربية وقطاع غزة ، كما في سيناء والجولان ، تظهر بما لا يرقى اليه شك ، نية اسرائيل ضم تلك المناطق اليها . وعلى صعيد المواقف السياسية الملزمة ، ونخص بالذكر الاخيرة منها ، فقد طلع الكنيست الاسرائيلي ، في بداية ايلول (سبتمبر) ١٩٧٧ ، وبعد نحو اربعة اعوام على حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣ ، وما تلاها من مفاوضات لتسوية النزاع في الشرق الاوسط بالطرق السلمية ، بقـرار شبه اجمـاعي ، يقضي برفض اسرائيل الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلا الشعب الفلسطيني ، او التعامل معها في أية مفاوضات من اجل التسوية ؛ وبذلك ، التزمت حكومة بيغن بالاصرار على استبعاد منظمة التحرير من مؤتمر جنيف ، وبرفض أي تعديل لقرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ ، من شأنه ان يفسح المجال امام المنظمة للمشاركة في عملية التسوية بشكل مستقل .

ولم تمر ايام على قرار الكنيست هذا ، حتـى خـرج اللواء (احتياط) ، ارئيل شارون ، وزير الزراعة فـي حكومة بيغـن ، والمنوط بـه تنفيذ مشاريع الاستيطان في المناطق المحتلة ، بما فيها الجولان وسيناء ، بتصريح قاطع بأن الاستيطان هناك أهم لاسرائيل من السلام . وقبل ان تخفت ردات الفعل على تصريحات شارون ، طرح وزير خارجية اسرائيل ، موشيه دايان ، مشروع حكومته لتسوية شاملة في المنطقة ، بما فيه حل لمسألة الضفة الغربية وقطاع غزة . ويتلخص مشروعه في تذويب فلسطينيي الخارج في الدول التي يقيمون فيها ، وتحويل التجمعات السكانية من عرب الداخل الى بانتوستانات ، تحت غطاء الادارة الذاتية . هذا ، طبعا ، مـع حق اليهود في استيطان اية نقطة يريدونها في الضفة والقطاع ، وبقاء السيطرة الاسرائيلية على هاتين المنطقتين . وكان واضحا ، كذلك ، نية اسرائيل الاحتفاظ بالمستوطنات في سيناء والجولان ، وابقاءها تحت السيطرة الاسرائيلية . ومشروع دايان كان يعني ضم تلك المناطق عمليا ، دون التصريح بذلك شكليا . وقد حمل دايان

مشروعه الى الولايات المتحدة ، حيث فاوض الادارة الاميركية على اساسه ، وذلك بعد صدور البيان الاميركي ـ السوفياتي المشترك ، عشية انعقاد الدورة الثانية والثلاثين للجمعية العامة . وقد تمخضت مفاوضات دايان في واشنطن ونيويورك ، عن ورقة عمل اسرائيلية ـ اميركية جديدة ، تلغي البيان الاميركي ـ السوفياتي السابق . وبين هذه وتلك ، جاءت مبادرة الرئيس السادات ، بزيارة اسرائيل ، فنقلت الامور الى « مرحلة ما بعد المبادرة » على حد تعبيره .

ومنذ ان بدأت المفاوضات السياسية بشأن تسوية سلمية ، في اثر حرب تشرين الاول (اكتوبر) ، لم يأل قادة اسرائيل جهدا في عرقلة مسارها . ومع ذلك ، لم يتركوا فرصة تفوتهم دون اللغو في الكلام عن السلام ، والاسراف في اللفظ عن تطلعات اسرائيل الـى تسوية شاملة للنزاع في المنطقة ، بما يتسق مع التراث اليهودي ، وينسجم مع الاعراف الصهيونية . ولم يفتهم ، في هذا المجال ، الكلام عن أهمية السلام لانجاز المشروع الصهيوني وتثبيت دعائمه ، الى ان جاءت مبادرة الرئيس السادات ، وما انطوت عليه مـن سعي لانهاء الصراع في المنطقة ، بشكل يضمن لاسرائيل بقاءها وامنها ، ومن اعلان حرب تشرين الاول (اكتوبر) خاتمة الحروب في المنطقة ، فكشفت زيف الكلام الاسرائيلي عن السلام ، بالمفهوم السائد ، ليس محليا فحسب ، وانما دوليا ايضا . هذا ، طبعا ، بالاضافة الـى اعتراف الرئيس السادات ، ليس بالحق الوجودي للمستوطنين اليهود في فلسطين فحسب ، وانما ايضا بحقهم التاريخي في البلد ، مما قلب المواقع والمفاهيم بالنسبة الى قضية فلسطين رأسا على عقب . ومع ذلك ، بقيت اسرائيل متمسكة بما صرح به شارون ، وبشكل لا لبس فيه ، من ان الاستيطان فـي المناطق المحتلة اهم لاسرائيل من السلام . وبقيت المفاوضات بشأن التسوية مستمرة ، وما زال اللغو في الحديث عن النوايا السلمية لاسرائيل رائجا .

وهذا اللغو عن السلام ، وكأنه ركن من اركان العمل الصهيوني منذ البداية ، ليس جديدا . فهو قد واكب عملية الاستيطان فـي خطواتها الاولى ، وكان يزداد ضجيجا كلما ازدادت العملية شراسة . هذا ، في حين ان كلام شارون يتسق مع طبيعة الكيان الاستيطانية اكثر مما يتلاءم معها الكلام عن السلام . فالواقع ، ان المستوطنين الصهاينة قد وعوا ، مبكرا ، ابعاد مشروعهم الاجلائي ، وادركوا الا

مجال لتحقيق اهدافهم الا بالقهر العنصري ، والعنف الفاشي ازاء الشعب الفلسطيني . وعرفوا ، انطلاقا من وعيهم متطلبات تجسيد مشروعهم ، الا" مكان لهم في فلسطين الا بتشريد شعبها الاصلي ، وبناء كيانهم على خرابه ؛ فعمدوا الى انجاز المهمة بشتى الطرق وبالسرعة القصوى ؛ ففي سنة ١٨٩١ ، والاستيطان الصهيوني في فلسطين لا يزال يحبو ، كتب الفيلسوف اليهودي ، آحاد هعام ، يصف سلوك المستوطنين ازاء ابناء البلد الاصليين ، فقال : « ومع ذلك ، فما الذي يفعله اخوتنا في فلسطين ؟ العكس تماما ! عبيدا كانوا في بلاد شتاتهم ، وفجأة وجدوا انفسهم يتمتعون بحرية مطلقة . وهذا الانقلاب قد أيقظ فيهم الميل الى الاستبداد ؛ فهم يعاملون العرب بعدوانية وفظاظة ، ويحرمونهم حقوقهم ؛ يسيئون اليهم دونما سبب ، ويفاخرون حتى بذلك . وليس بيننا من يعترض على هذا النهج المخزي والخطر (**غاري سميث ، « الصهيونية ، الحلم والحقيقة »** ، ١٩٧٤ ، لندن ، دافيد وتشارلز ، نيوتن ابوت ، ص ١٣) .

وحملت موجة الهجرة الصهيونية الثانية الى فلسطين ، في مطلع القرن الحالي ، مستوطنين من اوروبا الشرقية ، أعطوا الاستيطان اليهودي طابعه الخاص ، والذي تميز به الى يومنا هذا . وقد غلّف هؤلاء منطلقاتهم العنصرية والشوفينية بشعارات الريادة والاشتراكية ، فقالوا في الكلام عن « افتداء الارض » و « غزو سوق العمل اليدوي » ، « وبناء السوق اليهودية » ، وتجسيد فكرة « الدفاع عن النفس بقوة السلاح » . ومن الافكار التي حملها هؤلاء ، تبلورت الاركان الثلاثة التي قام عليها الاستيطان الصهيوني في فلسطين : تهويد الارض ، والعمل العبري ، والسوق اليهودية . هذا ، الى جانب العمل الجاد لبناء اداة العدوان العسكرية ، التي بدأت بتنظيم « حركة الحارس » ، وانتهت باقامة « جيش الدفاع الاسرائيلي » ، مرورا بتشكيلة متنوعة من التنظيمات العسكرية الارهابية . وما تهويد الارض الا اقتلاع الفلاحين العرب منها ، ووضعها بتصرف المستوطنين اليهود . وليس العمل العبري سوى استبعاد العمال العرب عن عملية الانتاج في البلد ، وقطع سبل العيش عليهم ، وبالتالي اكراههم على النزوح . وما السوق اليهودية الا مقاطعة المنتوجات العربية ، وضرب الاقتصاد العربي . واما الاداة

العسكرية ، فمهمتها ضمان تنفيذ هذه السياسة ، وبالقوة المسلحة اذا لزم الامر . وفعلا ، فقد حسمت تلك الاداة الموقف السياسي لمصلحة الاستيطان ، سنة ١٩٤٨ ، بمساعدة الاستعمار البريطاني .

وما ان وطئت اقدام مستوطني الهجرة الثانية الارض ، حتى راحوا يطردون الفلاحين منها ، ويقطعون عليهم طريق العمل فيها ، ولو كأجراء . وقد اثار ذلك خوف مستوطني الهجرة الاولى ، حركة « احباء صهيون » ، ممن بنوا مشروعهم على شراء الارض واستغلال طاقة العمل العربي في استثمارها . فكتب احدهم ، سميلانسكي ، من مستوطنة رحوبوت ، الى آحاد هعام يخبره بتصرفات القادمين الجدد ، ويشكو اليه مخاوفه . ورد عليه آحاد هعام ، في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٣ ، يقول : « وعدا الخطر السياسي ، فانني لا أستطيع ابتلاع فكرة كون اخوتنا قادرين ، اخلاقيا ، على مثل هذا السلوك ازاء بشر من ابناء شعب آخر . وبصورة عفوية ، تمر في خاطري فكرة انه اذا كان الامر كذلك الآن ، فكيف ستكون علاقتنا بالآخرين ، فيما لو وصلنا اخيرا الى موقع القوة في ارض اسرائيل ؟ فاذا كان هذا هو « المسيح » : فانني لا اتمنى ان أكون شاهدا على مجيئه » (المصدر نفسه ، ص ٣٢) .

ومنذ ان تبلورت الفكرة الصهيونية ، وانقلبت الى حركة سياسية ، تسعى لاقامة دولة يهودية في فلسطين ، قوامها المستوطنون الصهاينة ، كان واضحا لقادة العمل الصهيوني ان الامة العربية عامة ، والشعب الفلسطيني خاصة ، لن يقبلا بهذا المشروع ، وسيكافحانه بما أوتيا من قوة . ولذلك ، عمدت الحركة الصهيونية الى الالتفاف على العرب جميعا ، والى التحالف مع الاستعمار على ضرب الحركة القومية العربية ، والتي كانت ، بطبيعة الحال ، مناهضة للوجود الامبريالي في المنطقة ، وللمشروع الصهيوني المزمع تحقيقه . اما بالنسبة الى الشعب الفلسطيني ، فقد أقامت الصهيونية مشروعها ، وبنت اعلامها ، على تغييبه ؛ وذلك انطلاقا من التغييب المادي ، اذ طرحت شعار « ارض بلا شعب ، لشعب بلا ارض » ، ومرورا بالتغييب الحضاري ، اذ جردت الشعب الفلسطيني من كل معالم التمدن ، وانتهاء بالتغييب السياسي ، اذ ما زالت تنكر على ذلك الشعب حقه في تقرير مصيره السياسي . ولشد ما كان حنق الصهاينة على اولئك الافراد القلائل

منهم ، الذين خرجوا عن النهج واعتبروه خطرا على المشروع الصهيوني . ومن هؤلاء كان آحاد هعام ، الذي كتب في شباط (فبراير) ١٩١٤ ، رسالة اخرى الى صديقه سميلانسكي ، بعد ان تعرض هذا الاخير لحملة تنديد من المستوطنين الجدد ، لانه أثار مسألة العرب من سكان فلسطين ، جاء فيها : « ولذلك ، فهم يستشيطون غيظا ممن يذكرهم بأن ثمة شعبا آخر ، يعيش في ارض اسرائيل ، وهو لا ينوي الرحيل عن المكان » (المصدر السابق ، ص ٣٢) .

وعلى امتداد فترة بناء الكيان ، لم يكن للكلام الصهيوني عن السلام اي مضمون جاد وعملي ؛ فالمشروع الصهيوني ، كما طرح وجرى تنفيذه ، لم يترك مجالا للحديث عن السلام ؛ فهو لم يكن يهدف ، كباقي الحركات الاستيطانية ، الى استغلال الارض ومن عليها ، وبالتالي استدراج شرائح محلية ، ولو محدودة ، للتعاون معه كشريك صغير ، وانما كان يهدف الى استملاك الارض وطرد من عليها ، لاستبدالهم بمهاجرين يهود : اي انه كان استيطانا احلاليا . والجزء الصغير من ارض فلسطين ، الذي تم تهويده ونقله الى ايدي المستوطنين ، جرى طرد الفلاحين العرب منه بالعنف والقهر . وبعد طردهم من الارض ، وجد هؤلاء الفلاحون سوق العمل المأجور موصدة في وجوههم ، تنفيذا لسياسة « العمل العبري » ، التي وضعها المستوطنون ، وغلفوها بشعارات الاشتراكية . وقد أزدادت تلك الازمة حدة مع احكام المستوطنين قبضتهم على اقتصاد البلد ، خصوصا منذ الثلاثينات ، ومع هجرة يهود اوروبا الواسعة الى فلسطين ، نتيجة بروز النازية هناك . والى جانب ذلك ، كان لاغلاق السوق اليهودية امام المنتوجات العربية أثر ملموس في تضييق الخناق على الاقتصاد العربي في فلسطين ، وبالتالي في تفشي البطالة بين الجماهير العربية هناك ؛ وكان ذلك من أسباب ثورة ١٩٣٦ . وبعدها ، استمر المستوطنون في سياستهم ، الا انهم لم يستطيعوا حسم الصراع لمصلحتهم الا بالعنف الارهابي المسلح ، وبالعمل العسكري الفاشي ، الذي تم بناء اداته تحت سمع وبصر سلطات الانتداب البريطاني على فلسطين ، وبرعايتها الى حد كبير .

وكان طبيعيا ان يرفض العرب الفلسطينيون الانتداب البريطاني ، اسوة بأخوتهم من ابناء البلاد العربية المجاورة ، ممن

كانوا يناضلون من اجل الاستقلال والوحدة ، وفرض عليهم الانتداب بعد تفتيت وطنهم في اعقاب الحرب العالمية الاولى . وكان طبيعيا ، كذلك ، ان يرفضوا « وعد بلفور » ، ويقاوموا السياسة المترتبة عليه . ومن هنا ، لم يستجيبوا للاقتراح الذي قدم سنة ١٩٢٣ ، باقامة نوع من ادارة ذاتية محدودة الصلاحيات في ظل الانتداب ، لانه بالاضافة الى تناقضه مع حقهم التاريخي ، كان يقوم على الغاء حقيقة كونهم الاكثرية الساحقة في البلاد . اما المستوطنون الصهاينة ، فقد رفضوا كل مشروع لاقامة ادارة ذاتية في فلسطين على اساس انتخابات نسبية ، نظرا الى قلة عددهم ، وخوفهم من هيمنة الاكثرية العربية على مؤسسات تلك الادارة . وهكذا عملوا ، استنادا الى دعم الحركة الصهيونية العالمية ، لاحباط كل مشروع في هذا الاتجاه . وقد نجحوا في ذلك ، بفعل تحالف حركتهم الصهيونية العضوي مع الدول الاستعمارية والانتداب البريطاني على رأسها . هذا ، في حين اقام المستوطنون ادارتهم الخاصة ، المتمثلة في الوكالة اليهودية ، والتي كانت أشبه بدولة داخل دولة . وخلال فترة الانتداب ، طرحت مشاريع متعددة لتسوية النزاع على ارض فلسطين ، واستطاع الاستيطان الصهيوني ، برعاية الانتداب البريطاني ، احباطها جميعا . ويندرج في هذا الاطار العدد الكبير من اللجان المختلفة التي وصلت الى البلد ، منها ما هو للتحقيق ، ومنها ما هو للتوفيق ، وكلها وضعت تقارير ، وقدمت توصيات ، الا انها جميعا فشلت في حل المشكلة ؛ وليس ذلك الا لأن المشروع الصهيوني في فلسطين لا يمكن تجسيده دون طرد السكان الاصليين من البلد ، وهذا لا يتم بالمفاوضات ، وانما بالعنف ، وهكذا حدث ؛ اذ كيف يمكن اقامة دولة يهودية في بلد تقطنه اكثرية عربية ساحقة ؟!

II وكان لنجاح الصهيونية في تحقيق هدفها المركزي ــ اقامة الدولة اليهودية ، ولو على جزء من أرض فلسطين ، أثر كبير في تقرير سياستها المستقبلية ؛ فالنصر العسكري الذي احرزته في حرب سنة ١٩٤٨ ، زاد في ثقتها بنفسها ، وعزز القناعة لدى قيادتها بامكان تحقيق المشروع الكامل ، في مرحلة قريبة تالية . وراحت تلك القيادة تمهد الطريق لانجاز الخطوة الثانية ، وتنسف كل ما من شأنه عرقلة التقدم نحو ذلك الهدف . وقد تزعم العمل الصهيوني ،

في تلك المرحلة ، دافيد بن – غوريون ، الذي عرف بحقده على
العرب ، وبتطرفه الصهيوني العنصري ازاءهم ، وكذلك باستخفافه
بالمؤسسات الدولية ،وبالامم المتحدة خاصة ؛ فسلك بن – غوريون
سياسة قائمة على مبدأ ان القوة وحدها هي اللغة التي يفهمها
العرب ، وانها وحدها الكفيلة بفرض الامر الواقع عليهم ، واجبارهم
على التسليم بقيام الكيان الصهيوني . ومن جهة اخرى ، عمل بن –
غوريون كل ما في وسعه لقطع الطريق على أي امكان للتسوية ، قبل
استكمال المرحلة الثانية من المشروع الصهيوني . وهكذا ، ابعد عن
السلطة كل من نادى بضرورة التوصل الى تفاهم مع العرب ، وعلى
رأسهم وزير خارجية اسرائيل الاول ، موشيه شاريت . ثم فتح
معركته الطويلة مع رئيس المنظمة الصهيونية ، ناحوم غولدمان .
ورفض بن – غوريون العودة الى حدود التقسيم ، او السماح
للاجئين العرب بالعودة الى ديارهم ، متحديا بذلك قرارات الامم
المتحدة ، واعلن ، حتى في تموز (يوليو) ١٩٤٨ ، ان على اسرائيل
عمل كل ما في وسعها لضمان ألاّ يعود احد منهم الى بيته . ولهذا
السبب قتلت المنظمات الصهيونية الارهابية الوسيط الدولي ،
الكونت برنادوت ، الذي رأت في مشروعه مقترحات تهدد مسيرتها
الاستيطانية الاجلائية .

واستطاع بن – غوريون ، من موقعه كرئيس اول لحكومة
اسرائيل ، ووزير للدفاع فيها ، ولفترة طويلة ، ان يعرقل كل
مشروع مطروح ، دوليا او محليا ، يرمي الى تقرير الحدود الجغرافية
او البشرية للكيان الصهيوني . وعلى الرغم من عدائه الظاهر لحركة
حيروت اليمينية ، والتي لم يدع فرصة تفوته دون مهاجمتها ،
وخصوصا زعيمها ، مناحم بيغن ، الا أن بن – غوريون طبّق ، في
الواقع ، سياسة تلتقي كليا مع شعارات حيروت . فجهد في نسف
كل مشروع ، يتحدث عن انسحاب اسرائيل من أية ارض احتلتها ،
سنة ١٩٤٨ ، خارج حدود ذلك الجزء من فلسطين الذي أقره لها
مشروع التقسيم لسنة ١٩٤٧ ، كما رفض ، بصورة قاطعة ، السماح
بالعودة للاجئين الفلسطينيين ، او لقسم منهم ، الى ديارهم . ومنذ
البداية ، بدأت القيادة الصهيونية في اسرائيل ، بزعامة بن –
غوريون ، تخطط لضم المناطق الحدودية المنزوعة السلاح ، بحسب
اتفاقيات الهدنة لسنة ١٩٤٩ . ثم جمد المشروع الذي طرحه وزير

خارجيته ، موشيه شاريت (١٩٤٩) ، والقاضي باستعداد اسرائيل
للسماح لمئة الف من اللاجئين العرب بالعودة الى بيوتهم . ووقف
المستوطنون الصهاينة ، في اغلبيتهم الساحقة ، الى جانب بن –
غوريون في صراعه مع شاريت ، الى ان انتهى هذا الصراع بازاحة
الاخير عن الحكم . ورسخ بن – غوريون مفهوم العمليات الانتقامية
في استراتيجية اسرائيل العسكرية ازاء المناطق الحدودية ؛ فكانت
العمليات الوحشية على القرى المتاخمة لخطوط وقف اطلاق النار ،
كما في قبية ونحالين (١٩٥٣) ، والتي وصلت ذروتها في الهجوم على
غزة (١٩٥٥/٢/٢٨) ، وذلك بعد اسبوع واحد فقط من عودة
بن – غوريون الى تسلم زمام الحكم ، عقب فترة استنكاف من
السلطة طالت اكثر من عام ، تولى خلالها شاريت رئاسة الحكومة .
ولم تتوقف هذه السياسة عند خطوط الهدنة فحسب ، وانما
تجاوزتها الى العواصم العربية ، كما حدث فيما عرف بعد ذلك ،
بـ « فضيحة لافون » ، اذ عمد عملاء المخابرات الاسرائيلية ، من
وراء ظهر رئيس الوزراء ، شاريت ، الى القاء القنابل على بعض
السفارات الغربية في القاهرة (١٩٥٤) ، بهدف توتير العلاقات بين
تلك الدول ومصر ، في عهد الثورة الجديد ، ولخلق الذريعة لسلطات
الاحتلال البريطاني للبقاء في مصر .

ولما لم تعترف الدول العربية ، وعلى رأسها مصر ، بالكيان
الصهيوني بعد قيامه ، نظرا الى رفضه الانصياع لقرارات الامم
المتحدة ، خصوصا ما يتعلق منها بالانسحاب الى حدود التقسيم ،
والسماح للاجئين الفلسطينيين بالعودة ، راح بن – غوريون يعد آلة
حربه للعدوان على تلك الدول ، لفرض الاستسلام عليها ، وبالتالي
الاعتراف بشرعية الكيان . ولكن الظروف الدولية لم تكن تسمح
بذلك في البداية . وانتهز بن – غوريون فرصة تأميم قناة السويس
(١٩٥٦) ، فتحالف مع الدولتين الاستعماريتين ، فرنسا وبريطانيا ،
على ضرب مصر واسقاط نظام الحكم الثوري فيها . وكان يمني
نفسه ببعض المكاسب الاقليمية من مشاركته في العدوان على مصر ،
خصوصا في قطاع غزة وسيناء . وكان شبح الوحدة العربية يطارد
بن – غوريون منذ ثورة تموز (يوليو) ١٩٥٢ ، في مصر . وظل
يراقب بقلق شديد نمو القوة العربية العسكرية ، خصوصا بعد
حصول مصر على السلاح من المعسكر الاشتراكي . وراح يبحث عن

الطريق لضرب تلك القوة قبل فوات الاوان . وفي ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٦ ، وبدعم فرنسي – بريطاني ، عبر الجيش الاسرائيلي خطوط الهدنة مع مصر . وبمساندة الطيران الفرنسي وحمايته ، تقدمت قوات الغزو الصهيوني في سيناء الى مشارف قناة السويس . وفي نشوة النصر ، اعلن بن – غوريون : « لقد حققنا قيام مملكة اسرائيل الثالثة » ، بعد ان قبلت الاطراف المشاركة في القتال قرار مجلس الامن بوقف اطلاق النار ، الذي جاء بعد تهديد نووي من الاتحاد السوفياتي . ولكن فرحة بن – غوريون لم تكتمل . فعلى الرغم من كل شيء ، خرج عبد الناصر من حرب السويس أقوى مما دخلها . ولم يستطع بن – غوريون فرض الاستسلام عليه ، كما لم ينجح في ارغامه على الاعتراف بالكيان الصهيوني . وكذلك فقد اضطر ، هو وحلفاؤه ، الى الانسحاب من الاراضي المصرية وقطاع غزة ، دون تحقيق الهدف الرئيسي من المؤامرة .

لقد وعى بن – غوريون جيدا المهمة التي تريدها الدول الامبريالية من اسرائيل ، وقبلها برضى تام ، بل ألح في انجازها بسرعة ، وعمل لتوطيد الكيان الصهيوني كقاعدة عسكرية . واصبحت اسرائيل ، بفعله ، عبارة عن آلة عسكرية للعدوان ، وبضع ملايين من اليهود يقومون على خدمتها . وفي الوقت نفسه ، وعى بن – غوريون جيدا الخطر الكامن لاسرائيل في الوحدة العربية ، فوازن ، بصورة دقيقة ، بين خدمة المصالح الامبريالية في المنطقة وبين مصلحة الكيان الصهيوني في البقاء والنمو . وبنى بن – غوريون نظريته الامنية على ما يجري وراء حدود الكيان ، وليس عندها فحسب . وهذا القانون حكم سياسته ازاء ما يحدث في العالم العربي ككل . وانطلاقا من هذا المبدأ ، خرجت اسرائيل لعدوانها على دول المواجهة في حزيران (يونيو) ١٩٦٧ . ولهذا العدوان اعد بن – غوريون ، منذ سنة ١٩٦٠ ، في اثناء زيارة له للولايات المتحدة ، حيث حصل على السلاح من ادارة ايزنهاور ، الذي فشل في جر الدول العربية الى مشروعه في الشرق الاوسط . وكذلك ، التقى بن – غوريون ، في تلك الرحلة ، المستشار الالماني ، اديناور ، وأقام علاقات وثيقة به ، كان من نتيجتها ان قدمت المانيا الاتحادية الى اسرائيل ، دعما اقتصاديا وعسكريا ، باحجام تفوق كل تصور

للقيادة الصهيونية . وهكذا ، كان الكيان الصهيوني ، في سنة ١٩٦٧ ، على أتم الاستعداد لانزال ضربة قاصمة بجيوش دول المواجهة العربية ، وتوسيع حدوده لتضم كل فلسطين بالاضافة الى سيناء والجولان ، انطلاقا من القناعة بأن ضربة كهذه ستجبر العرب على الاستسلام للامر الواقع . ولكن ، على الرغم من نجاح المبادرة عسكريا ، فانها لم تحقق هدفها السياسي ، هذه المرة ايضا .

وفي تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧ ، أصدر مجلس الامن ، بالاجماع ، قراره رقم ٢٤٢ ، الذي يدعو الى انسحاب اسرائيل من الاراضي التي احتلتها في الحرب . وقبلت اسرائيل القرار شكلا ، ولكنها رفضت الالتزام بتنفيذه فعلا ، متذرعة بأنه لا يلزمها بالانسحاب الكامل . وعلى أي حال ، فقد كان تصرفها بعد الحرب ، يفضح بشكل صارخ قبولها اللفظي بالقرار . ولم تمض فترة قصيرة على القرار ، حتى كشفت اسرائيل عن سياستها ازاء المناطق المحتلة ، والقائمة على مبدأ التوسع والضم الزاحف . وكان الخلاف بين اطراف المؤسسة الحاكمة منحصرا في حجم المناطق الواجب ضمها ، انطلاقا من اعتبارات تتعلق بالطابع الديمغرافي (السكاني) لاسرائيل . ففي تلك الحرب ، احتلت اسرائيل ارضا تفوق مساحتها هي بأربعة اضعاف . وكذلك ، وصل عدد العرب الفلسطينيين الواقعين تحت احتلالها الى المليون ونصف المليون تقريبا . ومن جهة اخرى ، لم تحدث هجرة واسعة الى اسرائيل تلبي متطلبات الاستيطان في المناطق التي احتلت حديثا . ومع ذلك ، كان جمهور المستوطنين الصهاينة ، بأغلبيته ، يدعم اكثر اطراف المؤسسة الاسرائيلية الحاكمة تصلبا ، خصوصا في مسألة الانسحاب . وبرز في اسرائيل بقوة تيار « ارض اسرائيل الكاملة » ، الذي دعا الى ضم جميع المناطق المحتلة ، ورفع شعار عدم الانسحاب « حتى ولا من شبر واحد » . وانضوى تحت لوائه العديد من الاحزاب اليمينية والدينية ، وعدد غير قليل من حزب العمل الحاكم ايضا . وراحت اسرائيل ، بعد الحرب ، توسع استيطانها ليشمل الجولان والضفة الغربية وقطاع غزة ، وحتى سيناء . كما بدأت تخطط لالحاق تلك المناطق بالاقتصاد الاسرائيلي ، وشرعت ، منذ البداية ، في استغلال طاقة العمل المتوفرة فيها . ومن موقع الشعور بالقوة ، والطمأنينة اليها كرادع لدول المواجهة

العربية ، والمبالغة في تقدير القدرة الذاتية والحجم الحقيقي لها ، ناهيك بالاستخفاف بالهيئات الدولية وقراراتها ، انتهجت اسرائيل سياسة جعلت التسوية ، بعد حرب حزيران (يونيو) ، امرا مستحيلا . ومع ذلك ، واستباقا لامكان ان تطرح اطراف او هيئات دولية مشاريع للتسوية من عندها ، وانطلاقا من ان نتائج الحرب تتيح لاسرائيل مجالا لانجاز تسوية تلبي اطماعها التوسعية ، وتنتزع من العرب الاعتراف بها ، فقد طرحت في اسرائيل عدة مشاريع للتسوية .

III كان الوزير الاسرائيلي ، يغئال آلون ، اول من وضع مشروعا مبلورا للتسوية ، وقدمه الى حكومته لمناقشته ، وذلك بعد شهر واحد من وقف اطلاق النار في حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧ . ومع ان حكومة اسرائيل في حينه ، لم تبحث في المشروع بشكل رسمي ، ولم تقره او ترفضه ، وكذلك فعلت حكومات لاحقة ، الا انه ظل بمثابة « المخطط الهيكلي » الفعلي للاستيطان في المناطق المحتلة ، خصوصا في الضفة الغربية . واقتصر مشروع آلون الاولي على معالجة القضايا المتعلقة بالضفة الغربية وقطاع غزة ؛ وبالتالي ، فقد تعرض لطرح حل للقضية الفلسطينية . الا ان آلون ظل يعدل في مشروعه ، ويدخل عليه اضافات ، حتى ضم ، في صيغته النهائية ، مسألتي الجولان وسيناء . ونشر آلون في مجلة « فورن افيرز » (عدد تشرين الاول – اكتوبر – ١٩٧٦) مقالا ضمنه صيغة معدلة لمشروعه ، مع تعليل للاسباب التي دعته الى اتخاذ المواقف الواردة فيه . وكان من أهم اسباب ارجاء الحكومة الاسرائيلية البحث في المشروع ، لدى تقديمه ، كونها في حينه حكومة « ائتلاف وطني » ، تضم جميع الاحزاب الصهيونية ، وهي الحكومة التي تشكلت عشية حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧ ، ومن اجلها . وكان واضحا ان مناقشة المشروع في مثل تلك الحكومة سيؤدي ، بالضرورة ، الى تفجير الخلافات فيها ، وبالتالي ، الى حلها . ومنذ ان قدم آلون مشروعه ، ظل يعمل في الحكومات التي شارك فيها ، وهي الحكومات التي ترأسها على التوالي ، اشكول ، ومئير ، ورابين ، من اجل تبني مشروعه كموقف لاسرائيل ، سواء للمفاوضات ، ام للاعلام ، ام للرد على مشاريع مطروحة من خارج اسرائيل ، ولكن دون جدوى . وظل آلون يمثل رأي الاقلية في تلك

الحكومات ، وان التزم احيانا ، ولو ظاهريا ، بموقف حزب العمل الرسمي . وعندما كتب مقاله في « فورن افيرز » ، سنة ١٩٧٦ ، اثار ضجة ، داخل حكومة رابين وخارجها ، لما اعتبر وكأنه خروج عن خط الحكومة التي يشترك فيها ، وبشكل علني . وادعى آلون بأنه كتب المقال لما رأى فيه من قيمة اعلامية ، وانه يمثل رأيه الشخصي ، على أي حال .

وخلافا لرأي الاكثرية في حكومة « الائتلاف الوطني » ، برئاسة اشكول ، وبعد الحرب التي من اجلها قام الائتلاف مباشرة ، رأى آلون ضرورة ان تمتلك اسرائيل مشروعا للتسوية ، تطرحه في المحافل الدولية وعلى الدول العربية ، كأساس للمفاوضات . وقد ذهب آلون الى ذلك انطلاقا من قناعة ذاتية بملاءمة الظرف السياسي لخطوة كهذه ، واستباقا لامكان ان تطرح اطراف معينة ، خارج اسرائيل ، مشاريع للتسوية ، قد لا تتفق ونوايا الاخيرة ، مما قد يضطرها الى الرفض ، والظهور بمظهر المتصلب امام الرأي العام العالمي ، وهذا ليس في مصلحة اسرائيل ، خصوصا اذا صدر مثل تلك المشاريع عن الولايات المتحدة . واعتقد آلون ان الدول العربية ، وما ظنه احاق بها من ارتباك بعد الهزيمة ، ستكون اكثر طواعية لقبول الاملاءات الاسرائيلية . وكذلك توقع ان اتفاقا مع دول المواجهة العربية ، يضمن تسوية ما للقضية الفلسطينية ، سيقطع الطريق على تنامي الحركة الوطنية الفلسطينية . وتولدت لديه قناعة بأن اسرائيل ، من موقع القوة التي تتمتع بها في اعقاب النصر الباهر ، سيسهل عليها تحقيق اهدافها الاستراتيجية بالنسبة الى ضمان امن الكيان ومقوماته . وعلى أي حال ، فقد احس آلون بأن هناك فرصة تاريخية لتثبيت اركان الدولة اليهودية ، وانتزاع الاعتراف العربي بها ، فنادى بالاسراع الى انتهازها وعدم تفويتها . الا انه لم يتقدم بمشروعه نتيجة عوامل خارجية فحسب ، وانما لحسابات داخلية ايضا ، علما بالمبادىء التي تحكم وجهات النظر لدى قطاعات واسعة من المستوطنين الصهاينة ، تنتمي عموما الى الاحزاب اليمينية والدينية ، وترفع شعار « ارض – اسرائيل الكاملة » . وهي ليست قليلة . ولم يكترث آلون بامكان انحلال « الائتلاف الوطني » ، فيما اذا تبنت الحكومة مشروعه . وربما على العكس ، كان يرى في طرح المشروع فرصة للتخلص من كتلة حيروت

في الحكومة ، مما يساعد الاخيرة على تحرك اسرع . ومهما يكن من امر ، فقد ثبت ان معظم الحسابات التي راهن عليها آلون كان خطأ ، فلا مشروعه رأى النور ، ولا هو حقق شيئا من اهدافه .

وآلون ينتمي الى مدرسة فكرية صهيونية ، تقدم وحدانية الشعب على تكامل الارض ، وتدعو الى الحفاظ على مبدأ يهودية الدولة ، حتى لو كان ذلك على حساب المبدأ الصهيوني الداعي الى تكامل « ارض ـ اسرائيل » . ومن هنا ، جاء مشروعه ينطوي على ضم اكبر جزء ممكن من الارض ، بحجة الضرورات الامنية ، واقل عدد ممكن من السكان العرب ، حرصا على « النقاء العنصري » للدولة اليهودية . وهو ، اذ ينطلق من مبدأ حق « الشعب اليهودي التاريخي » في استيطان « ارض ـ اسرائيل » ، يأخذ بعين الاعتبار المشكلات الديمغرافية التي تترتب على ذلك . وفي حين يدعو الى التوسع الاستيطاني ، بذريعة حاجة اسرائيل الى « حدود قابلة للدفاع عنها » ، يريد المحافظة على الطابع اليهودي السائد للكيان .

والى جانب هذا وذاك ، يأخذ آلون في حسابه الواقع الدولي والعربي ، وامكان ان يلقى مشروعه قبولا ما . ففي الجولان ، يريد آلون الاحتفاظ بالهضبة ، التي تؤمن السيطرة على منابع نهر الاردن ، وتعزز امن المستوطنات اليهودية في الشمال . اما الباقي ، فيرى آلون اعادته الى سوريا بعد الاتفاق على تجريده من السلاح . وفي سيناء ، يريد آلون ضم شريط ، يتسع احيانا ويضيق احيانا اخرى ، بمحاذاة الحدود الدولية بين مصر وفلسطين ، ويمتد من العريش الى محاذاة ايلات ، ثم بموازاة شاطىء خليج العقبة الى شرم الشيخ . ويعيد ما تبقى من شبه الجزيرة الى مصر ، بعد ضمان تجريده من السلاح . وفي فلسطين ، يدعو آلون الى ضم جزء كبير من الاراضي في الضفة الغربية وقطاع غزة ، خصوصا غير الآهلة بالعرب بكثافة ، بما في ذلك القدس ، التي ستبقى موحدة ، عاصمة لاسرائيل . وتعاد الى الدولة الاردنية ـ الفلسطينية ، كما يسميها ، التجمعات السكانية العربية في الضفة والقطاع . وهو ، بطبيعة الحال ، يرفض قيام دولة فلسطينية مستقلة ، كما يرفض الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ، او منح الشعب الفلسطيني حق تقرير المصير ، ويغلف حله للقضية الفلسطينية بكلام منمق ، كالادارة الذاتية ، والتعبير عن الهوية في الجزء الشرقي من « فلسطين

التاريخية » ، والذي سيصبح دولة اردنية ـ فلسطينية . وعلى هذا الاساس ، يريد آلون عقد سلام شامل وكامل مع الدول العربية ، بما فيه اقامة علاقات دبلوماسية واقتصادية الخ .

وتعتبر اوساط صهيونية كثيرة ، داخل اسرائيل وخارجها ، مشروع آلون « حمائميا » ، وتأخذ عليه انه يقدم « تنازلات » بعيدة المدى على الصعيد الاقليمي . ولذلك ، كما يبدو ، أعرضت حكومات كل من اشكول ومئير ورابين عن تبنيه . ومع ذلك ، فقد شكّل المشروع الاطار العام للاستيطان في المناطق المحتلة ، في حين هيمن منافساه : دايان في حكومة اشكول ومئير ، وبيريس في حكومة رابين ، على سياسة الاحتلال في تلك المناطق . وحتى سنة ١٩٧٣ ، حين بلور حزب العمل ، بعد مناقشات شاملة ومستفيضة ، مشروعا عرف باسم « وثيقة غليلي » ، ظل آلون وحيدا بين زعماء حزب العمل ، يملك تصورا شاملا للتسوية ، ويطرح مشروعا مبلورا للتفاوض بشأنها . وحتى بعد ان وضع الحزب « وثيقة غليلي » ، واتبعها بـ « وثيقة المبادىء الاربعة عشر الموجهة » ، وذلك بعد حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣ ، ظل حزب العمل ، لاسباب سياسية ، داخلية وخارجية ، يتحاشى الالتزام بمشروع مفصل ، او بخريطة ، للتسوية . وخلال فترة طويلة ، استكانت قيادة الحزب الحاكم الى قرار اللاقرار ، ووجدت فيه مخرجا لها من ازمة العلاقات المتوترة بين اجنحتها ، وفي الوقت نفسه ، ذريعة للابتزاز ، سواء من اميركا او من العرب ، برفض اعلان موقف صريح قبل دخول الدول العربية المعنية في مفاوضات مباشرة مع اسرائيل . ولكن ذلك لا يعني ان زعماء حزب العمل ، او بعضهم على الاقل ، لم يكن لهم موقف ، او مواقف ، من مسألة المناطق والحدود والتسوية . وتتفاوت تلك المواقف ، في بعدها او قربها من مشروع آلون ، الّا ان الموقف العام لقيادة حزب العمل ظل يحوم حول مقولة الحل الاقليمي الوسط ، دون العودة الى حدود ما قبل حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧ ، ودون القبول بقيام دولة فلسطينية مستقلة .

IV وظل موشيه دايان ، خلال فترة انتسابه الى حزب العمل ، سواء في الحكومة او خارجها ، ابرز المعارضين لمشروع آلون ، يؤيده في ذلك ، دون البروز العلني ، الوزير يسرائيل غليلي ، والذي عرف بقربه من رئيسة الحكومة ، غولدا مئير ، في

اثناء توليها زعامة الحزب ورئاسة الحكومة . أما شمعون بيريس ويتسحاق رابين فقد اتخذا موقفا وسطا بين هذين ، مع اختلاف ما بينهما ، على مفهوم التسوية وشروطها . وكان موقف آبا ايبن الاقرب الى مشروع آلون ، في حين دعا بنحاس سابير الى اعادة جميع المناطق المحتلة لقاء تسوية شاملة . وكان دايان يرفض بشدة فكرة الانسحاب من الضفة الغربية وقطاع غزة ، مهما كان المقابل ، وهو كذلك صاحب شعار « شرم الشيخ دون سلام ، خير من سلام دون شرم الشيخ » . وفي الجولان ، دعا دايان الى مضاعفة الاستيطان ، وعدم التنازل عنه ، واذا جرت مفاوضات مع سوريا ، فيجب ان تكون بشأن المناطق التي احتلت في حرب تشرين الاول (اكتوبر) دون سواها . ومع ان دايان لم يترك صغيرة او كبيرة تتعلق بالمناطق المحتلة او بالتسوية ، تمر دون اتخاذ موقف منها ، وكانت مواقفه احيانا متناقضة ، يلعب فيها العامل الشخصي دورا كبيرا ، الا انه لم يبلور مشروعا متكاملا للتسوية كما يريدها ، طوال بقائه في حزب العمل . وبعد الانتخابات الكنيست التاسع ، انسلخ دايان عن حزب العمل والتحق بالليكود الحاكم ، حيث تولى منصب وزير الخارجية في حكومة بيغن . وبحكم موقعه في هذه الحكومة يصبح شريكا لمشروع التسوية الذي تقدم به بيغن في لقاء القمة في الاسماعيلية ، وهو المشروع الذي لا يزال اساس المفاوضات الاسرائيلية .

وكان دايان قد فرض على اشكول وزيرا للدفاع ، عشية حرب حزيران (يونيو) بضغط من جمهور المستوطنين ، وخصوصا من ضباط الجيش . وبدخول دايان الحكومة ، اصبح واضحا ان الحرب واقعة حتما ، ولم يبق سوى تحديد ساعة الصفر ، وهذا ما ترك لدايان وأشكول تقريره . وكان لتنصيب دايان على رأس المؤسسة العسكرية لاسرائيل في تلك الحرب اثر كبير في تحديد الهدف الرئيسي منها ، واعطائه طابعا سياسيا وعسكريا مختلفا ؛ فبدل التركيز فقط على احتلال المواقع والانتشار على مساحات واسعة من الارض ، اكد دايان وجوب كون الهدف الرئيسي للعمليات القتالية ابادة الحد الاقصى من القوة العسكرية العربية ، ماديا وبشريا . ولم يكن دايان ، بعد انهاء القتال ، متحمسا لمرابطة الجيش الاسرائيلي على قناة السويس ، لاسباب عسكرية وسياسية ؛ فكان يريد الابتعاد

عن أنظار الجيش المصري ، وافساح المجال لفتح قناة السويس للملاحة ، واعادة آبار النفط الى مصر . وكذلك ، وخصوصا في حرب الاستنزاف ، اراد دايان ابعاد الجيش الاسرائيلي عن مرمى المدفعية المصرية ، خوفا من ان يؤدي الرد بالطيران ، وتصعيد القتال الى تدخل الاتحاد السوفياتي عسكريا . ولكن القيادة العسكرية ، على الرغم من ذلك ، اقامت بالتدريج خط بار – ليف . وكان دايان يريد تقسيم سيناء بين مصر واسرائيل ، ولو مرحليا . ولذلك ، لم يعترض على اقتراح اميركا وقف اطلاق النار في حرب الاستنزاف ، سنة ١٩٧٠ ، بل رحب به .

وبعد الحرب ، هيمن دايان على سياسة الاحتلال في المناطق ، فكان اكثر الوزراء فاعلية في تقرير تلك السياسة وتنفيذها ، كونه وزير الدفاع ، الذي انيطت به مهمة ادارة المناطق . وهو المسؤول عن السياسة القمعية التي مارسها الحكم العسكري في الضفة والقطاع ، بما فيها نسف البيوت ، والاعتقالات والتعذيب والابعاد .. الخ . وهو ، كذلك ، الذي تبنى سياسة الجسور المفتوحة ، وعمل لترسيخها ، وتولى الدفاع عنها داخل الحكومة وخارجها . وفي هذا الاطار ، فتحت الجسور بين الضفة والاردن من جهة ، وبينها وبين المناطق المحتلة سنة ١٩٤٨ من جهة اخرى ، وكذلك جرى بالنسبة الى قطاع غزة . وعن طريق تشغيل عشرات الالوف من العمال العرب في اسرائيل ، وتنشيط مشاريع التوظيف الاسرائيلية في المناطق ، تم الحاق الاقتصاد العربي فيها بالاقتصاد الاسرائيلي . الا ان دايان عارض ضم المناطق بسكانها الى اسرائيل ، خوفا من المشكلة الديمغرافية ، واراد ان تبقى التجمعات العربية منفصلة ، تتحول مع الزمن الى بانتوستانات ، لها ادارة محلية ، يتولاها السكان المحليون ، شرط ان تبقى مهمة الحفاظ على الامن في يد الجيش الاسرائيلي . ويتلخص موقف دايان من المناطق في ان لاسرائيل فيها مصلحتين اساسيتين : الاولى امنية ، وتتحقق بعدم السماح لأية قوة اجنبية تجاوز نهر الاردن ، ومرابطة الجيش الاسرائيلي في أية نقطة يراها ضرورية في الضفة والقطاع ، والحق « الشرعي » لقوات الامن الاسرائيلية في الدخول الى أي مكان في المناطق لتنفيذ مهامها ؛ والثانية استيطانية ، وتتحقق بتجسيد مبدأ حق اليهود في استيطان اية نقطة ممكنة في المناطق ، على ان يكون الاستيطان مبرمجا وموجها

من قبل الحكومة ، وحق كل يهودي في امتلاك الارض في
المناطق المحتلة . ودايان هو صاحب المبادرة الى اقامة مدينة
« يميت » في مشارف رفح ، ومن دعاة الاستيطان وراء الحدود
الدولية مع مصر حتى منطقة العريش ، وكذلك في الجولان ، اذ يصر
دايان على ضرورة الاحتفاظ بالهضبة .

وفي صراعه على وراثة زعامة الحزب بعد غولدا مئير ، التي
كانت لا تفتأ تعلن عزمها على اعتزال الحياة السياسية ، اضطر دايان
حزبه ، قبل انتخابات الكنيست الثامن ، الى اجراء مناقشات طويلة
بشأن سياسة اسرائيل في المناطق ، تمخضت عن « وثيقة غليلي » ،
التي جاءت بمثابة برنامج الحزب الانتخابي (انظر ادناه ، مناقشات
سكرتيرية حزب العمل ، ووثيقة غليلي) . والوثيقة عبارة عن توفيق
بين مواقف الاجنحة المختلفة في حزب العمل ، الاّ انها كانت أقرب
الى مواقف دايان ، نظرا الى انه لم تكن تلوح في الافق تسوية ما .
وظل دايان يمثل قطبا في السياسة الاسرائيلية ازاء المناطق ، ويتمتع
بقوة في الحكومة تفوق حجم التأييد الذي تحظى به مواقفه فيها ،
علما بأن الاكثرية في زعامة حزب العمل كانت تؤيد الحل الاقليمي
الوسط في حال التوصل الى اتفاق على تسوية . ذلك بأن دايان
واظب على ابتزاز حكومة مئير بالتلويح بالاستقالة ، والانسحاب من
حزب العمل ، مع الاشارة الى امكان انضمامه الى المعارضة الممثلة
في « الليكود » ، حيث المناخ السياسي اكثر ملاءمة له . ولم
يتضعضع موقف دايان الاّ في حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣ ،
حين وجهت اليه الاتهامات بالتقصير في الاعداد لها ، وتحمل القسط
الاوفر من المسؤولية عن نتائجها ، بالمقابلة بوزراء آخرين . فكان
ان اقصي دايان عن السلطة ، وبالتالي عن ادارة المناطق في حكومة
رابين ، التي شكلت بعد الحرب وبسببها ، وتولى منصبه في وزارة
الدفاع حليفه السابق ، شمعون بيريس . الاّ ان دايان لم يجد في
ذلك أي عزاء .

وخلال ولاية رابين (١٩٧٤ – ١٩٧٧) ، بقي دايان عضوا في
الكنيست ، بعيدا عن السلطة وصنع القرار ، ولكنه ظل يرصد اعمال
الحكومة ، خصوصا ما يتعلق منها بالمناطق المحتلة ، وتحديدا في
الضفة الغربية وقطاع غزة ، ويتحين الفرص للعودة الى مواقعه ،
فبقي شبحه يرافق رابين في تحركاته طوال ولايته . ولم يدع دايان

فرصة تفوته دون الادلاء برأيه في موضوعات التسوية والاجراءات
المطروحة على صعيدها . فانطلاقا من مذهبه بأن « التاريخ لا
يرحم » ، عارض بشدة قيام دولة فلسطينية « لأنها ، في اساسها ،
نقيض لدولة اسرائيل » ، وبعد قيام هذه الاخيرة في فلسطين ، « لم
يعد هناك مكان لقيام دولة عربية » ، وقال : « ان اللاجئين المقيمين
الآن في لبنان ، ويحملون لواء الدعوة الفلسطينية ، ليسوا من
نابلس والخليل وغزة ، وانما من الارض التي هي دولة اسرائيل ...
فاذا أعربوا عن استعدادهم للتوطن في غزة ونابلس والخليل ...
فبالامكان ، وبالمقدار نفسه ، توطينهم في الاردن ، والعراق ،
وسوريا ، ولبنان ... » (هآرتس ١٩/١٢/٧٥) . وبالنسبة الى
مصر ، ابدى دايان اهتماما كبيرا بالتوصل الى تسوية معها ، انطلاقا
من اعتقاده انها مهيأة لعقد اتفاق مرحلي منفرد مع اسرائيل . وهو
يعترف بالسيادة المصرية على سيناء ، الاّ انه يرى في الاحتفاظ
بالشريط الشرقي منها ، الممتد بين العريش وشرم الشيخ ، ضرورة
حيوية لاسرائيل . واعترض على السماح لمصر بفتح قناة السويس ،
دون موافقتها على انهاء حالة الحرب مع اسرائيل ، والتي ، في
مقابلها ، كان على استعداد للتنازل عن آبار النفط في ابورديس
ايضا (هآرتس ٢٤/٤/٧٥) . ولدى مناقشة الموضوع في احدى
جلسات كتلة المعراخ ، قال : « ان فتح قناة السويس ، من الناحية
الامنية ، يفوق ، في اهميته ، خط بار – ليف ، او اية خطوط
محصنة اخرى » (دافار ٢١/٥/٧٥) . وقوّم دايان اتفاقية سيناء
(آب – اغسطس – ١٩٧٥) ، بأنها ليست في مصلحة اسرائيل ،
وانها « خطوة انسحاب جديد ، وليس خطوة نحو السلام » . وبعد
اقرار الاتفاق قال : « سلمت الحكومة مواقع دون مقابل ... ومقابل
تعهد بانهاء حالة الحرب ، فانني أؤيد انسحابا اكثر عمقا ، حتى
لو وصل الى وسط سيناء » (دافار ٢١/٨/٧٥) . وقد اعرب
دايان مرارا عن شكه في امكان التوصل الى عقد اتفاق سلام مع
سوريا ، « حتى لو وصلت الى مشارف حيفا » (هآرتس ٢٧/٣/
٧٤) . وعلى أي حال ، فقد نفذ دايان تهديده ، الذي طالما لوح به ،
وانسحب من حزب العمل بعد انتخابات الكنيست التاسع (ايار –
مايو – ١٩٧٧) ، وانضم الى حكومة بيغن وزيرا للخارجية ، وبذلك
اصبح شريكا في مشروع بيغن للتسوية (انظر المشروع ادناه) .

لقد وقعت حرب تشرين الاول (اكتوبر) وحزب العمل الحاكم يناقش « وثيقة غليلي » ، التي تمخضت عن مناقشات سكرتيرية الحزب . وقد اعتبرها كثيرون عنصرا اساسيا في التقصير الذي برز في الحرب ، والذي أدى الى مثل نتائجها . وعلى أي حال ، فان الوثيقة لم تكن قرارا نهائيا ، مصادقا عليه من الحزب ، وملزما له ، وانما مجموعة توصيات مقدمة من الوزراء الى رئيسة الحكومة ، غولدا مئير ، لتعرضها على المؤسسات المخولة صلاحية بتها واقرارها ، لتكون جزءا من البرنامج الانتخابي للحزب ، وبالتالي خطة عمل للحكومة ، بعد الفوز المتوقع في الانتخابات . ولكن تلك الانتخابات لم تجر قط ، اذ قطعت عليها حرب تشرين الاول (اكتوبر) الطريق ، والغتها مع برنامجها ، بما فيه الوثيقة . واما فيما يتعلق بالانتخابات البديلة ، والتي جرت بعد الحرب ، للكنيست الثامن ، فقد اعد الحزب « وثيقة المبادىء الاربعة عشر الموجهة » ، والتي ظلت اطارا عريضا لسياسة حكومة رابين في مفاوضات التسوية ، التي اعقبت حرب تشرين الاول (اكتوبر) ، فيما عرف بـ « مؤتمر جنيف » ، وعلى اساس قرار مجلس الامن رقم ٣٣٨ ، المكمل للقرار السابق رقم ٢٤٢ . وبعد فك الارتباط الاول ، سنة ١٩٧٤ ، واستقالة حكومة مئير ، تولى الثلاثي : رابين – بيريس – آلون ، تقرير سياسة اسرائيل في مفاوضات مؤتمر جنيف ، الى حين سقوط حزب العمل في انتخابات الكنيست التاسع ، سنة ١٩٧٧ .

٧ لم يكن لرابين مشروع للتسوية ، خاص به ويحمل اسمه ، الا ان كونه رئيسا لحكومة اسرائيل في الفترة ما بين ١٩٧٤ – ١٩٧٧ ، في ذروة المفاوضات بشأن فك الارتباط والتسوية المرحلية ، برعاية وزير خارجية اميركا ، هنري كيسنجر ، وبأسلوب الخطوة خطوة ، وذلك في اطار مؤتمر جنيف شكلا ، اضطره ، بطبيعة الحال ، الى اتخاذ عدد من الخطوات ، والادلاء بعدد من التصريحات تشكل ، بمجملها ، موقفا متميزا الى حد ما . هذا ، وظل رابين ، على الاقل في مواقفه المعلنة ، ملتزما ببرنامج حزبه المتضمن في المبادىء الاربعة عشر ، وقد أكد ذلك مرارا . وخلال فترة ولايته ، وفي اثناء المفاوضات ، حافظ رابين على غموض متعمد في موقفه ، وتحاشى الالتزام بموقف تفصيلي من الامور المطروحة للتسوية ، وامتنع من

رسم خرائط للحدود . ومعلوم ان حكومة رابين لم تكن من طينة واحدة ، وليس سرا خلافه مع وزير خارجيته ، آلون ، من جهة ، ووزير دفاعه ، بيريس ، من جهة اخرى . ونظرا الى حذر رابين اتخاذ مواقف ، خوفا من المعارضة ، داخل الحكومة وخارجها ، برز وكأنه ضعيف الارادة ، عاجز عن قيادة حزبه وحكومته . وكان ذلك احد اسباب سقوطه . الاّ انه ، خلال رئاسته للحكومة ، تحاشى كل صدام علني مع الادارة الاميركية ، وجهد في التنسيق المسبق معها قبل الاقدام على أية خطوة في مسار التسوية . وفي فترة ولايته ، تم انجاز فك الارتباط على الجبهة السورية ، واتفاقية سيناء . الاّ انه احجم ، لأسباب داخلية في الاساس ، وعلى الرغم من الحاح كيسنجر عليه في ذلك ، عن الدخول في مفاوضات مع الاردن ، بشأن « فك ارتباط وظيفي » ، يسمح للاردن بممارسة بعض المهام الادارية في الضفة الغربية ، دون انسحاب اسرائيل منها .

وينطلق رابين ، في مفهومه للتسوية ، من ان جوهر الصراع في المنطقة ليس المسألة الفلسطينية ، وانما هو رفض الدول العربية الاعتراف بالوجود الشرعي لدولة اسرائيل . وهو يرى « السلام الحقيقي في حدود مفتوحة ، واتصالات متبادلة ، في جميع مجالات الحياة ، وتمثيل دبلوماسي متبادل » (معاريف ٧٤/٦/٤) . ولأنه يعي صعوبة تحقيق ذلك دفعة واحدة ، فانه يحبذ « اتباع طريق التسويات الجزئية ، لأنها تتيح لكل طرف اختبار نوايا الآخر في كل مرحلة ، اضافة الى الهدوء الذي يتحقق على الجبهات ، وما يصاحبه من خفض للقوات » (المصدر السابق) . والحلول الجزئية ، في رأيه ، تحول دون حدوث خلاف مع الولايات المتحدة . من هنا ، فرابين يريد التوصل الى سلام شامل مع الدول العربية ، عن طريق المفاوضات المباشرة معها ، بوساطة الولايات المتحدة ، وحل المسألة الفلسطينية بالتفاوض مع الاردن ، ومن خلاله . وكرر رابين اتهامه الدول العربية بعرقلة مفاوضات التسوية ، بمطالبتها اسرائيل الانسحاب الى خطوط الرابع من حزيران (يونيو) ١٩٦٧ ، كشرط مسبق ، ورفضها التفاوض مباشرة مع اسرائيل . وأكد مرارا رفض حكومته التعامل مع منظمة التحرير الفلسطينية ، او القبول باشتراكها في مؤتمر جنيف ، وكرر في كل مناسبة رفض حكومته

القاطع لفكرة قيام دولة فلسطينية في المناطق التي تنسحب منها اسرائيل في الضفة والقطاع . ومع ذلك ، ظل رابين يقول باستعداد حكومته لحل اقليمي وسط على الجبهات الثلاث ، دون ان يرسم خرائط مفصلة لمدى انسحاب اسرائيل في كل منها .

وفي سنة ١٩٧٦ ، في اثر موافقة الجمعية العامة للامم المتحدة على اشراك منظمة التحرير الفلسطينية في مؤتمر جنيف ، وبعد الاعتراف الدولي الذي احرزته المنظمة ، اجتمعت حكومة رابين ، وخرجت بالقرارات التالية :

« ١ ـ تقر الحكومة الاسرائيلية بالحاجة الماسة الى بذل الجهود لانجاز سلام عادل ودائم مع الدول العربية .

« ٢ ـ تبدي حكومة اسرائيل استعدادها للدخول في مفاوضات دون شروط مسبقة ، مع كل واحدة من الدول العربية المجاورة ، لعقد اتفاقيات سلام .

« ٣ ـ تؤكد الحكومة التزامها بقراري مجلس الامن : ٢٤٢ و ٣٣٨ ، كقاعدة وحيدة للمفاوضات بين اسرائيل والدول العربية المجاورة ، وترفض أي تغيير في القرارين ، سواء بصورة مباشرة او غير مباشرة .

« ٤ ـ تعلن الحكومة رفضها كل توجه نحو اخراج المفاوضات من مسؤولية الاطراف المباشرة وصلاحيتها ، ونقلها الى مجلس الامن لحسمها .

« ٥ ـ تدعو حكومة اسرائيل الى عقد مؤتمر جنيف ، على اساس الشروط الصادرة عن سكرتيرية الامم المتحدة ، بتاريخ ١٨ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٣ .

« ٦ ـ تعلن الحكومة انها لن تشترك في المؤتمر اذا دعي اليه ممثلون عن منظمات التخريب .

« ٧ ـ لن يشترك ممثل اسرائيل في جلسة مجلس الامن (لمناقشة مسألة الشرق الاوسط) اذا ما اشترك فيها ممثل عن منظمة التحرير الفلسطينية .

« ٨ ـ ان الاتفاقات المتبادلة بين اسرائيل والولايات المتحدة ، المتضمنة في مذكرة التفاهم بين الدولتين ، في اعقاب التسوية المرحلية مع مصر ، كان هدفها دفع امكانات السلام . وان اتخاذ قرارات ، في مجلس الامن ، تناقض

تلك الاتفاقات ، قد يغير كثيرا في مسارات السلام . لذا ، فان حكومة اسرائيل تأمل بأن تعارض الولايات المتحدة اتخاذ اي قرار يناقض الاتفاقات السابقة » (زوهاديرخ ٧٦/١١/٩) .

وكان رابين ، اسوة بغيره من زعماء حزب العمل ، قد ادلى هو الآخر بدلوه في حل المسألة الفلسطينية ، فكان مشروعه كالتالي :

« ١ ـ تبقى القدس موحدة وتحت سيادة اسرائيل ، وتحل فيها مشكلة الديانات المختلفة .

« ٢ ـ لا عودة الى حدود سنة ١٩٦٧ ، مع اقرار سيادة اسرائيلية على اجزاء من يهودا والسامرة .

« ٣ ـ اعادة المناطق الآهلة في يهودا والسامرة الى الاردن ؛ وبموجبها ، تتحقق ادارة مدنية اردنية ، وسيادة وجنسية اردنيتان في هذه المناطق .

« ٤ ـ في فترة الانتقال ، وحتى يتحقق السلام الحقيقي ، يكون في المناطق المعادة الى الاردن ، وجود عسكري اسرائيلي ـ بلا سيادة .

« ٥ ـ توطين اللاجئين العرب في شرق الاردن ، وربما في الضفة الغربية ، بمن فيهم لاجئو قطاع غزة ؛ وبهذه الطريقة تتم فلسطنة الاردن ، وتكون مشكلة اللاجئين قد حلت خلال ١٥ ـ ٢٠ عاما .

« ٦ ـ يضم قطاع غزة الى اسرائيل » (هآرتس ٧٤/١/١٨) .

وكان رابين يرى ان « مفتاح الحل السياسي لمشكلة الشرق الاوسط ، يتلخص في طبيعة العلاقات بين مصر واسرائيل » (معاريف ٧٣/٧/١٣) . وذلك الحل يأتي ، بحسب رأيه ، على مراحل ، وبشكل تسويات جزئية ، تشارك الولايات المتحدة في انجازها .

وعقب صدور قرارات الرباط بأن منظمة التحرير هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ، علق عليها رابين بقوله ، انها « أفقدت مصر الكثير من استقلالها السياسي ، واصبح عليها ان تقدم حسابا عن مسارها الى كل من سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية » (هآرتس ٧٤/١٢/٢٠) . وبعد انجاز اتفاقية سيناء ، اعلن رابين ما يلي : « تم الاتفاق بين اسرائيل والولايات المتحدة على ان تكون

الخطوة القادمة ، في الاتصالات السياسية بين اسرائيل ومصر ، مفاوضات تسوية شاملة ، وتعهدت الولايات المتحدة بعدم تقديم أية مقترحات جديدة للتسوية مع مصر ، قبل نهاية سنة ١٩٧٧ ، على الاّ تأتي مقترحاتها مناقضة لمواقف حكومة اسرائيل . كما اعلنت الولايات المتحدة موافقتها على رأي الحكومة القاضي بأن التسوية التي انجزت مع مصر ، غير صالحة للتطبيق على الجبهات الاخرى » (هآرتس ٧٥/٩/٢) . وعاد رابين وقال : « ان مصر هي الاساس الذي ترتكز عليه اية تسوية في الشرق الاوسط ، فبدونها لا تبدأ حرب ضد اسرائيل ، كما انه بدونها لا تنتهي حرب ... ولا تناقض جوهريا بين اسرائيل والشعب المصري ، اذ ان المشكلات التي تعانيها مصر ، لا علاقة لها باسرائيل ، ولا يتعارض ايجاد حلول لتلك المشكلات مع قيام اسرائيل والحفاظ على علاقات سليمة بها » (دافار ٧٥/٩/٤) .

وقبل نهاية ولاية رابين ، كرئيس للحكومة ، بفترة قصيرة ، اجمل تصوره للسلام (دافار ٧٦/١١/١١) بالنقاط التالية :

١ ــ انهاء حالة الحرب بكل ابعادها السياسية والقانونية والعسكرية .

٢ ــ حدود مفتوحة كليا للمواطنين والبضائع بين اسرائيل والدول العربية .

٣ ــ حدود يمكن الدفاع عنها ، يجري الاتفاق عليها في المفاوضات ، شرط ألا تعني العودة الى حدود الرابع من حزيران (يونيو) ١٩٦٧ .

٤ ــ ايجاد حل للمسألة الفلسطينية شرقي نهر الاردن .

٥ ــ الاصرار على منع قيام دولة ثالثة بين اسرائيل والاردن .

وفي مطلع نيسان (ابريل) ١٩٧٧ ، وبعد زيارة فاشلة قام بها رابين لواشنطن ، حيث اجرى محادثات مع ادارة كارتر الجديدة ، وكشف فيها النقاب عن تورط رابين وزوجته في فضيحة مالية ، قدم رابين استقالته من زعامة الحزب في الانتخابات ، وكذلك من رئاسة الحكومة ، وتولى شمعون بيريس مكانه . ولم يكن قرار رابين هذا نتيجة الفضيحة المالية التافهة ، بقدر ما جاء حصيلة فشله في تحقيق اهدافه من الزيارة ، وهو على عتبة خوض معركة انتخابية قاسية ، يواجه فيها تحديا من الداخل ، منافسة بيريس له على

زعامة الحزب ، بالاضافة الى التحدي الخارجي من حزب ليكود ، الذي اخذت قوته تتنامى بسرعة . ويبدو ان رابين عجز عن التوفيق بين التوجهات السياسية للادارة الاميركية الجديدة والتطلعات المستقبلية لبعض القوى الفاعلة في المؤسسة الصهيونية الحاكمة . ومعروف ان رابين كان رجل اميركا في الحكم الاسرائيلي . وقد بنى لنفسه هذا الموقع ، بجده واجتهاده في التنسيق بين سياسة حكومته ، برئاسة غولدا مئير ، وسياسة الادارة الاميركية برئاسة نيكسون ، عندما شغل هو نفسه منصب سفير اسرائيل في واشنطن . واتاحت له حرب تشرين الاول (اكتوبر) فرصة القفز من السفارة الاولى الى رئاسة الحكومة ، حيث راح يسند كرسيه في الحكم بدعائم اميركية ، في حين وفر له فورد وكيسنجر ذلك ، فأغدقا عليه عن سعة ، مما اعانه على البقاء في منصبه ، على الرغم من بروز عجزه عن فرض قيادته على حزبه الحاكم . الاّ ان رابين ، في زيارته الاخيرة لواشنطن ، كرئيس للحكومة ، لم يستطع تلبية رغبات ادارة كارتر ، التي كانت على ما يبدو تعد للقيام بمبادرة جديدة في اطار مفاوضات التسوية ، تهدف الى حل شامل للنزاع في الشرق الاوسط ، وكانت تتوقع من رابين ان يحمل معه مقترحات جديدة تعينها على تحركها هذا ، ولكن رابين ، بكل مشكلاته الانتخابية ، لم يكن يحمل معه مشاريع جديدة ، واثيرت قبل سفره مسألة ما اذا كان مفوضا اجراء مثل هذه المحادثات ، وهو على عتبة انتخابات مجهولة النتائج .

ووصل رابين الى واشنطن وهو بين نارين ؛ فقد تعهد لحكومته ، وخصوصا لمنافسه شمعون بيريس ، بالالتزام بمواقف الحكومة الرسمية في اثناء المفاوضات مع كارتر . وهذا يعني حصر تفويضه بالكلام عن مبادرات سياسية جديدة ، في نطاق القرارات القديمة لحكومة اسرائيل ، والتي كانت في الاساس ، السبب في جمود مسار التسوية . وفي المقابل ، لم تكن واشنطن تريد للزيارة ان تكون مراسيمية فحسب ، كما كان يفضل رابين ، لاسباب انتخابية مفهومة . وهكذا وصل رابين الى واشنطن ، وهو مقيد ببرنامج حزبه الانتخابي ، والذي لا يختلف كثيرا ، في مسألة التسوية ، عن البرنامج السابق الذي وضع سنة ١٩٧٤ . ولم يحمل رابين الى واشنطن ، لا خرائط جديدة ، ولا مشاريع مستحدثة ، في

حين يبدو ان كارتر كان يتوقع مثل ذلك . وفي اثناء الزيارة ، وحتى بعد انتهائها ، ظل كارتر يلاحق رابين بتصريحاته العلنية عن ماهية السلام الذي يراه ، وشروطه ، وما يتعلق منها بالفلسطينيين ، وكلها قبل ان يتمالك رابين نفسه بعد الهزة في واشنطن ، ويلتقط انفاسه في مواجهة اعدائه في الداخل ، وفي تدبر أمر فضيحة حسابه في المصرف الاميركي . فتهاوى الرجل المعروف بضعف شخصيته امام هذا السيل من المآزق ، ولم يبق امامه من مخرج سوى التنحي عن القيادة ، فاستقال . ولعل في الاماكن تصنيف نقاط الخلاف بين رابين والادارة الاميركية في بابين رئيسيين : الاول في مجال العلاقات الثنائية ، والثاني يتعلق بالتسوية السياسية ؛ فعلى صعيد العلاقات الثنائية ، كانت أزمة طائرات الكفير ، اذ عقدت اسرائيل صفقة مع ايكوادور لم توافق عليها واشنطن . وكذلك مسألة قنابل الارتجاج ، والسماح لاسرائيل بانتاج طائرات ف ـ ١٦ ، والمساعدات المادية ، الخ . وفي مجال التسوية ، برز الخلاف على مفهوم الحدود الآمنة ، وكذلك بالنسبة الى ما يراه كل طرف كحل للقضية الفلسطينية ، وهذا الى جانب الخلاف على القضايا الاجرائية المتعلقة بمسار المفاوضات ونهجها .

وخلال ولاية رابين ، وتولي الثلاثي : رابين ـ بيريس ـ آلون ، ادارة مفاوضات التسوية ، كانت كل مبادرة جديدة في اطارها ، تكشف بصورة اكثر وضوحا ، ان حكومة اسرائيل لم تكن ، فعلا ، ترغب في انجازها ، وانما كانت تحاول كسب الوقت والمناورة لالقاء تبعة الرفض على الطرف العربي . وبرنامج حزب العمل الانتخابي ، والذي تقيدت به حكومة رابين ، قد صيغ من هذا المنطلق . والواقع ، ان المؤسسة الحاكمة في اسرائيل كانت عاجزة عن اتخاذ قرار التسوية . ذلك بأن الكيان الصهيوني ، الذي قام في ظل ظروف سياسية معينة ، وضمن موازين قوى محددة ، كان مطلوبا منه ، من اجل انجاز التسوية ، تحديد حدوده الجغرافية والبشرية والسياسية في آن معا ، وفي ظل ظروف سياسية وموازين قوى مختلفة عن تلك التي سادت لدى قيامه ، وقبل ان يجسد مشروعه الصهيوني ويحقق ذاته على أرض الواقع . وكانت تنقص الكيان المرونة اللازمة لتحمل تبعات القرار الحاسم بشأن تقرير مصيره ، دون ان ينكسر . ومن هنا ، ونظرا الى الفارق الكبير بين قوته

العسكرية وفاعليته السياسية ، كان الاسهل عليه اتخاذ قرار الحرب . وعلى طريق كسب الوقت ، التقى قادة الكيان كيسنجر ، الذي جمع الاطراف المعنية ، على مسار الخطوة خطوة ، مما هو في الاساس طرح اسرائيلي . ومسار الخطوة خطوة ، يوفر لاسرائيل المدى الزمني الذي تحتاج اليه للخروج من مأزق نتائج حرب تشرين الاول (اكتوبر) ، كما يفسح المجال امام واشنطن لاخراج الاتحاد السوفياتي من اللعبة ، ومن ثم الانفراد بانجاز تسوية على هواها . ولكن هذا المسار وصل الى طريق مسدود . وبغياب كيسنجر عن المسرح ، كان لا بد لخلفه من متابعة التحرك في الخط الذي ارتأته واشنطن لنفسها ـ التسوية السياسية . ومع وصول كارتر الى السلطة في واشنطن ، ظهر من اقواله انه ينوي التقدم نحو التسوية باسلوب مغاير بعض الشيء . وبدا انه يريد التوصل الى اتفاق مبدئي بشأن ماهية السلام وشروطه ومتطلباته ، ومن ثم تنفيذه على مراحل ، خطوة خطوة . ولكن ، حتى هذا التغيير الشكلي كشف عن عجز القيادة الاسرائيلية ، بزعامة رابين ، عن التعامل معه . واذا جاز الكلام عن « حمائم » و « صقور » في اسرائيل ، فان رابين كان صقرا في تل ابيب ، وحمامة في واشنطن ، ولكنه عجز عن اتقان اللعب على الحبلين ، خصوصا عندما شدا الى درجة عالية من التوتر ، فسقط ، وجر حزب العمل معه .

VI وطرح شمعون بيريس ، على استحياء ، مشروعا للتسوية ، انحصر في مستقبل الضفة الغربية وقطاع غزة ، والعلاقات بين اسرائيل وسكان تلك المناطق من جهة ، وبينها وبين الاردن من جهة اخرى . وقد عرف المشروع باسمه ، الا انه لم ينشر على نطاق واسع ، ولم يجر بحثه في الحكومة بصورة رسمية ، وبالتالي لم ينل موافقة او يصطدم برفض . وينطلق مشروع بيريس من المفهوم الفدرالي ، أي تقسيم السلطة بدلا من تقسيم الارض ، التي تبقى موحدة ، بعد توسيع حدودها في الجولان وسيناء ، وتكون القدس الموحدة عاصمتها الفدرالية . وداخليا ، يقسم البلد ، بحسب مشروع بيريس ، الى ثمانية ألوية : « يهودا ، السامرة ، القدس ، غزة ، النقب ، تل ابيب ، حيفا ، الجليل » (يديعوت احرونوت ١٣/٧/٧٣) . ويكون التمثيل في الحكومة الفدرالية نسبيا ، بحسب عدد السكان . ولكل لواء برلمان محلي . وبينما يعالج المستوى

الفدرالي القضايا الخارجية والامن والنقـد والمواصلات ، يتولى المستوى المحلي تنظيم النواحي الاخرى لحياة السكان . والبرلمان الفدرالي يقوم بانتخاب الحكومة المركزية . ولا يقترح بيريس مباشرة تنفيذ المشروع ، وانما يعمد الى ذلك بعد عدد من السنوات ، تقرره التطورات السياسية ومدى التقدم نحو التسوية . ورفض بيريس مشروعي آلون وسابير ، واعترض على صلاحية الاردن في التفاوض بشأن مستقبل الضفة الغربية ، ولكنه اراده شريكا في حل المسألة الفلسطينية (المصدر السابق) . اما اذا كان لا بد من التفاوض مع طرف يمثل الفلسطينيين ، فان بيريس يفضل الاردن على منظمة التحرير الفلسطينية (عال همشمار ٧٤/٧/٣) . ولدى طرحه المشروع ، كان بيريس يتطلع الى هجرة يهودية ، تزيد في عدد سكان اسرائيل ، بحيث يصبحون في منتصف الثمانينات ، نحو ثمانية ملايين ، خمسة منهم يهـودا وثلاثة عربا . ولا يعتقد بيريس انه بمشروعه هذا يهجر الفكرة الصهيونية ، ولكنه ادعى الانفتاح لمناقشة افكار اخرى جديدة . وبطبيعة الحال ، ظل بيريس يؤكد حق اليهود في الاستيطان في الضفة الغربية ، وضرورة ان يبقى نهر الاردن حد اسرائيل الامني (عال همشمار ٧٤/٧/٣) .

وانطلاقا من هذه الرؤى للتسوية ، دعا بيريس الـى توطين اللاجئين الفلسطينيين الموجودين في الداخل ، والى دمجهم في الحياة الاقتصادية للكيان . اما الموجودون في الخارج ، فلم يتعرض لهم في مشروعه ، والواضح انه يرى استيعابهم في الدول المضيفة . وعليه ، فقد تبنى بيريس فكرة الادارة الذاتية لسكان المناطق المحتلة ، كخطوة على طريق تنفيذ مشروعه ، عندما تولى وزارة الدفاع في حكومة رابين ، وبالتالي ادارة المناطق . وأعد بيريس لذلك مشروعا مفصلا (يديعوت احرونوت ٧٥/٤/٩) . وأكد ان مشروعه للادارة الذاتية ليس خطوة نحو اقامة دولة فلسطينية ، مما يرفضه بشكل قاطع . وادعى بأن المشروع انما جاء « نتيجة الفراغ الذي طرأ في الضفة الغربية عقب قرار مؤتمر الرباط ، وهو الفراغ الذي ينبغي ان تملأه ادارة ذاتية ، وحكم ذاتي ، للمناطق » (عال همشمار ٢٣/١٠/ ٧٥) . وقومت صحيفة « دافار » (٧٥/١٠/٢٤) مشروع بيريس للادارة الذاتية بأنه ينطوي علـى ايجابيات محددة ، تتمثل فـي « تشجيع العناصر الاكثر اعتدالا ... اذ ان الادارة الذاتية تخلق

زعامة محلية ، لو قدر لها ان تترعرع قبل فوات الاوان ، لاستطاعت ان تشكـل ثقـلا مضـادا لمنظمات التخريب كناطق وحيد باسم الفلسطينيين » . وقدرت الصحيفة ان اجراء انتخابات للبلديات في الضفة الغربية ، سوف يدعم هذه الفكرة ، الا ان الانتخابات ، كما هو معلوم ، اسفرت عن نتائج مخالفة تماما لهذه التوقعات .

وفي حكومة رابين ، كان بيريس احد الثلاثي الذي ادار عملية المفاوضات بشأن التسوية ، الى جانب رابين وآلون . وقد عرف ، في اثنائها ، بخلافه معهما ، وبجنوحه نحو التصلب في المواقف ، خصوصا وانه لم ينفك يحاول ازاحة رابين لتولي منصبه . وقد نجح في ذلك عند استقالة رابين . وعلى الرغم من انفراده ببعض المواقف ، الا انه ظل ملتزما بالخطوط العامة لبرنامج حزب العمل الانتخابي ، القائم على الحل الاقليمي الوسط ، ورفض التعامل مع منظمة التحرير الفلسطينية ، والعمـل للحؤول دون قيـام دولة فلسطينية ، وتشجيع سياسة الجسور المفتوحة . وكان بيريس ينطلق من قناعة بعدم توفر الشروط الموضوعية لحل شامل للنزاع في المنطقة ، خصوصا بسبب المشكلـة الفلسطينية ، وعليـه يجب التقدم نحو التسوية على مراحل ، ومن خلال تسويات جزئية . وكان يرى ان حل القضية الفلسطينية قد يستغرق فترة زمنية تتراوح بين ٨ ــ ١٠ أعوام (هآرتس ٧٥/٩/٢) . وفي مسار الخطوة خطوة ، كان بيريس يشترط التفاوض مع كل دولة عربية على حدة ، وضرورة ان تكون المفاوضات مباشرة ، ولا بأس اذا رعتها الولايات المتحدة . ولكنه دعا ، ايضا ، الى التخلي عن نظرية « كل شيء او لا شيء » ، وهو صاحب مقولة : « قطعة ارض في مقابل قطعة سلام » . وبقيادة شمعون بيريس ، بعـد توليـه زعامـة الحزب ، وبالتالي رئاسة الحكومة ، عقب استقالة رابين ، خاض حـزب العمل انتخابات الكنيست التاسع ، وخسر المعركة وتنحى عن الحكم . وفي تعليله لأسباب فشل حزبـه فـي الانتخابات ، اشار بيريس الـى عاملين رئيسيين ، كلاهما ليس من صنع حكومة العمال ، الا انه كان عليه تسديد الفواتير لحسابهما ؛ اما العامل الاول ، فقد رآه بيريس في المشكلات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عـن موجة التضخم ، والتي اجتاحت العالم بأسره ، بما فيه اسرائيل ، وليس لحزبه أثر كبير فيها ؛ واما الثاني ، فكان ، على حد قوله ، في رياح التغييرات

السياسية ، التي بدأت تهب من البيت الابيض الاميركي . وكان
بيريس يعني تصريحات الرئيس جيمي كارتر ، سواء بالنسبة الى
العلاقات الثنائية بين اسرائيل وواشنطن ، ام بالنسبة الى التسوية
السياسية في المنطقة . والواقع ان لبيريس ، نفسه ، نصيبا غير
قليل في التسبب بسقوط حزبه ، لما جره عليه من صراعات داخلية ،
ادت الى شل حكومة رابين ، وعجزها عن اتخاذ القرار السياسي ،
بما يتلاءم ومسار المفاوضات . فبدت حكومة رابين ضعيفة ازاء ما
اعتبره المستوطنون الصهاينة ضغوطا اميركية ، تمارس على اسرائيل
لتقديم « تنازلات » ، دون مقابل ملائم . هذا الى جانب اتهامها
بالتردد ، الذي اعتبر سببا في احراز منظمة التحرير الفلسطينية
لمكاسب سياسية كبيرة ، بدءا بانتزاع قرارات الرباط وانتهاء
بالاعتراف الدولي الواسع ، الذي حصلت عليه المنظمة ، بوصفها
الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ، وبالتالي بروزها كقوة
لا يمكن تجاوزها في المعادلة السياسية في المنطقة . واعتبر
المستوطنون بروز المنظمة نتيجة ارتباك حكومة رابين في تعاملها مع
القضية الفلسطينية ؛ فلا هي ، بعد اعترافها بوجود « المشكلة
الفلسطينية » وبوجوب حلها ، عمدت الى الاعتراف بالمنظمة وقبولها
شريكا في المفاوضات ، ولا هي قطعت الطريق عليها بالتوصل الى حل
مع طرف آخر . وفي الوقت نفسه ، حالت دون قيام قيادة بديلة
في المناطق المحتلة . هذا ، ولأسباب اخرى عدة (انظر كتاب :
« مناحم بيغن ، من الارهاب الى السلطة » ، مؤسسة الدراسات
الفلسطينية ، بيروت ، ١٩٧٧ ، المقدمة) ، عاقب المستوطنون في
انتخابات الكنيست التاسع حزب العمل ، واسقطوه من السلطة ،
واولوها لحزب ليكود ، بقيادة الارهابي ، مناحم بيغن .

VII وعلى صعيد التسوية السياسية ، ومنذ تولي مناحم بيغن
السلطة في اسرائيل ، كانت زيارة الرئيس السادات لها ابرز حدث
سياسي فيها ، ولربما صدق ذلك على الصراع مع الاستيطان
الصهيوني في فلسطين منذ بدايته . ولعل اكبر نجاح قد تحققه
مبادرة السادات يكمن في فشلها في تحقيق الاهداف المعلنة لها .
فبزيارته لاسرائيل ، اعترف السادات ، ليس فحسب بحق
المستوطنين اليهود الوجودي ، الذي سبق أن منحتهم اياه منظمة
التحرير الفلسطينية في طرحها مشروع الدولة الديمقراطية ، وانما

ايضا بحق اليهود التاريخي في فلسطين ، مما قلب المعايير ، وبالتالي
المفاهيم ، رأسا على عقب ، فأصبح بيغن يتكلم عن اعترافه بالحق
الوجودي ، لمن تبقى من الفلسطينيين تحت الاحتلال الصهيوني ،
معبرا عن ذلك بمشروع الادارة المدنية لسكان الضفة والقطاع ، الذي
قدمه الى الرئيس السادات في لقاء القمة بالاسماعيلية (انظر ادناه
مشروع بيغن للتسوية) . ولا يزال اساس المفاوضات ، بين الحكومة
المصرية واسرائيل ، يدور حول اتفاق لاعلان المبادىء ، برعاية
الولايات المتحدة التي عادت ، لفترة ، الى دبلوماسية المكوك ، بعد ان
وصلت المفاوضات المباشرة بين الطرفين ، في زيارة الرئيس السادات
لاسرائيل ، ومن ثم في مؤتمر القاهرة ، وبعدها في لقاء القمة
بالاسماعيلية ، واخيرا في اللجنتين ، السياسية والعسكرية ، والتي
علقها الرئيس السادات بقرار مفاجىء ، الى طريق مسدود .

وينطلق بيغن ، في مشروعه للتسوية ، من المبدأ الصهيوني
القاضي بتكامل « ارض ـ اسرائيل » ، تاركا مسألة وحدانية الشعب
الى مرحلة مستقبلة . ويرى بيغن ان الظروف مهيأة لضم المناطق
المحتلة ، ويسعى لاستغلالها . وعندما يتكلم عن الحل الاقليمي
الوسط ، فانما يعني بذلك سيناء ، وربما الجولان ، الا انه يصر على
عدم الانسحاب من الاراضي التي كانت تشكل فلسطين ، في عهد
الانتداب . وبهذا يختلف بيغن عن قيادة حزب العمل ، التي طرحت
بصورة غامضة ، الحل الاقليمي الوسط على الجبهات الثلاث ،
لاعتبار الظرف السياسي والمسألة الديمغرافية . اما موقف الطرفين
من الدولة الفلسطينية ، والتعامل مع منظمة التحرير الفلسطينية ،
وكذلك في مفهوم التسوية والجسور المفتوحة ، فيكاد يكون
متطابقا . ومشروع بيغن يترك ، ضمن الحدود التي يراها ، ثلاثة
جيوب عربية كبيرة . وهو يتحدث عن منح اثنين منها ادارة محلية
ذاتية ، وهما الضفة الغربية وقطاع غزة ، دون الجليل . وما دام
المشروع يرمي الى ضم هذه الجيوب ، يصبح تطويقها وحصرها
ضرورة امنية حيوية وملحة ؛ فالضفة الغربية ، التي يعيش فيها نحو
سبعمئة الف من العرب الفلسطينيين ، مطوقة بالاستيطان
الصهيوني ، قبل سنة ١٩٦٧ ، من ثلاث جهات : الشمال والغرب
والجنوب . ولذلك ، عمدت اسرائيل بعد الاحتلال الى اكمال الطوق
عليها في غور الاردن ، وعلى امتداد النهر . ومن هنا ، تصر اسرائيل

على ان نهر الاردن يجب ان يكون الحد الامني لها . هذا ، بالاضافة الى اختراق الضفة الغربية وبترها عن طريق الاستيطان لتفتيت بنائها الاقتصادي والاجتماعي ، وبالتالي السياسي ، بعد عزلها عن التوجه نحو العالم العربي ، وقطع صلة الثورة الفلسطينية بها ، سياسيا وعسكريا . وفي قطاع غزة اربعمئة الف من الفلسطينيين تقريبا ، وهو مطوق من الشمال والشرق ، ومن غربه البحر ، ولاكمال الطوق عليه ، تصر اسرائيل على بناء المستوطنات في مشارف رفح ، وتؤكد اهميتها الامنية لها ، وبالتالي ضرورة ضمها اليها . اما الجليل ، فان احكام الطوق عليه يتم عبر النشاط الصهيوني في الجنوب اللبناني ، والذي شهد العالم آخر مظاهره في الاجتياح الاسرائيلي الاخير للجنوب .

وبالاضافة الى ذلك ، يتحدث مشروع بيغن عن ضرورة احتفاظ اسرائيل ، ولضرورات امنية ، بثلاثة مطارات في شرقي سيناء : احدها في مشارف رفح (عيطام) ، والآخر غربي ايلات (عتسيون) ، والثالث في شرم الشيخ . وبذلك تنوي اسرائيل ضم شريط من سيناء ، يمتد على طول الحدود الدولية بين فلسطين ومصر ، من العريش الى ايلات ، ويسير بمحاذاة شاطىء خليج العقبة الى رأس محمد ، على البحر الاحمر . ومع ذلك ، تعترف اسرائيل بالسيادة المصرية على سيناء ، وستعيد ، مع الزمن ، هذه الارض الى مصر ، على ان تبقى مجردة من السلاح ، وعلى الا يعبر الجيش المصري خط ممري المتلا والجدي . ومشروع بيغن لا يتعرض للجولان ، الا انه من الواضح ان مخططه التوسعي يضم الجولان ، او الهضبة على أقل تقدير ، لتأمين السيطرة على منابع نهر الاردن ، ولحماية امن المستوطنات اليهودية في الحولة والجليل . وبالاضافة الى اصراره بأن تتضمن التسوية الشاملة مع دول المواجهة العربية ، علاقات دبلوماسية واقتصادية ... الخ .

هذه هي معالم مشروع بيغن للتسوية . ومع ذلك فهو يصر على الادعاء بأن مشروعه هذا يشكل قاعدة معقولة للمفاوضات على تسوية شاملة ، في حين انه حتى في واشنطن ، التي ما زالت تعتبر البلد الام للكيان الصهيوني ، بدأت تتململ ، كما ظهر في نتائج زيارة بيغن الاخيرة لواشنطن ، مما بدا ايغالا في التصلب من قبله ، والذي ليس هو في حقيقته الا انعكاسا امينا للعقلية الاستيطانية التي

حكمت مسار الفكرة الصهيونية منذ نشأتها .

VIII وفي هذا الكتاب ، تقدم مؤسسة الدراسات الفلسطينية الى القارىء العربي ، عرضا لأهم مشاريع التسوية الاسرائيلية المطروحة . وقد ادرجت ، في هذا العرض ، النصوص المنشورة لتلك المشاريع ، مترجمة عن مصادرها العبرية ، مع تقديم لكل نص ، يتناول الارضية السياسية التي طرح عليها ، والتعليقات المهمة عليها ، وكذلك مواقف الاحزاب منها ، اذا توفرت . وطبيعي الا يحيط هذا الكتاب بكل مشروع طرح في اسرائيل ، بغض النظر عن تمثيله ومصداقيته ، فذلك يتجاوز الغرض الذي من اجله أعد الكتاب ؛ وهو اعطاء القارىء العربي فكرة دقيقة عن المشاريع التي تقدمت بها قوى سياسية فاعلة في اسرائيل . أما عداها ، ومنها ما يثير الاهتمام ، فقد ارتئي ان يترك لطلاب التخصص بالموضوع .

ويبدأ الكتاب بعرض آخر المشاريع ، وهو مشروع بيغن ، والذي يمثل موقف حكومة اسرائيل الحالية ، وبشأنه دارت المفاوضات الاخيرة على التسوية . وبعده ، تأتي مشاريع حزب العمل ، مقدمة بترتيبها الزمني ، بدءا بمشروع آلون ، ثم مناقشات سكرتيرية حزب العمل ، ثم وثيقة غليلي ، واخيرا « وثيقة المبادىء الاربعة عشر الموجهة » . وفي آخر الكتاب مشروعان خاصان : احدهما لحزب مبام ، والآخر وضعه رئيس قسم الاستيطان في الوكالة اليهودية ، رعنان فايتس . وفي المقدمة بعض الاغناء لما ورد في صلب الكتاب ، علما بأنها تحاشت الاستباق والتكرار . وقد أعدت مادة الكتاب في قسم الدراسات الاسرائيلية وفلسطين المحتلة ، في مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، فلمن ساهموا في العمل الشكر والتقدير .

الياس شوفاني

بيروت ، آذار (مارس) ١٩٧٨

التَّكَتُّل (اللِّيكُود)

مشروع بيغن للتسوية

أ) الارضية السياسية

بعد أكثر من نصف سنة على تسلمه السلطة في اسرائيل ، وعلى خلفية مبادرة الرئيس السادات الى زيارة القدس ، وما تلاها من مسارات في اطار المفاوضات في التسوية ، طرح مناحم بيغن مشروعه للتسوية ، في مؤتمر قمة الاسماعيلية ، بينه وبين الرئيس السادات . ويتناول المشروع القضايا المتعلقة بسيناء والضفة الغربية وقطاع غزة ، من دون الجولان . وكان بيغن قد عرض مشروعه على حكومته واخذ موافقتها عليه ، ثم حمله معه الى واشنطن ، حيث عرضه على الادارة الاميركية ، وادّعى انه حظي بتأييدها . وبعد ان طرحه في الاسماعيلية عرضه على الكنيست الاسرائيلي لمناقشته والتصويت عليه ، فنال تأييد الاكثرية هناك .

لقد كان انتصار الليكود في الانتخابات بمثابة « انقلاب سياسي » في اسرائيل ، قلب موازين القوى السياسية الداخلية ، وطرح من جديد مصير التسوية في الشرق الاوسط ، ومستقبل العلاقات الاميركية الاسرائيلية . فصعود بيغن الى الحكم ، وتصريحاته المتطرفة لدى توليه السلطة ، اثارا تكهنات مختلفة ، بشأن موقف الولايات المتحدة من التحول السياسي في اسرائيل . وتراوحت التحليلات بين القول ان الادارة الاميركية اخطأت التقدير ، ولم تتوقع مثل هذه الهزيمة للمعراخ ، وبين القول ان التصريحات الاميركية تعمدت اضعاف المعراخ لكي يحل محله ائتلاف قوي قادر على المضي في اتجاه التسوية . واجمع المراسلون والمعلقون الاسرائيليون ، على ان التصريحات التي أطلقها بيغن ، بعد فوزه في

الانتخابات ، أثارت ردود فعل غاضبة في الولايات المتحدة .

واضافت تصريحات بيغن ، لدى فوزه في الانتخابات ، بعدا جديدا الى شبكة العلاقات الاميركية ـ الاسرائيلية ، خصوصا بشأن تنسيق المواقف في مسار المفاوضات مسبقا . وكان بيغن ، فور ان بلغته نتائج الانتخابات ، توجه الى مقر قيادته الانتخابية واعلن هناك : « آمل بأن نتمكن ، بعد الحصول على ثقة الكنيست بالحكومة الجديدة . . . من التوجه الى الرئيس السادات ، والرئيس الاسد ، والملك حسين ، باقتراح بدء مفاوضات تتم في عواصمنا بالتبادل ، أو في مكان محايد كجنيف ، من اجل التوقيع على معاهدة سلام بينهم وبين دولة اسرائيل » (يديعوت احرونوت ٧٧/٥/١٨) . وهذا ، بطبيعة الحال ، يعني تجاوز مؤتمر جنيف بتشكيله القائم . وكذلك فقد راح بيغن يطلق التصريحات جزافا عن مواقفه من التسوية ، خصوصا ما يتعلق بالمناطق المحتلة والقضية الفلسطينية ، مما خلق الانطباع بأن ادارة كارتر وحكومة بيغن تسيران على طريق الصدام الاكيد . وكان هناك خوف من ان ينعكس هذا الخلاف على يهود الولايات المتحدة ومدى تأييدهم لسياسة حكومة بيغن . ولكن هذه المخاوف تبددت بعد ان اعلن رئيس نادي الرؤساء اليهود ، الحاخام شيندلر ، تأييده لحكومة بيغن ، « ومعارضة اية محاولة تقوم بها الادارة الاميركية ، من اجل طرح مشروع اميركي على الفرقاء في الشرق الاوسط ، او من اجل اثارة الخلاف بين اليهود في تأييدهم لاسرائيل » (هآرتس ٧٧/٦/٥) .

ثم جاءت زيارة بيغن لواشنطن ، حيث حمل معه مشروعا لاستئناف مؤتمر جنيف ، يتعلق اساسا بالنواحي الاجرائية لعقد المؤتمر . وكان بيغن قد اعلن ، قبل سفره ، ان اسرائيل مستعدة للاشتراك في مؤتمر جنيف ، شرط ان يقتصر الاشتراك فيه على الاطراف الاصلية ، أي باستبعاد منظمة التحرير الفلسطينية منه . واقترحت حكومة اسرائيل موعدا لانعقاد المؤتمر في ٧٧/١٠/١٠ ، على ان تجري المفاوضات هناك دون شروط مسبقة . وتوقع البعض ان ينفجر الخلاف بين بيغن وادارة كارتر في اثناء الزيارة ، الا ان شيئا من ذلك لم يحدث . وأفادت المصادر الاسرائيلية ان واشنطن اخذت تميل نحو تقبل وجهة النظر التي يتبناها بيغن . فقال يوئيل ماركوس مثلا : « اذا أجملنا لقاءات بيغن ـ كارتر ، يبدو بوضوح

ان هناك تغييرا تكتيا ، في توجه الادارة الاميركية ، عما كان عليه حتى الآن . . . ويبدو انه قد تم الاتفاق حاليا على تبني وجهة النظر الاسرائيلية ، القاضية بتضييق شقة الخلاف مع واشنطن ، وتكريس الجهود لبدء عملية السلام من جديد » (هآرتس ٧٧/٧/٢١) . وهذا يعني ان بيغن قد اقنع ادارة كارتر بالالتفاف على مؤتمر جنيف ، واخراج الاتحاد السوفياتي ومنظمة التحرير الفلسطينية من مفاوضات التسوية ، والتوجه نحو حل شامل ، وعقد معاهدة سلام .

وبعد زيارة بيغن لواشنطن ، قام وزير الخارجية الاميركي ، سايروس فانس ، بجولة في دول المنطقة ، عرض فيها مع قادة الدول العربية تطورات مسار التسوية ، في ضوء مواقف حكومة بيغن الجديدة . ويبدو ان اسرائيل كانت تريد من فانس ان يبحث في جولته النواحي الاجرائية فقط لعقد مؤتمر جنيف ، بدون الخوض في الجوهر ، لأنها كانت تصر على مفاوضات بدون شروط مسبقة ، ولأنها أصلا لم تكن متحمسة لاستمرار المفاوضات في اطار مؤتمر جنيف ، سيما وان كلاما كان يدور عن امكان تعديل القرار ٢٤٢ ، بحيث يمكن ذلك من اشراك الفلسطينيين في مفاوضات التسوية . وعلى اي حال ، فقد اجمل بيغن نتائج محادثاته مع فانس (هآرتس ٧٧/٨/١١) بقوله : « ليست هناك اية مواجهة بين اسرائيل والولايات المتحدة ، والمحادثات مع وزير الخارجية الاميركي ، سايروس فانس ، كانت ممتازة ، وجرت في جو ودي ، وتفهم وصراحة . . . ان المرحلة التالية من التحرك السياسي ، ستجري في اطار محادثات الجوار في نيويورك » . واكد بيغن ان ممثلي الولايات المتحدة لم يطلبوا « ولو مرة واحدة » اشراك منظمة التحرير الفلسطينية في جنيف . وعن امكان تغيير القرار رقم ٢٤٢ ، قال : « نحن نعلم جيدا ان الولايات المتحدة لا تنوي ، ولا تميل مطلقا الى الموافقة على ، أو الى تأييد ، تغيير صيغة القرار بأي شكل » . وقد غادر فانس المنطقة على اساس استئناف المحادثات ، مع وزراء خارجية الدول المعنية ، في الولايات المتحدة اثناء انعقاد الدورة الثانية والثلاثين للامم المتحدة .

ومن اجل تلك المحادثات ، سافر دايان الى نيويورك ، حاملا معه مشروعا اسرائيليا ، بمثابة ورقة عمل ، تتناول القضايا الاجرائية

لاستئناف المفاوضات في اطار مؤتمر جنيف ، وتعرض بشكل عام القضايا الجوهرية . وظهرت قبل وصول دايان الى الولايات المتحدة ، خلافات اساسية بين اسرائيل وواشنطن في شكل المفاوضات الممكنة ومضمونها . فكان خلاف بشأن الاطراف التي ستدعى الى المؤتمر ، خصوصا بالنسبة الى منظمة التحرير الفلسطينية ولبنان . كما برز خلاف على شروط التسوية الشاملة ، سيما ما يتعلق منها بالحدود وحل القضية الفلسطينية . الا ان الطرفين كانا متقاربين في مواقفهما من طبيعة التسوية وشكلها النهائي . ولدى بدء محادثات دايان في واشنطن ، كتب يوئيل ماركوس (هآرتس ٢٠/٩/٧٧) يقول : « في صلب المحادثات التي اجراها وزير الخارجية ... كان الضغط الشديد لاشراك هيئة تمثل الفلسطينيين ، في المفاوضات على السلام ، وتشترك في مؤتمر جنيف ، ضمن اطار وفد عربي موحد . وتعارض اسرائيل بشدة هذين المطلبين » . وأورد ماتي غولان (هآرتس ٢٥/٩/٧٧) ما يلي : « علم انه في المحادثات التي اجراها وزير الخارجية ، موشيه دايان ، في واشنطن ، تم التوصل الى صيغة مؤداها انه مقابل موافقة اسرائيل على وفد عربي موحد الى جلسة افتتاح مؤتمر جنيف ، تلتزم الولايات المتحدة بمعارضة توجيه دعوة الى منظمة التحرير الفلسطينية لحضور المؤتمر ، وكما يبدو ، معارضة أي اقتراح في الامم المتحدة ، يرمي الى تغيير قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ ، كذلك » .

واثناء وجود دايان في الولايات المتحدة ، صدر البيان الاميركي – السوفياتي المشترك ، بشأن عقد مؤتمر جنيف وحل النزاع في الشرق الاوسط ، فأوشكت محادثات دايان ان تنهار . وتفيد المصادر الاسرائيلية ان دايان كاد يعقد مؤتمرا صحافيا يعلن فيه وصول المحادثات الى طريق مسدود ، ويدعو فيه الاوساط المؤيدة لاسرائيل في الولايات المتحدة ، الى الهبوب لمواجهة سياسة الادارة الاميركية ازاء حل النزاع في الشرق الاوسط . ثم حصل اللقاء الحاسم بين كارتر ودايان ، في ليلة ٥/١٠/٧٧ ، حيث تم الاتفاق على صيغة ورقة العمل الاسرائيلية – الاميركية ، والتي نسفت البيان السوفياتي – الاميركي من اساسه . وكانت حكومة اسرائيل قد اعلنت رفضها القاطع للبيان عند صدوره ، كما اظهرت

استعدادها لخوض معركة مواجهة مع ادارة كارتر ضده . وردا على البيان ، اصدر الناطق بلسان حكومة اسرائيل (هآرتس ٢/١٠/٧٧) البيان المضاد التالي :

« ان طلب الاتحاد السوفياتي انسحاب اسرائيل الى خطوط ٤/٦/١٩٦٧ ، الذي يتعارض مع المغزى الحقيقي لقرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ ، معروف للجميع .

« في حين اتفقت حكومتا الولايات المتحدة واسرائيل ، في ١٩/٦/٧٧ ، على ان هدف المفاوضات في جنيف هو « انجاز اتفاق سلام شامل يعبر عنه في عقد » ، فان اصطلاح « معاهدة سلام » لم يرد قط في البيان السوفياتي – الاميركي .

« ليس في البيان قط اية اشارة الى القرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ ، على الرغم من ان حكومة الولايات المتحدة قد حددت مرارا ، الى الآن ، ان هذين القرارين يشكلان الاساس الوحيد لعقد مؤتمر جنيف .

« لا شك في ان هذا البيان ، الذي ينشر في وقت تجري فيه مباحثات بشأن عقد جلسة اخرى لمؤتمر جنيف ، ليس من شأنه الا زيادة تصليب الموقف العربي ، وبالتالي الاثقال على مسار اقرار السلام في الشرق الاوسط .

« وكما اعلن رئيس الحكومة ، فان اسرائيل ستمضي في تطلعها نحو اجراء مفاوضات حرة مع جاراتها ، للتوقيع على معاهدة سلام » .

واورد مراسل هآرتس (٢/١٠/٧٧) ما يلي : « اعربت مصادر اسرائيلية عليمة في نيويورك ، عن خيبة املها من البيان المشترك ، خصوصا من العنصر الفلسطيني الذي يتضمنه . ومع ذلك اشارت تلك المصادر الى وجود بعض الجوانب الجديدة بالنسبة الى الاتحاد السوفياتي ، خصوصا استعداده لتأييد اقامة علاقات سلام شامل ، وتخليه عن طلب الانسحاب الكامل الى حدود ١٩٦٧ ، وعدم ذكره الدولة الفلسطينية » . ومن واشنطن كتب يوئيل ماركوس (هآرتس ٣/١٠/٧٧) يقول : « اتهم اليوم وزير الخارجية ، موشيه دايان ، الولايات المتحدة بالاثقال على تقدم المفاوضات لعقد مؤتمر جنيف ، وذلك بتغيير مواقفها لغير مصلحة اسرائيل ، وبهدف اقامة دولة فلسطينية ، مما يعرض وجود اسرائيل للخطر ... وكذلك استقبلت

المنظمات اليهودية البيان بغضب وقلق . وجاء في برقية ارسلها نادي الرؤساء الى سايروس فانس ، ان الولايات المتحدة تتخلى عن التزامها التاريخي بأمن اسرائيل ووجودها » .

وبعد الضجة التي اثارتها اسرائيل بشأن البيان الاميركي ـ السوفياتي المشترك ، تراجعت ، كما يبدو ، الادارة الاميركية وعمدت الى ملاءمة مواقفها مع المشروع الذي حمله دايان معه الى واشنطن . وتوصل الطرفان الى صيغة ورقة عمل جديدة لعقد مؤتمر جنيف وجدول اعماله . وقد جاءت ورقة العمل لتلغي ما تضمنه البيان الاميركي ـ السوفياتي المشترك . ولدى مناقشة ورقة العمل الاسرائيلية ـ الاميركية في لجنة الخارجية والامن ، التابعة للكنيست ، قرر دايان كشف النص الكامل للورقة ، وذلك دفعا للالتباس والتكهنات ، على الرغم من اتفاقه مع الادارة الاميركية على ابقائها سرية (هآرتس ١٤/١٠/٧٧) . وفيما يلي نصها الكامل :

« ١ ـ يمثل الاطراف العربية وفد موحد ، يضم عربا فلسطينيين . وبعد جلسة الافتتاح ينقسم المؤتمر الى مجموعات عمل .

« ٢ ـ تشكل مجموعات العمل المفاوضات وعقد معاهدة سلام كما يلي :

أ ـ مصر ـ اسرائيل

ب ـ الاردن ـ اسرائيل

ج ـ سوريا ـ اسرائيل

د ـ لبنان ـ اسرائيل (اذا ضم لبنان الى مؤتمر جنيف)

« ٣ ـ تبحث المسائل المتعلقة بالضفة الغربية وقطاع غزة في مجموعة عمل تضم اسرائيل والاردن ومصر والعرب الفلسطينيين .

« ٤ ـ يبحث الحل لمسألة اللاجئين العرب واليهود وفقا لقواعد يجري الاتفاق عليها .

« ٥ ـ القاعدة المتفق عليها لاجراء المفاوضات في مؤتمر السلام في جنيف ، فيما يتعلق بالشرق الاوسط ، هي قرارا مجلس الامن ٢٤٢ و ٣٣٨ .

« ٦ ـ تبقى جميع القواعد الاصلية لمؤتمر السلام في جنيف سارية المفعول ، باستثناء ما يتم الاتفاق عليه بين الفرقاء . أي اذا وافق الفرقاء على تغيير ، فان هذا التغيير سيتم » .

وكشف دايان (هآرتس ١٤/١٠/٧٧) لدى عرض زيارته امام

كتلة ليكود في الكنيست ، بعض التفاصيل عن الاتفاقات التي تمت بينه وبين الادارة الاميركية ، بموازاة ورقة العمل التي وقع عليها الطرفان ، فقال : « وافقت الولايات المتحدة معنا على ثلاث لاءات : فهي تنفي اعطاء أي موقع ، مهما كان ، لمنظمة التحرير الفلسطينية في المفاوضات على انجاز تسوية في الشرق الاوسط . وهي تنفي اقامة دولة فلسطينية . وهي تنفي عودة اسرائيل الى حدود ١٩٦٧ » .

ولكن ورقة العمل الاميركية ـ الاسرائيلية لم تطرح للاختبار في مفاوضات التسوية ، اذ جاءت مبادرة الرئيس السادات ، واسدلت الستار على هذا الفصل من التحركات السياسية في اطار مؤتمر جنيف ، معلنة مرحلة جديدة ، تختلف جوهريا عن سابقتها منذ حرب تشرين . وفي سياق هذه المبادرة ، وما تلاها من مسارات ، مؤتمر القاهرة ، زيارة بيغن لواشنطن ، لقاء الاسماعيلية ، تقدمت الحكومة الاسرائيلية ، برئاسة مناحم بيغن ، بمشروعها الاخير للتسوية . ولا تزال المفاوضات بين مصر واسرائيل ، برعاية الولايات المتحدة ، مستمرة .

ب) الارضية الايديولوجية

يتحدر مشروع بيغن الاخير للتسوية من صلب ايديولوجية حزب حيروت * ، التي مهرها بيغن بخاتمه الخاص ، خلال فترة زعامته الطويلة للحزب ، وعبر عنها في مواقفه السياسية ، داخل السلطة وخارجها ، كما في كتاباته السياسية وبرامج الحزب الانتخابية (راجع كتاب ، **مناحم بيغن ، من الارهاب الى السلطة** . مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ، ١٩٧٧) . وتقوم ايديولوجية حيروت اساسا على فكرة بناء الدولة اليهودية الصرفة على « أرض ـ اسرائيل الكاملة » . وأية مراجعة خاطفة لبرامج

* **حزب حيروت** : انبثق هذا الحزب السياسي من المنظمة العسكرية القومية « اتسل » . كان يشكل حزب المعارضة الرئيسي في معظم فترة ما بعد قيام الدولة ، وهو الان الشريك الاكبر في التكتل اليميني (الليكود) . في أعقاب انتخابات ١٩٧٧ ، انضمت اليه حركة « شلومتسيون » ، التي أسسها اريك شارون قبيل الانتخابات وفازت بمقعدين . يتمثل حزب حيروت في الكنيست بـ ٢٢ مقعدا ، وهو الحزب المقرر في الليكود ، الذي يرسم سياسته وسياسة الحكومة بالتالي .

الحزب الانتخابية ، حتى وان اقتصرت على السنوات الاخيرة فقط ، تبرز بوضوح ان المشروع الجديد خال من أي جديد ، فيما خلا الالفاظ الغامضة والمنمقة . وقد جاء المشروع وكأن اصحابه لا يعرفون ما سبق حرب تشرين من مشاريع للتسوية ، وما لحقها . وطرح بيغن مشروعه ودافع عنه ، ولا يزال ، وكأن مفاوضات التسوية منذ حرب تشرين لم تكن . والاهم انه لم يتأثر مطلقا بزيارة الرئيس السادات لاسرائيل وما تعبر عنه . وفيما يلي مقتطفات من قرارات مؤتمرات الحزب وبرامجه الانتخابية ، تبرز الجذور التاريخية لبنود المشروع الجديد .

في ٨/١١/١٩٧٠ ، عقد حزب حيروت مؤتمره القطري العاشر ، وافتتحه مناحم بيغن بخطاب عنيف تضمن « مشروع السلام » الخاص به . وطالب بيغن ، في خطابه ، باجراء انتخابات جديدة ، على اعتبار ان لا صلاحية لأحد « باعادة تقسيم ارض اسرائيل » . وقال : « اليوم يوجد معسكران بارزان : حكومة ملتزمة بتقسيم ارض اسرائيل ، ومعارضة تلتزم بتكامل البلد . كان علينا ان نختار بين التخلي عن الحقيقة التاريخية من اجل البقاء في الحكومة ، او التخلي عن الحكومة من اجل الحقيقة التاريخية . وقد اخترنا الحقيقة التاريخية ، لا سلام دون حقيقة » (الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٠ ، ص ٣٣٥) .

وعرض بيغن الخطوط الرئيسية لمشروعه ، وهي : « معاهدة سلام ، مفاوضات مباشرة ، منع تواجد مخربين في البلاد العربية ، الاعتراف بالحق التاريخي لشعب اسرائيل في ارض اسرائيل ، تحقيق تكامل البلد وضمان السيطرة على قواعد المعتدين ، الاعتراف بكون السكان العرب ، في أرض اسرائيل الغربية ، اقلية قومية ذات حقوق مدنية » (المصدر نفسه) .

وورد في القرارات السياسية الصادرة عن المؤتمر ، ان « مؤتمر حيروت يرفض كل اقتراح يرمي الى اعادة تقسيم ارض اسرائيل » ، وانه « من اجل ضمان سيادة اسرائيل على جميع المناطق المحررة يجب ان يطبق عليها القانون والقضاء والادارة الاسرائيلية » ... « وهناك ضرورة قومية من الدرجة الاولى ، وهي الاستيطان الواسع في جميع اراضي يهودا والسامرة وقطاع غزة ، وسيناء ، ومرتفعات الجولان » . واكد المؤتمر ان مبادرة روجرز ، ومحادثات يارينغ ،

وقرار مجلس الامن الصادر في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧ ، لن تؤدي الى السلام (المصدر نفسه ص ٣٣١ ــ ٣٤٠) .

وفي الانتخابات التي كان مقررا اجراؤها في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣ ، وتأجلت بسبب الحرب ، طرح ليكود برنامجا انتخابيا ، تضمن في جانبه السياسي ، ما يلي :

« ١ ــ ان حق الشعب اليهودي في ارض اسرائيل غير قابل للطعن ، وهو مرتبط بحق شعبنا وطموحه الى الامن والسلام . وينبغي رفض كل مشروع يسفر عن تقسيم ارض اسرائيل المحررة بصورة قانونية .

« ٢ ــ التطلع والسعي الدائم للسلام ، بعد الحروب ، معناه توقيع معاهدات سلام ، يمكن الوصول اليها فقط عن طريق مفاوضات مباشرة بين الاطراف ، وشروط الامن ، كجزء لا يتجزأ من معاهدة السلام مع الدول العربية ، مرتبطة ، من خلال التجربة والحق ، بممارسة سيطرتنا على مناطق استخدمها العدو ، ويمكن ان يستخدمها في المستقبل ، قواعد للعدوان .

« ٣ ــ للاستيطان الواسع النطاق ، في قطاعات يهودا والسامرة وغزة وهضبة الجولان وسيناء ، أهمية قصوى » (الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٣ ، ص ٢٨٩) .

وفي المؤتمر الثاني عشر لحزب حيروت (كانون الثاني ــ يناير ــ ١٩٧٥) ، قدم بيغن مشروعا آخر اكثر تفصيلية ويحمل صيغة عملية ، وينص على ما يلي :

« ١ ــ يتفق على عقد هدنة تامة بين العرب واليهود لفترة اولى قوامها ثلاث سنوات .

« ٢ ــ تطبق الهدنة على الجيوش النظامية بأسلحتها البرية والجوية والبحرية ، وعلى كل تنظيم آخر يحمل السلاح .

« ٣ ــ تبذل خلال السنوات الثلاث المذكورة جهود لاحلال السلام بين الشعبين ، وذلك بتوقيع معاهدات سلام بين الدولة اليهودية وجاراتها العربيات ، تعين فيها اسرائيل حدودها .

« ٤ ــ تبذل الجهود لايجاد حل متفق عليه لقضية اللاجئين العرب وممتلكاتهم ، ولمسألة ممتلكات اللاجئين اليهود الذين تركوا الدول العربية وهاجروا الى اسرائيل .

« ٥ ــ تعين كل حكومة ، شريكة في المفاوضات ، ممثليها المعتمدين .

« ٦ ــ تجري المفاوضات ، بالتناوب ، في القدس وفي عواصم الدول العربية المجاورة ، او في أي مكان محايد مثل جنيف ، لوزان ، او سان ريمو .

« ٧ ــ يحق لكل طرف التقدم بما يشاء من الاقتراحات الى طاولة المناقشات ، على اساس الاعتراف المتبادل باستقلال الدول المتفاوضة وسيادتها .

« ٨ ــ تبلغ حكومة اسرائيل هذه الاقتراحات ، برسالة رسمية ، الى الدول المجاورة لها ، وتحاط علما بها جميع الدول التي تقيم اسرائيل معها علاقات دبلوماسية ، كما وتحاط جميع الشعوب علما بمضمونها ، بواسطة نشرها على الملأ » .

(نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية ــ ن. م. د. ف ــ ص ٩٠ ، ١٩٧٥)

وقال بيغن : « تجري المفاوضات في معاهدة السلام ، باسم دولة اسرائيل ، على اساس المبدأ الذي تعتمده اكثرية الشعب » . وحدد اسس هذا المبدأ بما يلي : أ ــ المحافظة على « حقنا في ارض ــ اسرائيل » . ب ــ السعي نحو سلام حقيقي مع الدول العربية ، يعبر عنه بمعاهدات سلام . ج ــ من دون السلام ، لن تكون هناك انسحابات تقرب جيوش « العدو » من تجمعات السكان ، وتشكل خطرا على « امن الامة » بأسرها . خصوصا الانسحاب ، من دون سلام ، وراء ممري المتلا والجدي ، وترك حقول النفط في ابورديس ، « تلك الحقول التي نستخرج منها اكثر من نصف استهلاكنا السنوي من الطاقة » .

واضاف بيغن « ... ليس الخيار بين المحافظة على حقنا في أرض ــ اسرائيل وبين تحقيق السلام لدولة يهودية في جزء من ارض ــ اسرائيل ، بل ان الخيار الحقيقي هو بين المحافظة على حقنا في ارض ــ اسرائيل وبين تعريض وجود الدولة اليهودية ، في أي قسم من أرض ــ اسرائيل ، للخطر » .

وتطرق بيغن الى مصير العرب داخل فلسطين فقال : « اننا نمد يدنا الى عرب ارض ــ اسرائيل ، لا للسلام فقط ، بل وللاخوة . وسيكون امامهم مجال الاختيار الحر بالنسبة الى مسألة المواطنية . ستعطى لهم الجنسية الاسرائيلية اذا ارادوها ، واذا فضلوا

جنسيتهم السابقة ، او أية جنسية اخرى ، فلن نفرض عليهم جنسيتنا . واذا أصبحوا مواطنين فستكون لهم كافة الحقوق ، بما فيها التصويت للكنيست ، اما اذا فضلوا ان يكونوا مقيمين لا مواطنين ، فستكون لهم كل الحقوق كأفراد وكقومية ، باستثناء التصويت للكنيست ... » (المصدر نفسه ، ص ٩١) .

وفي برنامج الليكود لانتخابات الكنيست التاسع (١٩٧٧) ورد في قسمه المتعلق بالتسوية السياسية ما يلي :

أ ــ « سيادة اسرائيلية بين البحر والاردن . ارض ــ اسرائيل للشعب اليهودي ، وليس لمنظمة التحرير الفلسطينية .

ب ــ « مبادرة سلام ايجابية لحكومة الليكود . مفاوضات مباشرة دون شروط مسبقة مع جيراننا .

ج ــ « التوقيع على معاهدات سلام تضع حدا للحرب .

د ــ « الاستيطان في كافة انحاء ارض ــ اسرائيل ، من خلال الحرص على عدم سلب أي شخص ارضه .

هـ ــ « ان عرب ارض ــ اسرائيل ، الذين يطلبون الحصول على جنسية الدولة ويتعهدون بالولاء لها ، سيكون لهم ذلك . المساواة في الحقوق والواجبات لجميع المواطنين والقاطنين دون تمييز في الاصل والقومية والدين والجنس والطائفة »
(معاريف ١ و ٧٧/٣/٢) .

وفي ظل الاستعدادات لانتخابات الكنيست التاسع ، عقدت حركة حيروت مؤتمرها الثالث عشر (مطلع كانون الثاني ــ يناير ــ ١٩٧٧) ، ألقى فيه مناحم بيغن خطابا حذر فيه « من الخطر الكامن في اقامة دولة فلسطينية تضم الضفة الغربية وقطاع غزة ، وقال : هناك مصلحة مشتركة لاسرائيل واميركا في منع حدوث ذلك » واضاف : « ان كل من هو مستعد لتسليم هذه المناطق الى سلطة اجنبية ، يضع الاساس ، بشكل لا مفر منه ، لدولة فلسطينية » ، ودعا بيغن الى تحديد خط للحدود بين اسرائيل ومصر في سيناء ، وبين اسرائيل وسوريا في هضبة الجولان (عال همشمار ٣/١/ ٧٧) . وقد جاء في القرارات الصادرة عن المؤتمر : « ان الضفة الغربية وقطاع غزة هما جزء لا يتجزأ من السيادة الاسرائيلية ، وان الاستيطان الواسع في جميع انحاء البلاد ، وخصوصا في الضفة الغربية ، هو ضرورة قومية وأمنية عليا . وكذلك ، ان الطريق الى

السلام هي المفاوضات المباشرة بين دولة اسرائيل والدول العربية ، ويفترض ان تنتهي باتفاق تعاقدي بين الاطراف ، يوضع فيه حد لحالة الحرب ، وتحدد فيه الحدود في سيناء والجولان . ولن تكون هناك تسويات جزئية اخرى . وقرر المؤتمر ايضا الرفض القاطع لأية مفاوضات مع ممثلي م.ت.ف. التي تطمح الى تصفية اسرائيل . كما اعرب المؤتمر عن معارضته اللقاءات التي تجري بين بعض الشخصيات اليهودية وممثلي « المنظمة الارهابية » . وشدد على انه لا مكان لدولة عرفاتية ، وان ارض ـ اسرائيل لن تكون بؤرة للارهاب والقتل » (المصدر نفسه) .

جـ) النص الكامل للمشروع (هآرتس ٢٩/١٢/٧٧)

بعد قمة الاسماعيلية ، عرض مناحم بيغن ، مشروعه للسلام ، في خطاب ألقاه في الكنيست يوم ٢٨/١٢/٧٧ ، قال بيغن :

« مع تحقيق السلام ، سنقترح تشكيل حكم ذاتي اداري لسكان يهودا والسامرة وقطاع غزة العرب ، على أساس المبادىء التالية :

١ ـ « الغاء الحكم العسكري في يهودا والسامرة وقطاع غزة .

٢ ـ « يقام في يهودا والسامرة وقطاع غزة حكم ذاتي اداري للسكان العرب في تلك المناطق ، بواسطة المقيمين فيها ومن أجلهم .

٣ ـ « ينتخب سكان يهودا والسامرة وقطاع غزة مجلسا اداريا يتألف من ١١ عضوا ، يعمل بموجب المبادىء المحددة في هذه الوثيقة .

الانتخابات

٤ ـ « يحق لكل مواطن بلغ الثامنة عشرة من العمر فما فوق ، بغض النظر عن جنسيته ، وسواء يحمل جنسية ام لا ، ان يدلي بصوته في انتخابات المجلس الاداري .

٥ ـ « يحق لكل مواطن بلغ الخامسة والعشرين فما فوق ، وورد اسمه في لوائح المرشحين ، ان ينتخب لعضوية المجلس الاداري .

٦ ـ « يتم انتخاب المجلس الاداري في انتخابات عامة ، ومباشرة ، وشخصية ، ومتساوية ، وسرية .

٧ ـ « تكون مدة ولاية المجلس الاداري اربع سنوات ، ابتداء من يوم انتخابه .

٨ ـ « يكون مقر المجلس الاداري في بيت لحم .

٩ ـ « تكون جميع المسائل الادارية المتعلقة بالسكان العرب ، في مناطق يهودا والسامرة وقطاع غزة ، ضمن صلاحيات المجلس الاداري .

١٠ ـ « يتولى المجلس الاداري تصريف اعمال الدوائر التالية : دائرة التعليم ، دائرة الشؤون الدينية ، الدائرة المالية ، دائرة المواصلات ، دائرة البناء والاسكان ، دائرة الصناعة والتجارة والسياحة ، دائرة الزراعة ، دائرة الصحة ، دائرة العمل والانعاش ، دائرة اعادة تأهيل اللاجئين ، دائرة الادارة القضائية والاشراف على قوة شرطة محلية . ويصدر المجلس الاداري الانظمة المتعلقة بعمل هذه الدوائر .

الامن والنظام العام

١١ ـ « يعهد بشؤون الامن والنظام العام في مناطق يهودا والسامرة وقطاع غزة الى السلطات الاسرائيلية .

١٢ ـ « ينتخب المجلس الاداري رئيسا له .

١٣ ـ « تعقد الجلسة الاولى للمجلس الاداري بعد ٣٠ يوما من اعلان نتائج الانتخابات .

الجنسية

١٤ ـ « يمنح سكان يهودا والسامرة وقطاع غزة ، بغض النظر عن جنسياتهم ، وسواء كانوا مجنسين ام لا ، حق الاختيار الحر ـ Option ـ للحصول على الجنسية الاسرائيلية ، أو الجنسية الاردنية .

١٥ ـ « تمنح الجنسية الاسرائيلية للذين يطلبونها من المقيمين في مناطق يهودا والسامرة وقطاع غزة ، وفقا لقانون التجنس في دولة اسرائيل .

١٦ ـ « يحق لسكان يهودا والسامرة وقطاع غزة ، الذين يختارون الجنسية الاسرائيلية ، بناء على حق الاختيار الحر ، ان ان ينتخبوا وينتخبوا للكنيست وفقا لقانون الانتخابات .

١٧ ـ « يحق لسكان يهودا والسامرة وقطاع غـزة ، الذين يحملون الجنسية الاردنية ، او اولئـك الذيـن سيصبحون مواطنين اردنيين ـ بناء على حق الاختيار الحر ـ ان ينتخبوا ويُنتخبوا لبرلمان المملكة الاردنية الهاشمية ، وفقا لقانون الانتخابات في هذه الدولة .

١٨ ـ « توضح المسائل المترتبة على اقتراع سكان يهودا والسامرة وقطاع غزة للبرلمان الاردني ، في مفاوضات بـين اسرائيل والاردن .

١٩ ـ « تشكل لجنـة مـن ممثلين عـن اسرائيل والاردن والمجلس الاداري ، تنظر في القوانين المعمول بهـا في يهودا والسامرة وقطاع غزة ، لتحدد ما سيظل معمولا به منها ، وما سيلغى . كما تحدد صلاحيات المجلس الاداري فـي مجـال اصدار القوانين . وتتخذ قرارات هذه اللجنة بالاجماع .

امتلاك الاراضي

٢٠ ـ « يحق لسكان اسرائيل تملك الاراضي والاستيطان في مناطق يهودا والسامرة وقطاع غزة . كما يحق للعرب ، مـن سكان يهـودا والسامرة وقطاع غـزة ، الذين يصبحون مواطنين اسرائيليين ، بناء على حق الاختيار الممنوح لهم ، تملك الاراضي والاستيطان في اسرائيل .

٢١ ـ « تشكل لجنة مـن ممثلين عـن اسرائيل والاردن والمجلس الاداري لتحديد انظمة الهجرة لمناطق يهودا والسامرة وقطاع غزة . وتحدد اللجنة القواعد التـي يسمح بموجبها للاجئين العرب خارج يهودا والسامرة وقطاع غزة ، بالهجرة ، بمقدار معقول ، الى هذه المناطق . وتتخذ قرارات اللجنة بالاجماع .

٢٢ ـ « تضمن لسكان أسرائيل ويهودا والسامرة وقطاع غزة ، حرية التنقـل وحرية النشاط الاقتصادي فـي اسرائيل ويهودا والسامرة وقطاع غزة .

٢٣ ـ « يعين المجلس الاداري احد اعضائه لتمثيله لـدى الحكومة الاسرائيلية ، من اجل البحث في المسائل المشتركة . ويعين عضوا آخر لتمثيله لدى الحكومة الاردنية للبحث في المسائل المشتركة .

٢٤ ـ « تتمسك اسرائيل بحقهـا ومطلبها في السيادة علـى يهودا والسامرة وقطاع غزة . وادراكا منها لوجود مطالب اخرى ، فانها تقترح ـ مـن اجل الاتفاق والسلام ـ ابقـاء مسألة السيادة في تلك المناطق مفتوحة .

الاماكن المقدسة في القدس

٢٥ ـ « في ما يتعلق بادارة الاماكن المقدسة للديانات الثـلاث فـي القدس ، يعد ويقدم اقتراح خاص يضمن حرية وصول ابناء جميع الديانات الى الاماكن المقدسة الخاصة بهم .

٢٦ ـ « تخضع هذه المبادىء لاعادة النظر فيها ، بعد مـدة خمس سنوات » .

بعد ان انتهى بيغن من طرح البنود الاساسية في مشروعه ، تابع خطابه ليقدم التعليلات والتفسيرات لبنود المشروع ، فقال : « عليّ الآن ان أوضح البند (١١) وكذلك البند (٢٤) من هذا المشروع .

« في البند (١١) من مشروعنا حددنا بالقول : « يعهد بشؤون الامن والنظام العام في مناطق يهودا والسامرة وغزة ، الى السلطات الاسرائيلية » . بدون هذا البند ليست هناك أهمية لمشروع الحكم الذاتي الاداري .

« اريد ان أعلن من على منصة الكنيست ، ان وجود قوات جيش الدفاع الاسرائيلي في يهودا والسامرة وقطاع غزة أمر بديهي . لا يمكننا ان نتصور على الاطلاق ، فيما لو اقترح علينا سحب قوات جيشنا مـن يهودا والسامرة وقطاع غـزة ، السماح لمنظمة القتلة المسماة م. ت. ف. ... نريد ان نقول بأنه لن يسمح لهذه المنظمة ، تحت أي ظرف ، بالسيطرة على يهودا والسامرة وقطاع غزة . هذا بالضبط ما سيحدث اذا ما خرجنا .

« لذا فانه من المعروف ان من يريد اتفاقا معنا عليه ان يكلف نفسه القبول باعلاننا ان جيش الدفاع الاسرائيلي سيبقى مرابطا في يهودا والسامرة وقطاع غزة . وستكون هناك ايضا ترتيبات امنية اخرى بحيث نمنح جميع سكان أرض ـ اسرائيل ، اليهود والعرب ، الامن . اي : امنا للجميع .

وفي البند (٢٤) جزمنا بالقول : تتمسك اسرائيل بحقها ومطلبها في السيادة على يهودا والسامرة وقطاع غزة . ولعلمها بوجود

مطالب اخرى ، فهي تقترح – من اجل الاتفاق والسلام – ابقاء مسألة السيادة في تلك المناطق مفتوحة .

« لقد قلت هذه الامور على مسمع من رئيس الولايات المتحدة ، كارتر ، وعلى مسمع من الرئيس المصري ، السادات . لنا حق المطالبة بالسيادة على هذه المناطق من أرض – اسرائيل . انها ارضنا ، وهي بالحق ملك للشعب اليهودي . اننا نريد الاتفاق والسلام . نحن نعرف ان هناك ، على الاقل ، طرفين آخرين يطالبان بالسيادة على هذه المناطق . اذا كانت هناك ارادة متبادلة للتوصل الى اتفاق وتحقيق السلام ، فما هو السبيل ؟ اذا أصرت الاطراف المتعارضة على طلباتها ، وان لم يكن هناك حل للتناقض بينها ، لن يكون هناك اتفاق بين الاطراف . ولذا ، من اجل خلق امكان للاتفاق واحلال السلام ، ثمة سبيل واحد هو : ان نقرر ، بالاتفاق ، ابقاء مسألة السيادة مفتوحة ، والاهتمام بالناس ، بالشعوب ، اي : عرب ارض اسرائيل – حكم ذاتي اداري ، ويهود ارض اسرائيل – امن حقيقي . وهنا تكمن معقولية مضمون الاقتراح . وعلى هذا النحو ايضا سارت الامور خارج البلاد » .

وعرض بيغن الجزء المتعلق بالتسوية مع مصر ، من مشروعه ، فقال :

« الجزء الثاني ، أي قواعد تنظيم العلاقات بين مصر واسرائيل ، فيما يتعلق بمعاهدة سلام ، هي : تجريد مناطق من السلاح . لا يجتاز الجيش المصري خط متلا والجدي . بين قناة السويس وهذا الخط يبقى اتفاق خفض القوات ملزما . تبقى المستوطنات الاسرائيلية في اماكنها وفي وضعها القائم . تكون هذه المستوطنات مرتبطة بالادارة والقضاء الاسرائيليين ، وتدافع عنها قوة اسرائيلية . أكرر هذه الجملة لسبب يعرفه جميع اعضاء الكنيست : يتم الدفاع عنها بواسطة قوة اسرائيلية . تكون فترة انتقالية لعدد من السنين ، يرابط خلالها جيش الدفاع الاسرائيلي في خط دفاعي وسط سيناء ، مع ابقاء مطارات واجهزة انذار اسرائيلية ، الى ان يتم انسحاب قواتنا الى الحدود الدولية . ضمان حرية الملاحة في مضائق تيران ، وتعترف الدولتان باعلان خاص ، بأن [هذه المضائق] هي ممر مائي دولي يجب ان يكون مفتوحا للملاحة ، لأية سفينة ، وتحت اي علم ، سواء بواسطة قوة تابعة

للامم المتحدة ، لا يمكن سحبها الا بموافقة الدولتين ، وبناء على قرار لمجلس الامن يتخذ بالاجماع ، ام بواسطة دوريات عسكرية مصرية – اسرائيلية مشتركة » .

وعدّد بيغن الشخصيات العالمية التي اعتبرت مشروعه ايجابيا ، كأساس لمفاوضات السلام ، فذكر كارتر ، ونائبه مونديل ، ووزير الخارجية فانس ، ومستشار الامن القومي بريجنسكي ، واعضاء مجلس الشيوخ : جاكسون ، كايس ، غافيتش ، ساتون ، همفري ، والرئيس السابق فورد ووزير خارجيته كيسنجر ، والحاخام الدكتور شيندلر ، ورئيس الحكومة البريطانية كالاهان ، وغيرهم .

وتابع بيغن يقول : « خلال وجودي في اميركا طلبت من وزير خارجيتها الاتصال بالرئيس السادات ، والطلب منه باسمي الاجتماع به ، في القاهرة ، او في مكان محايد ، وايضا اذا اراد في الاسماعيلية . ذكرت الاسماعيلية كمكان للقاء ، لأننا تحدثنا عن امكان كهذا مع الرئيس السادات في اثناء زيارته للقدس . واخبرنا الرئيس المصري ، عن طريق وزير الخارجية [الاميركي] انه يختار الاسماعيلية مكانا للقائنا ، فوافقت . وهكذا بعد أيام معدودة من انتهاء مهمتي في الولايات المتحدة وبريطانيا ، جرى لقاء الاسماعيلية .

« سيدي الرئيس ، كان هذا لقاء ناجحا . كان نجاحه ببدئه . اجرينا محادثة شخصية ، الرئيس السادات وانا ، وخلال الدقائق الخمس الاولى منها ، توصلنا الى النقطة الحاسمة – استمرار المفاوضات بين الدولتين من اجل توقيع « معاهدة سلام » ، بدلا من « اتفاقية سلام » – التي تم التوصل اليها في اللقاء بين الوفدين في الاسماعيلية . وتجري المفاوضات على مستوى عال . وتشكل لجنتان : سياسية تجتمع في القدس ، وعسكرية تجتمع في القاهرة . يرأس اللجنتين وزراء الخارجية والدفاع في مصر واسرائيل . تكون رئاسة اللجنتين بالتناوب . يفتتح وزير خارجيتنا جلسات اللجنة في القدس ، ويفتتح وزير الحربية المصري جلسات اللجنة العسكرية في القاهرة . يستبدل رئيسا اللجنتين بعد اسبوع . تعالج اللجنة السياسية المستوطنات المدنية في شبه جزيرة سيناء ، وكذلك المشكلة التي تعتبر اخلاقية ، ويمكن تسميتها يهودية – عربية ، مشكلة عرب أرض – اسرائيل . تعالج اللجنة العسكرية جميع المشاكل العسكرية

المتعلقة بمعاهدة السلام ، بشأن شبه جزيرة سيناء .

« وهكذا سيدي الرئيس ، للمرة الاولى بعد ثلاثين عاما تقريبا ، ستبدأ قريبا ، بعد اسبوعين ، مفاوضات مباشرة ، بين ممثلين معتمدين وزراء لاسرائيل ، وبين ممثلين معتمدين لمصر — وزيري خارجيتها ودفاعها .

« لن يكون هناك شخص ثالث يرئس تلك اللجان ، كما كان متبعا في جميع اللقاءات بيننا وبين الدول العربية ، بل سيدير الوزراء انفسهم الجلسات ، ويتناوبون الرئاسة . ستكون هذه المفاوضات اساسية ، مفصلة ، سياسية ، امنية ، من اجل تحقيق معاهدة سلام وتوقيعها . وبما ان هذا الامر يحصل المرة الاولى منذ قيام الدولة ، للمرة الاولى بعد خمس حروب ، للمرة الاولى بعد تصريحات من جهات مختلفة بوجوب القضاء على دولة اسرائيل ، علينا ان نبارك هذا التحول نفسه ، وان ندعو ونتمنى ان تتوصل اللجنتان الى اتفاق ، في اجتماعاتهما خلال اسابيع او أشهر . واذا حصل اتفاق ، فانه في تلك الحالة سيشكل اساسا لمعاهدة السلام ، التي سيتم توقيعها من قبل ممثلين معتمدين لمصر واسرائيل .

« يمكن القول انه في لقاء الاسماعيلية ، اتفق الطرفان على بيان مشترك ايضا ، ولكن لم يتم نشره لأن الوفدين لم يتوصلا لصياغة مشتركة ومتفق عليها فيما يتعلق بالمشكلة التي نسميها نحن ، وبحق ، مشكلة عرب ارض — اسرائيل ، بينما يسميها المصريون بلغتهم ، ولهم الحق في استخدام لغتهم ، مشكلة الشعب الفلسطيني . حاولنا وبذلنا جهدا كبيرا للتوصل الى صيغة مشتركة ، ولكنه اتضح اننا لا يمكن ان نقبل اقتراح الوفد المصري ، كذلك لا يمكن للوفد المصري ان يقبل اقتراحنا . وهكذا ، بين الساعة العاشرة والعاشرة والنصف من ليلة اليوم الاول في الاسبوع ، تم تأجيل اللقاء الى يوم الاثنين صباحا ، انطلاقا من افتراض امكان الوصول الى مخرج بواسطة جهود الطرفين . واخيرا وجدناه .

« مع وجود عدم اتفاق على صيغة مشتركة ، وبناء على سوابق في مؤتمرات دولية ، اقترحنا — وقبل الاقتراح — ان يحدد كل طرف موقفه ، ويستخدم نصه . لذلك فان الاعلان المتعلق بعرب ارض — اسرائيل ، كما القاه الرئيس المصري ، في المؤتمر الصحافي المشترك ، يتألف من جزأين [بالانجليزية] الاول : « موقف مصر هو وجوب

اقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة » . والثاني « الموقف الاسرائيلي هو ان العرب الفلسطينيين الذين يسكنون يهودا والسامرة وقطاع غزة ، يجب ان يتمتعوا بالحكم الذاتي » .

« بسبب الخلاف على هذه المسألة ، لم ينشر البيان الذي تمت الموافقة الكلية على مضمونه .

« لم نستسغ الضغط من اجل اصدار بيان مشترك ، اذا كان الطرف المصري يقول انه لا يستطيع التوقيع عليه في هذه الظروف . ولكن عليّ ان اشير الى انه تمّ الاتفاق على المضمون نفسه من قبل الوفدين معا .

« سيدي الرئيس ، بانتهاء لقاء الاسماعيلية نكون قد قمنا بما علينا ، وساهمنا بنصيبنا . اعتبارا من الآن فان الكلمة للطرف الثاني . اننا ، من اجل السلام ، من اجل معاهدة سلام ، أخذنا على عاتقنا مسؤولية كبيرة ، واخطارا جمة . انها لحقيقة » .

واشار بيغن الى النقاش الدائر بينه وبين المتصلبين في حزبه ، الذين يتهمونه بتقديم التنازلات ، وقال : « من الواضح لي اننا نسير في الطريق الصحيح ، من اجل اتاحة الفرصة لمفاوضات على معاهدة سلام وتوقيعها . وبعد دراسة جميع السبل الاخرى ، كما ذكرت اكثر من مرة في مناقشات الكنيست ، لم يعد لدي أي شك في ان السبيل الوحيد لاعطاء فرصة للمفاوضات ، وتوقيع معاهدة سلام ، هو ذلك الذي تقترحه الحكومة . لذلك ، اذا كانت هناك ضرورة للوقوف عند هذه المسألة ومناقشتها مع اصدقاء أعزاء ، بل احباء — فاننا سنناقشها . صحيح ان المسؤولية كبيرة ، وهناك مخاطرات . لذلك أعود وأقول : في الاسماعيلية ، بعد زيارة واشنطن ولندن ، قمنا نحن حكومة اسرائيل بنصيبنا ، والآن جاء دور الطرف الثاني .

« اذا كان رجال التفكير الروتيني في وزارة الخارجية المصرية يعتقدون بأنهم سينجحون في استخدام ضغوط دولية ضدنا لحملنا على القبول بمواقفهم غير المقبولة منا ، والتي لن نوافق عليها ، فما هم الا مخطئون . اذا ما استخدم ضدنا ضغط ، سيدي الرئيس ، فانه لن يفيد احدا ، لأننا معتادون على الضغوط ، وعدم الخضوع لها . ولكنني مقتنع بأنه لن يمارس أي ضغط دولي على دولة اسرائيل . من غير المحتمل ممارسته . ان الاشخاص الذين أشادوا بمشروعنا للسلام ، واعتبروه منطقيا ومتعقلا وبداية طريق ، هم

اشخاص مهمـــون جــدا ، ويعرفون المضمون الكامل للمشروع ، باستثناء تعديلات معينة ابلغناها لاصدقائنا الاميركيين ، وهـي لا تغير في جوهر المشروع . هذا هو المشروع الذي وضعته امام الرئيس كارتر وامام الرئيس السادات ، وهما لا يستطيعان ، بناء على دعوة أصحاب التفكير الروتيني في وزارة الخارجية ، تغيير رأييهما لعدة أسابيع .

. . . .

« لن يضغط احد علينـا ، وسنسير فـي طريقنا ، لتحقيق السلام لشعب اسرائيل ، واحلال السلام في الشرق الاوسط . . .

« هذه هي امنيتنا ، واني واثق ، سيدي الرئيس ، مـن اننا نستطيع ان نعبر عن رأي جميع اعضاء الكنيست ، ربما باستثناء راي كتلة واحدة ، اذا قلنا : انها امنية كل الشعب اليهودي لتحقيق السلام للبلاد بعد تحريرها » .

على أثر انتهاء رئيس حكومة اسرائيل مـن طـرح مشروعه للتسوية ، أوردت هآرتس (٧٧/١٢/٢٩) بعض وقائـع جلسة الكنيست ، حيث دارت مناقشة طويلة لجوانبه ، ثم جرى التصويت عليه ، فنال اكثرية ٦٤ صوتا ، مقابل ٨ أصوات ضده ، وامتناع ٤٠ عن التصويت . وعدا رئيس الحكومة ، تكلم في تلك الجلسة وزير الخارجية ، موشيه دايان ، وكان آخر المتكلمين . ونقلت الصحيفة عنه ما يلي : « هناك أربعة امكانات لحل مشكلة الجنسية بالنسبة الى أبناء يهودا والسامرة وغزة . ١) منحهم الجنسية الاسرائيلية . ٢) الجنسية الاردنية . ٣) عـدم منحهم أيـة جنسية ، كما هو الحال الآن في قطاع غـزة . . . ٤) يقرر هؤلاء السكان ، يوما ما ، الامور المتعلقة بجنسيتهم ودولتهم المستقلة . واكد دايان انه من أجل الحؤول دون الامكان الرابع ، فقد اقترحت اسرائيل منحهم الجنسية الاسرائيلية » .

وردا على سؤال عن كيفية الحؤول دون اعلان هؤلاء السكان دولتهم المستقلة ، قال دايان : « بقوة الجيش الاسرائيلي الضاربة . . . والجيش الاسرائيلي سيمنع بالقوة عودة الآلاف من اللاجئين الى هذه المناطق » .

. . . .

« وذكر دايان انه لا خطر من شراء السكان العرب أراض في

اسرائيل (كما ادّعى بعض المشتركين في النقاش) ، حيث ان ٩٢ ٪ من الاراضي في اسرائيل هي ملكية عامة ، وتحت سيطرة ادارة العقارات . بينما الباقي ، ٨ ٪ ، هو ملكية خاصة واصحابها جميعا مستقرون في البلد » .

. . . .

« واوضح دايان ان الجيش الاسرائيلي هو القوة الوحيدة التي ستتواجد غربي نهر الاردن ، وحيث يكون ضروريا في يهودا والسامرة وغزة ، من أجل تمكين اليهود من الاقامة هناك ، وليس مـن اجل التدخل في حياة العرب . ويحدد المشروع ايضا حق اليهود في شراء أراض في تلك المناطق والاستيطان فيها ، وحقهم في التحرك الحر فيها دون تصريح » .

وفي مقابلة مع التلفزيون الاسرائيلي (هآرتس ٧٨/١/١) قال دايان : « لقد اتخذنا سبلا واضحة ليس لضمان بقاء المستوطنات [مشارف رفح] فحسب ، بل ولحمايتها بأيد اسرائيلية ولارتباطها باسرائيل . . . وفي اعقاب خطوة الرئيس السادات لا يسع اسرائيل مطالبة مصر بسيادة اسرائيلية على أجزاء من سيناء . واسرائيل لم تطبق سيادتها على أية اراض في سيناء ، ولم تنكر سيادة مصر على شبه الجزيرة » .

د) مواقف الاحزاب والقوى السياسية من المشروع

تلاحقت مواقف الاحزاب والقوى السياسية في اسرائيل ، من زيارة السادات وما تلاها من نشاطات ومبادرات . واشتد الجدل الداخلي منذ أعلن بيغن في الكنيست ، مشروعه للسلام ، وكانت أكثر النقاط مثارا للجدل ، تلك التي تتعلق بالحكم الذاتي الاداري والحل الوظيفي ، ومصير المستوطنات في المناطق المحتلة . ويمكن اجمال صورة الوضع الداخلي ، في هذه الفترة ، على النحو التالي :

● بينما كان غلاة المتطرفين داخل احزاب السلطة وعلى صعيد الهيئات والحركات اليمينية والدينية ، يدعـون الـى مزيد مـن التصلب ، ويشنون الحملات على مشروع بيغن من مواقع اكثر يمينية واكثر تعصبا ، معتبرين ان بالامكان تحقيـق السلام ، او « فرضه » ، مـع الاحتفاظ بالاراضي وبالسيادة عليها ، كـان « اليسـار » الصهيوني يبدو موحدا في دعمه لنهـج السلطة في

التفاوض والدعوة الى مزيد من المرونة ، ومختلفا على نقاط المشروع الذي طرحه بيغن .

● وبناء عليه ، يمكن ملاحظة ان التطورات السياسية احدثت ارتباكا في صفوف المعراخ ، اكثر مما احدثت في صفوف الائتلاف الحاكم . وعلى الرغم من محاولات المعارضة الواضحة اظهار التباين والتمايز في مواقفها عن مواقف الليكود ، فانها ، عمليا ، كانت تجد نفسها مرغمة في أحسن الاحوال ، على الاكتفاء بالامتناع من التصويت على مشروع بيغن . وعلى الرغم من تمسك المعارضة الظاهر بأفكارها الاساسية المتعلقة بالحل الاقليمي الوسط ، فقد وجدت نفسها منساقة للتكيف مع الظروف المستجدة ، الى حد الاعتراف (في مناقشات المعراخ) « بأن الحل الوسط يمكن ان يكون على شكل اقامة « كوندومينيوم » تحت السيطرة الاسرائيلية الاردنية في يهودا والسامرة » (معاريف ٣٠/١١/٧٧) . او كما قال شمعون بيريس : « ان الحل الاقليمي الوسط ما زال يشكل الهدف الذي يسعى له الحزب ، ولكن في الطريق الى تسوية نهائية ، يحتمل عقد تسوية مرحلية على صعيد اقليمي او سياسي » (معاريف ٢/١٢/٧٧) .

● اما على صعيد الوضع الداخلي العام ، فقد كانت الحملة الجماهيرية الاكثر صخبا ، هي تلك التي راحت تدفع باتجاه المزيد من التصلب ، خصوصا في موضوع مصير المستوطنات خارج « الخط الاخضر » * . وبالتالي فان ما عقد من آمال على مناخ نفسي ـ جماهيري ضاغط على الحكم ، بفعل الحدث ـ الصدمة ، قد خاب ، وترك مكانه لضغط معاكس . وعلى الرغم من ان بيغن تمكن من السيطرة على الاتجاهات المتطرفة في حزبه وفي الائتلاف الحاكم ، فقد ظهر تأثير الضغوط في قرارات السلطة واسلوب تعاملها مع الاحداث ، وفي ما صدر عن بعض زعمائها من تصريحات بشأن الحلول المقترحة .

● وعلى صعيد الائتلاف الحاكم وكتله ، كان صوت القوى المتطرفة هو الاكثر ارتفاعا . وقد خرج امنون برزيلاي ، احد معلقي

---

* **الخط الاخضر** : يستعمله الاسرائيليون للاشارة الى حدود اسرائيل ما قبل ١٩٦٧ .

هآرتس (١١/١٢/٧٧) من عدة لقاءات مع معظم اعضاء الكنيست من كتل الليكود ، باستنتاج جاء فيه : « وبالاجمال ، يبدو انه حتى بعد زيارة السادات لاسرائيل ، لم تتغير ، بشكل جوهري ، المواقف الشخصية لمعظم اعضاء الليكود في الكنيست » .

١ ـ المعراخ *

حزب العمل ** : استقبل الحزب بارتياح وترحيب استجابة الحكومة للدعوة المصرية للمشاركة في مؤتمر القاهرة ، معربا عن تأييده لها . فقد ذكرت معاريف (٢٨/١١/٧٧) نقلا عن اوساط الحزب ما يلي : « لقد اتضح ان زيارة السادات لم تكن خطوة وحيدة ومعزولة ، بل بداية حوار منهجي وشامل . يجب ان نرى مزايا كثيرة في استمرار الحوار وجها لوجه في المنطقة نفسها ، حيث ان اطراف النزاع هي التي تفرض التوقيت والوتيرة وجوهر المباحثات ، بموجب مصالحها المباشرة .

« ان الاحداث السياسية الاخيرة تحتم على الحكومة ان تلائم مواقفها مع الواقع الجديد ، وبشكل اساسي ... في مواضيع الضفة الغربية والقضية الفلسطينية ... » .

وفي هذا السياق ، أحدث طرح الحل الوظيفي في الضفة الغربية ، في مشروع بيغن ، ارتباكا في صفوف المعارضة العمالية ، وبدا الميل واضحا في مناقشات حزب العمل ، للقبول المبدئي بهذا الطرح . فقد اعلن بيريس مثلا : « انه سيكون من المستغرب جدا في المداولات السياسية ، اذا طرح العرب (او اذا اقترحت اسرائيل) امكان التداول بشأن تسوية سياسية او اقليمية ، ان نقول اننا نعارض التفاوض في ذلك ، لأن تلك التسوية غير واردة عندنا [أي في برنامجنا] ، فهذا غير معقول . واذا تبلور احد الاقتراحات ، فاني واثق من اننا سنناقشه ... » (هآرتس ٦/١٢/٧٧ ـ أمنون برزيلاي) .

---

* **التجمع العمالي (المعراخ)** : كان التجمع الحاكم حتى انتخابات ايار (مايو) ١٩٧٧ . تشكل في سنة ١٩٦٩ من تحالف حزبي « العمل » و « مبام » . يدعو الى حلول اقليمية وسط ، وله في الكنيست ٣٩ مقعدا .

** **حزب العمل** : تشكل في سنة ١٩٦٨ من كتل : مباي ، احدوت هعفوداه ، ورافي . كان الشريك الاكبر والمقرر في المعراخ والحكومة سابقا ، له ٢٦ مقعدا في الكنيست .

وبحسب برزيلاي (المصدر نفسه) : « ان الاتفاق شبه الكامل في الرأي ، بشأن الحل الوظيفي الوسط ، قد رجح كفة الميزان ، على ما يبدو ، في مناقشات المعارضة ، في الاسبوع الماضي ، لمصلحة الجناح اليميني » .

واشارت دافار (٧٧/١٢/١٦) الى ان اللجنة السياسية لحزب العمل عادت الى مناقشة الموضوع السياسي ثانية ، وانه برز خلال المناقشة خلافات في الرأي بين غولدا مئير ، وبين بيريس وآلون ورابين ويعقوبي . فقد أعرب هؤلاء ، عن تأييدهم للتسوية الوظيفية ، بينما عارضت مئير ذلك بشدة ، حتى ولو كانت هذه التسوية موقتة . وقد نبهت مئير الى خطر تحولها الى دائمة ، الامر الذي سيترك أثرا سيئا في مستقبل اسرائيل ، كذلك حذرت من خطر التنازل عن المستوطنات ، وراء « الخط الاخضر » .

ولكن بيريس يؤيد استمرار المستوطنات ويعتقد « ان بالامكان التوصل الى سلام مع الابقاء على المستوطنات وليس من دونها » (معاريف ٧٧/١٢/٢١) ، وهو يطرح تساؤلات وتحفظات بالنسبة الى الحكم الذاتي (مع من ، وما هو حجمه ، وما مصير الاستيطان) ، وينتقد مصطلح « عرب ارض ــ اسرائيل » الذي يشمل « عرب دولة اسرائيل ايضا » ، كما ينتقد منح عرب المناطق حق الاختيار بين الجنسية الاردنية او الجنسية الاسرائيلية (المصدر نفسه) .

وعلى الرغم من هذه التحفظات والمخاوف ، فقد اعربت اكثرية اعضاء مكتب حزب العمل وكتلته في الكنيست ، عن تأييدها المبادىء التي طرحها رئيس الحكومة في مشروعه السلمي . وكان معظم منتقدي المشروع من بين زعماء حركة الاستيطان العامل ، الذين اعربوا عن خوفهم من اقامة دولة فلسطينية تابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية ، ومن احتمال تعرض المستوطنات في المناطق للخطر .

ووصف آبا ايبن المشروع بأنه حقق انتصارا على الصعيد الانتخابي لليكود ، بينما حظي المعراخ بانتصار ايديولوجي يجد تعبيره في مشروع بيغن المبني على مبادىء برنامج المعراخ . وأضاف ايبن أن عيوب المشروع تكمن في استبعاد الاردن وفي الحق المتبادل في الاستيطان (معاريف ٧٧/١٢/٢٣) .

وفي اعقاب قمة الاسماعيلية ، رحب شمعون بيريس بنتائج المحادثات ، لجهة الاتفاق على تشكيل اللجنتين السياسية

والعسكرية ، واعتبر ان عدم فشل المؤتمر بحد ذاته هو نجاح يستحق التهنئة (معاريف ٧٧/١٢/٢٧) .

ومن الملاحظ ، ان المعارضة المعراخية ، في معرض تحفظاتها الخجولة على مشروع بيغن ، تحاول ركوب حصان المستوطنات خلف « الخط الاخضر » . واكثر ما يبرز هذا الامر داخل حزب العمل ، حيث اشارت عال همشمار (٧٨/١/٦) الى انه قد اخذ يتبلور اقتراح في مكتب حزب العمل ، يقتضي قيام الحزب بنشاط جماهيري لمطالبة الحكومة ببذل كل جهد سياسي ، لكي تبقى المستوطنات التي أقيمت خلف « الخط الاخضر » ــ بناء على قرارات من حكومة اسرائيل ــ ضمن حدود دولة اسرائيل .

وترجم حزب العمل نشاطه الجماهيري هذا ، في الاجتماع الطارىء الذي حضره سكرتير كيبوتسات « هئيحود » [اتحاد الكيبوتسات والكيبوتسيم] ، حيث اعلن سكرتير « هئيحود » موشيه حريف ، ان وفدا من الحركات الكيبوتسية ، ومن حركة الموشافيم ، سيطلب الاجتماع برئيس الحكومة بصورة عاجلة لابلاغه قلق المستوطنين خلف « الخط الاخضر » ، وخصوصا في سيناء ومشارف رفح ومنطقة شلومو ، على مستقبلهم (دافار ٧٨/١/٥) .

حزب مبام * : اما حزب مبام فأعلن على لسان سكرتيره العام مئير تلمي (دافار ٧٨/١/٤) « ان المستوطنات التي أقيمت في حينه في مشارف رفح ، بناء على قرار الحكومة ، يجب ان تبقى ويجب الا يتوقف تطويرها . وانه ستكون لهذه المستوطنات ، بالتأكيد ، علاقة مدنية بدولة اسرائيل في أية تسوية يتم التوصل اليها » .

وكان مجلس مبام قد عقد اجتماعه السابع والعشرين في ٧٧/١٢/٢ ، لمناقشة التطورات السياسية . وظهرت في هذا الاجتماع اتجاهات للقبول بالحل الوظيفي ، شرط ان يكون موقتا . وفي ختام مناقشات المجلس ، صدر بيان سياسي تضمن عدة نقاط أهمها :

١ ــ (البند « ج » في نص البيان) : « ان حكومة الليكود مطالبة

* **حزب مبام** : تشكل في سنة ١٩٤٨ من حركة « هاشومير هتسعير » ، و « احدوت هعفوداه » ، وبعض الفئات اليسارية الصهيونية الاخرى . وفي سنة ١٩٥٤ انشقت عنه احدوت هعفوداه ، وشكلت حزبا مستقلا . في سنة ١٩٦٨ شكل مع حزب العمل تحالفا سمي بالمعراخ . ويعتبر هذا الحزب الجناح اليساري بين الاحزاب الصهيونية . له خمسة مقاعد في الكنيست .

بتغيير سياستها من الاساس . ان تسويات السلام غير ممكنة ، دون سياسة واضحة تقوم على الحل الاقليمي الوسط والجوهري في كافة القطاعات [وعلى اساس] حدود آمنة ومعترف بها لدولة اسرائيل وحل القضية الفلسطينية .

٢ ـ (هـ) : « يجب السعي ، في المفاوضات مع الدول العربية ، لتسوية شاملة . ان اسرائيل مستعدة لاجراء مفاوضات ، لعقد اتفاقات سلام مع الدول العربية مجتمعة ، ومع كل واحدة على حدة . كذلك ، ستكون مستعدة لأن تشرك في المفاوضات كل جهة فلسطينية تعترف بوجود دولة اسرائيل وسيادتها .

« ومع ذلك ، وكمرحلة انتقالية ، فاننا سنؤيد كل اقتراح يقدم قضية السلام ، ويعطي التعبير الملائم لحقوق الفلسطينيين القومية ، شرط ضمان حاجات اسرائيل الامنية . ان الاردن ، والفلسطينيين ، يشكلان معا عنصرا عظيم الاهمية في التوصل الى تسوية .

٣ ـ (و) : « ينبغي ان تتوقف فورا اقامة المستوطنات التظاهرية والاستفزازية ، لغوش ايمونيم ، التي تكدس العراقيل على طريق السلام ـ الامر الذي عبر عنه ، بشكل استفزازي ، في انشاء مستوطنتين جديدتين في معسكري غفعون وبيت حورون التابعين للجيش الاسرائيلي » (عال همشمار ٧٧/١٢/٤) .

٢ ـ احزاب المعارضة الاخرى

أ ـ الاحرار المستقلون ✻ : تجدر الاشارة الى ان هذا الحزب يعاني ازمة داخلية حادة ، وان ممثله الوحيد في الكنيست ، جدعون هاوزنر ، بدأ اجراء اتصالات بالليكود بشأن الانضمام الى الائتلاف (هآرتس ٧٧/١٢/٣٠) .

وبالنسبة الى موقف الحزب من مشروع بيغن ، فقد ذكرت معاريف (٧٨/١/١) ان ادارة الحزب رحبت بمبادرة حكومة بيغن السلمية ، واعتبرتها مبادرة ايجابية ، حسنت من مكانة اسرائيل

✻ **حزب الاحرار المستقلين** : هو الحزب التقدمي سابقا . اتحد ، في سنة ١٩٦١ ، مع الصهيونيين العموميين وأسسا حزب الاحرار . وفي سنة ١٩٦٥ انشق الحزب الجديد على نفسه ، في اعقاب تحالف جناح الصهيونيين العموميين مع حركة حيروت وتشكيل « غاحل » ، وعرف منذ ذلك الحين باسم الاحرار المستقلين . له مقعد واحد في الكنيست .

لدى الراي العام العالمي . واضافت الادارة في بيانها : ان المبادرة قد « وضعت اساسا للمفاوضات ، لكنها بحاجة الى بعض التعديلات للحيلولة دون تطورها في اتجاه غير مرغوب » .

وقال يهودا شعاري ، رئيس ادارة الحزب ، ان المنطقة ذات الحكم الذاتي ، يجب ان تكون مرتبطة بالاردن للحيلولة دون اقامة دولة ثالثة ، وانه يجب عدم التخلي عن المطالبة بادخال تعديلات لضرورات الامن في سيناء والضفة الغربية . واضاف انه يجب اعتبار الحكم الذاتي مرحلة انتقالية . ووصف المشروع بأنه « منح ... مصر اكثر من اللازم ، بينما قدم الى الاردن والفلسطينيين أقل من اللازم » (المصدر نفسه) .

وحذر زعيم الحزب ، موشيه كول ، الذي يمثل الاتجاه الداعي الى استمرار استقلالية الحزب (يديعوت احرونوت ٧٧/١٢/١١) من عدم جدوى فكرة الحل الوظيفي ، « لأن العرب لن يوافقوا على ان نحكمهم في الوقت الذي يبقون فيه مواطنين اردنيين » . كذلك حذر من نتائج ضم « الضفة » او قطاع غزة لأن ذلك « أمر غير مقبول على الصعيد العالمي ، ولن يمكن من احلال السلام ، وسيحول اسرائيل الى دولة ثنائية القومية » .

واضاف كول : « ان الحلول الوظيفية ستستمر في اثارة عرب اسرائيل نفسها ، وخصوصا الجيل الشاب الذي لم يندمج بعد كما ينبغي ... في حياة المجتمع والاقتصاد الاسرائيلي ، ومنذ حرب الايام الستة يتزايد داخله الوعي بالانتماء الفلسطيني ـ العروبي » .

واعرب كول ، في بداية مقاله المذكور ، عن قناعة حزبه بقوله : « ان السلام لن يتحقق من دون حل القضية الفلسطينية ، ومن دون حلول اقليمية وسط على الجبهات الثلاث » . ورأى ان هذه الحلول تتيح للضفة الغربية » اقامة اتحاد فدرالي اردني ـ فلسطيني على ضفتي الاردن ، تجد الهوية الفلسطينية في اطاره تعبيرا لها ، بشكل حكم ذاتي داخل هذا الاتحاد ... » (المصدر نفسه) .

ب ـ راكح ✻ : حدد المكتب السياسي لحزب راكح موقفه من

✻ **راكح** : « القائمة الشيوعية الجديدة » . تشكلت في سنة ١٩٦٥ على اثر الانشقاق الذي وقع في الحزب الشيوعي الاسرائيلي (ماكي) . وهو الحزب الوحيد في الكنيست الذي لا يتبنى العقيدة الصهيونية ، ويتبنى الموقف العربي ـ السوفياتي من التسوية . شكل هذا الحزب ، قبيل انتخابات ١٩٧٧ ، مع قوى ←

اقتراح الحكم الذاتي ، الذي تقدم به رئيس الحكومة ، برفض ذلك الاقتراح واصفا اياه بأنه « غطاء لاستمرار السيطرة العسكرية والسياسية الاسرائيلية على الضفة الغربية وقطاع غزة ، وتجاهل للشعب الفلسطيني وحقه في اقامة دولته المستقلة » (دافار ٢٢/١٢/٧٧) .

ومضى بيان المكتب السياسي يقول : « للشعب العربي الفلسطيني في المناطق المحتلة وخارجها تمثيل معتمد ومعترف به ووحيد هو م. ت. ف. » .

وتوقع السكرتير العام لحزب راكح ، عضو الكنيست مئير فلنر (يديعوت احرونوت ٢٧/١٢/٧٧) الفشل لقمة الاسماعيلية ، وقال : « وحتى السادات لا يستطيع الموافقة على مشروع الحكم الذاتي الذي يعني استمرار السيطرة الاسرائيلية على الضفة الغربية وقطاع غزة ، وتجاهل وجود الشعب الفلسطيني وحقه في دولة خاصة به الى جانب دولة اسرائيل » .

جـ ـ معسكر شلي * والاوساط الليبرالية الاخرى : وعلى صعيد ما يعرف بالفئات اليسارية والليبرالية الصهيونية ، فان الموقف العام ، هو الترحيب بالمبادرة السلمية وبنهج المفاوضات بحد ذاتهما . وذكرت دافار (٢٠/١٢/٧٧) ان هذه الفئات قد نظمت مظاهرة امام مبنى الكنيست ، ضمت اوساطا من معسكر « شلي » و « حركة حقوق المواطن » و « الاحرار المستقلين » و « الحركة من اجل صهيونية اخرى » واوساطا اخرى تقف على يسار المعراخ . وأعرب خطباء تلك المظاهرة ، عن املهم بمزيد من المرونة في مواقف بيغن اثناء مفاوضات السلام .

وحدد عضو الكنيست مئير باعيل (شلي) هدفين اساسيين

اخرى يهودية وعربية « قائمة الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة » ، ولها خمسة مقاعد في الكنيست .

* **معسكر « شلي » :** تشكل قبيل الانتخابات الاخيرة من : حركة « موكيد » ، وحركة « هاعولام هازيه » (اوري افنيري) وقائمة « الاشتراكيين الديمقراطيين » (آريه الياف) ، وأحد اجنحة الفهود السود ، وبعض اليسار الاسرائيلي الجديد . يتميز هذا المعسكر عن باقي الاحزاب الصهيونية بتأييده اقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة . له مقعدان في الكنيست .

لمعسكر السلام : « استمرار النضال ضد « جبهة الرفض » الاسرائيلية في الليكود والاوساط اليمينية الاخرى التي تعمل ضد الحل السلمي ، والدعم السياسي الواسع لتحويل الخطوة المترددة لرئيس الحكومة الى خطوة اكثر اندفاعا » (المصدر نفسه) .

د ـ بوعالي اغودات يسرائيل * : اكتفت الكتلة الموسعة لهذا الحزب بالاعراب عن قلقها من مشروع رئيس الحكومة . وقالت هذه الكتلة ان الرغبة في تجنب الحل الاقليمي الوسط ، في « يهودا والسامرة » ، والاستعاضة عنه بمنح الحكم الذاتي ، قد يؤدي الى اقامة دولة فلسطينية (معاريف ٢١/١٢/٧٧) .

٣ ـ مواقف الائتلاف الحاكم وكتله

على صعيد الائتلاف الحاكم ، برزت بشكل عام ، محاولتان : اولاهما تلك التي اشارت اليها صحيفة يديعوت احرونوت (٢٧/١١/٧٧) ، والتي اخذت شكل محاولة اقامة مجموعة ضاغطة داخل كتل الائتلاف المختلفة لصلحة المواقف « المعتدلة » . لكن هذه المحاولة وئدت وهي في مهدها ، بسبب النقد الشديد الذي تعرضت له داخل كل من كتلتي حزب الاحرار والمفدال . كذلك وجه رئيس كتلة الائتلاف في الكنيست انتقادات الى كتلة « داش » بسبب البيان الذي اصدرته ، ودعت فيه الى تقديم حلول اقليمية وسط على كافة الجبهات (معاريف ٢٩/١١/٧٧) .

اما المحاولة الثانية ، فهي السعي لتشكيل مجموعة ضغط على يمين الحكومة (معاريف ٢١/١٢/٧٧) ، وتزعم هذه المجموعة اعضاء من كتلة « حيروت » و « لاعام » ** و « المفدال » . ومن اكثر اعضاء هذه المجموعة نشاطا ، على الصعيد البرلماني ، كل من اعضاء

---

* **بوعالي اغودات يسرائيل :** حزب ديني صغير ، يرفض الانسحاب من الضفة الغربية ، وهو ذو اهتمامات دينية اكثر منها سياسية . له مقعد واحد في الكنيست .

** **« لاعام » :** الكتلة الثالثة في الليكود . تأسست رسميا في آذار (مارس) ١٩٧٦ من كتل : « القائمة الرسمية » ، و « المركز المستقل » ، و « الحركة من اجل ارض ـ اسرائيل الكاملة » . ينتهج بعض اطراف هذه الكتلة (الحركة من اجل ارض ـ اسرائيل الكاملة) سياسة اكثر تطرفا من سياسة حيروت . اما الكتلة ككل فتؤيد نهج حيروت . لها ٨ مقاعد في الكنيست .

الكنيست غيئولا كوهين ودوف شيلونسكي (حيروت) وموشيه شمير ويغئال كوهين (لاعام) ، والحاخام حاييم دروكمان (المفدال) .

وتمتاز المجموعة الثانية عن الاولى ، بأن لها امتدادا على الصعيد الشعبي ، يتمثل في حركات غوش ايمونيم ، والحركة من اجل ارض ـ اسرائيل الكاملة ، التي تحظى بدعم يتعدى اطارها التنظيمي كجزء من حركة « لاعام » في الليكود .

وعلى كل حال ، لم تشكل حتى الآن ، اية واحدة من مجموعتي الضغط عقبة جادة امام نهج بيغن ، فقد حصل في نهاية المطاف على دعم كتلة الليكود لمشروعه (يديعوت احرونوت ٧٧/١١/٢٥) وعلى تأييد كتل الائتلاف . كما وجد الامر تعبيرا له في قرار الحكومة الذي اتخذ بالاجماع (هآرتس ٧٧/١٢/٢٣) وقرار الكنيست الذي اتخذ بأكثرية ٦٤ صوتا (هي اصوات كتل الائتلاف ، اضافة الى صوت ممثل الاحرار المستقلين) ، مقابل ٨ اصوات (هي اصوات الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة ، اضافة الى ثلاثة اصوات من كتل الائتلاف) ، وامتناع ٤٠ عضو كنيست عن التصويت ، اكثريتهم الساحقة من كتلة المعراخ (معاريف ٧٧/١٢/٢٩) .

أ ـ الليكود * : سبق وأشرنا الى ان مشروع بيغن قد حظي ، في نهاية المطاف ، بتأييد كتلة الليكود البرلمانية ، الا ان هذا التأييد لا يعني عدم وجود تباين في مواقف كتل الليكود ، وداخل كل منها .

ففي كتلة حيروت ، تزعمت المعارضة عضو الكنيست غيئولا كوهين (معاريف ٧٧/١٢/٢١) : « ... ان ما يقوله خطر ، وآمل بأن يكون ذلك مجرد زلة لسان . وبالنسبة الى الاقتراحات التي تحدث عنها ونشرت ، هذا اذا كانت هذه اقتراحاته ، فسأصوت ضدها داخل كتلة الليكود ... » . لكن هذه المعارضة الصاخبة داخل كتلة حيروت لم تنجح ، بسبب وقوف ادارة حيروت الحازم وراء مشروع رئيس الحكومة (دافار ٧٧/١٢/٢٢) . ودافع نائب

* **التكتل (الليكود)** : تشكل في سنة ١٩٧٣ . يضم الآن الكتل التالية : كتلة حيروت ، كتلة الاحرار ، كتلة العمل الرسمية « لاعام » ، وكتلة « ايحود » (هيلل زايدل) . والليكود تكتل للاحزاب اليمينية المتطرفة في اسرائيل ، وصل الى السلطة في اعقاب الانتخابات الاخيرة . له ٤٥ مقعدا في الكنيست .

وزير الدفاع وعضو الكنيست مردخاي تسيبوري عن مشروع بيغن ، موجها النقد الشديد الى اولئك الاعضاء الذين تحفظوا عليه . وأكد تسيبوري انه : « ليس هناك أي انحراف في مقترحات بيغن ، التي تضمنها مشروع السلام ، عن برنامج الليكود الانتخابي ... » (يديعوت احرونوت ٧٧/١٢/٢٢) .

وفي عرضه للاتجاهات داخل الليكود وكتله ، اشار امنون برزيلاي (هآرتس ٧٧/١٢/١٢) الى وجود اتجاهين اساسيين في حيروت : « اولهما ينادي باحلال السيادة الاسرائيلية الكاملة على يهودا والسامرة ، وثانيهما مستعد لتبني فكرة وزير الخارجية موشيه دايان ، القائلة بالحل الوظيفي ... » .

اما في كتلة « لاعام » ، فقد برزت المعارضة الاساسية في احد أجنحة تلك الحركة ، وهي الحركة من اجل ارض ـ اسرائيل الكاملة . ووصل الامر الى حد استقالة تسفي شيلواح ، رئيس ادارة الحركة ، من ادارة الليكود احتجاجا على مشروع بيغن : « لقد استقلت لانني لا استطيع كعضو يمثل تيارا ، أن اتحمل مسؤولية ادخال تغييرات بعيدة المدى على برنامج الليكود ، من دون ان تبحث ادارة الليكود ذلك » (يديعوت احرونوت ٧٧/١٢/٢٥) .

ولكن ، وعلى الرغم من معارضة الحركة من اجل أرض ـ اسرائيل الكاملة ، والتحفظات التي تبديها ازاء خطوات الحكومة السياسية ، وازاء مقترحات رئيس الحكومة ، فان الاتجاه العام داخل كتلة « لاعام » ، يتبنى فكرة الحل الوظيفي (هآرتس ٧٧/١٢/١٢) .

وذكرت عال همشمار (٧٧/١٢/٢٠) ان كتلة « لاعام » قد أجرت مناقشة سياسية ، بحضور وزيري هذه الكتلة ، قال فيها الوزيران هوروفيتس وشوستاك انهما مطمئنان تماما ويؤيدان المبادىء التي حملها معه رئيس الحكومة الى الولايات المتحدة . واعرب الوزير شوستاك عن ان الحل الوظيفي سيضمن المبادىء التالية :

- عدم اقامة دولة فلسطينية .
- استمرار حق الاستيطان وتوسيعه .
- ضمان وجود الجيش الاسرائيلي .
- منح عرب « يهودا والسامرة » قدرا من الحكم الذاتي المحلي .

وعادت الكتلة واجتمعت ثانية لاتخاذ قرار من مشروع بيغن . وذكرت معاريف (٧٧/١٢/٢٧) ان الكتلة أقرت ، في اعقاب مناقشة عاصفة استغرقت اربع ساعات ، مشروع رئيس الحكومة بأكثرية ثمانية اصوات ضد اربعة .

اما كتلة حزب الاحرار * في الليكود فلم تعقد أي اجتماع لمناقشة الوضع . ويعتقد بعض المعلقين ان الكتلة لا تعتبر الحكم الذاتي المطروح متعارضا مع برنامج الليكود (هآرتس ٢١/١٢/٧٧ ـ دان مرغليت) ، بينما يؤكد امنون برزيلاي (هآرتس ١١ و ٧٧/١٢/١٢) ان الموقف داخل الكتلة غير متجانس .

ب ـ المفدال ** : لم يختلف الوضع في المفدال عنه في بقية كتل الليكود ، لناحية التحفظات على مشروع رئيس الحكومة ، وبالذات ، بالنسبة الى مسألة الحكم الذاتي في « يهودا والسامرة » . وقد اعرب عن هذا التحفظ بشكل واضح عضو الكنيست حاييم دروكمان عندما أبدى قلقه البالغ من اسس مشروع بيغن بشأن « يهودا والسامرة » (دافار ٧٧/١٢/٢٢) .

واضافت دافار (المصدر نفسه) انه لوحظ في نهاية المناقشة ، التي اجرتها كتلة المفدال في الكنيست ، ان هناك تأييدا كاملا للخطوط العامة ، لمشروع بيغن .

اما يديعوت احرونوت (٧٧/١٢/٢٢) فاعتبرت ما اسفرت عنه المناقشة في كتلة المفدال ، بمثابة حل وسط بين المتحفظين والمؤيدين . واستشهدت بقول بورغ : « لدي ثقة كاملة برئيس الحكومة ، على الرغم من اعتقادي ان وتيرة عمله سريعة جدا ، وربما ارتكب بعض الاخطاء » .

---

* **حزب الاحرار** : اطلق هذا الاسم اول مرة على الحزب المتحد الذي تأسس عام ١٩٦١ من حزب الصهيونيين العموميين والحزب التقدمي . في عام ١٩٦٥ انسحب الحزب التقدمي وأسس حزب الاحرار المستقلين . واحتفظ جناح الصهيونيين العموميين باسم الحزب الموحد . وفي سنة ١٩٦٥ أئتلف هذا الحزب مع حزب حيروت وأسسا كتلة « غاحل » ، ثم أصبح جزء من الليكود حين انشائه . يعتبر حزب الاحرار ثاني الكتل البرلمانية في الليكود بعد حيروت ، حيث يحوز ١٥ مقعدا في الكنيست . منذ تشكيل غاحل وهذا الحزب يسير وفق نهج حيروت .

** **المفدال** (الحزب الديني القومي) : اكبر الاحزاب الدينية في اسرائيل ، يرفض الانسحاب من الضفة الغربية ، ويدعو الى توسيع الاستيطان . له ١٢ مقعدا في الكنيست .

ونظرا الى الارتباط القائم بين المفدال وحركة غوش ايمونيم ، فقد احتل موضوع مصير المستوطنات مكانا اساسيا لدى قادة المفدال ، الذين سارعوا عبر الاجتماعات التي عقدوها مع المستوطنين (هاتسوفيه ٧٨/١/١٠) الى طمأنتهم على مستقبل المستوطنات في مشارف رفح . وفي هذا الصدد ، قال الوزير زفولون همر : « ان مستوطنات مشارف رفح هي حزام امني لاسرائيل وستبقى كذلك » . واكد رئيس كتلة المفدال في الكنيست ، يهودا بن مئير ، ان كتلة الحزب البرلمانية كلها تقف الى جانب المستوطنين في مطلبهم لتدعيم المستوطنات وتأمين مستقبلها (المصدر نفسه) .

ويمكن القول ، استنادا الى موقف كتلة المفدال في الكنيست ، كما ظهر في اثناء التصويت على بيان الحكومة بشأن مشروع السلام ، ان اكثرية الاعضاء تؤيد المشروع ، وان ثلاثة من أصل ١٢ عضو كنيست قد عارضوا وامتنعوا من التصويت عليه (معاريف ٧٧/١٢/٢٩) .

جـ ـ داش * : ذكرت معاريف (٧٧/١٢/٢٥) ان سكرتيرية داش وكتلتها في الكنيست قد اعربتا ، في ختام المناقشة السياسية لمشروع بيغن ، عن تأييدهما لأسس مشروع السلام الحكومي ، وللخطوات السياسية التي تتخذها الحكومة .

واضافت معاريف (المصدر نفسه) انه تقرر اجراء مناقشة سياسية موسعة بعد اتضاح نتائج المفاوضات في مؤتمر القاهرة ، ولقاء الاسماعيلية . وقد دافع نائب رئيس الحكومة ، يغئيل يدين ، عن مشروع الحكومة ، فأعرب عن تأييده القاطع لجميع البنود التي تضمنها المشروع .

٤ ـ موقف المستوطنين من المشروع

حمل لواء المعارضة « الجماهيرية » لمشروع بيغن ، بشكل اساسي ، سكان المستوطنات وراء « الخط الاخضر » ، مدعومين

---

* **داش** (الحركة الديمقراطية للتغيير) : بادر الى تأسيسها الجنرال يغئيل يدين في صيف سنة ١٩٧٦ ، وانضمت اليها فئات اخرى ابرزها حركة «شينوي » (الاستاذ امنون روبنشتاين) و « المركز الحر » (شموئيل تمير) ، وبعض الشخصيات الاخرى . تتبنى هذه الحركة ، على الصعيد السياسي ، الحلول الاقليمية الوسط . تشارك الآن في حكومة الليكود ولها ١٥ مقعدا في الكنيست .

من بعض الحركات كغوش ايمونيم * ، والحركة من اجل ارض – اسرائيل الكاملة ** ، وحركة الاستيطان العامل *** في حزب العمل .

وفي هذا الصدد اشارت معاريف (٧٧/١٢/٢١) الى ان مستوطني غور الاردن انتقدوا بشدة ، مشروع الحكم الذاتي المقترح ليهودا والسامرة . ومن جهة اخرى ذكرت معاريف (المصدر نفسه) ان مستوطني الون موريه **** قد قرروا ، بالتعاون مع غوش ايمونيم ، تنظيم عمليات احتجاج ضد المشروع الذي يتضمن امكان « تسليم يهودا والسامرة لحكم اجنبي » .

اما مستوطنو قطاع يميت ***** فقد عقدوا اجتماعا طارئا لكافة اعضاء المستوطنات البالغ عددها ١٤ مستوطنة ، أعربوا فيه عن احتجاجهم وقلقهم من امكان اعادة المنطقة الى السيادة المصرية . وطالب المجتمعون الحكومة باصدار بيان واضح يؤكد ان منطقة « يميت » هي جزء لا يتجزأ من « ارض – اسرائيل » ودولة اسرائيل (معاريف ٧٧/١٢/٢٧) .

كذلك فقد عقد مستوطنو جبل الخليل اجتماعا طارئا ، صدر في اعقابه نداء يعرب عن قلق المستوطنين على مصير المستوطنات .

---

* **غوش ايمونيم** : حركة دينية متطرفة ، ظهرت على الساحة في خريف عام ١٩٧٤ . يتزعم هذه الحركة الحاخام يهودا كوك ، وتتلقى الدعم من جناح الشباب في حزب المفدال . مهمتها الاساسية الضغط على الحكومات الاسرائيلية من اجل توسيع الاستيطان في الضفة الغربية .

** **الحركة من اجل ارض اسرائيل الكاملة** : تأسست هذه الحركة بعد حرب ١٩٦٧ على اساس غير حزبي . وضعت نصب عينيها هدف النضال لمنع الانسحاب من الاراضي المحتلة . دخلت الكنيست أول مرة في اعقاب انضمامها الى الليكود قبيل انتخابات الكنيست الثامن . اما الآن فهي جزء من حركة لاعام .

*** **حركة الاستيطان العامل في حزب العمل** : تضم هذه الحركة كل من الكيبوتس الموحد (احدوت همفوداه) وايحود هاكفوتسوت فهاكيبوتسيم (مباي) .

**** **الون موريه** : مستوطنة تابعة لغوش ايمونيم ، اقيمت دون مصادقة الحكومة عليها ، في اواخر عام ١٩٧٥ . بقيت غير معترف بها حتى صعود الليكود الى الحكم .

***** **مدينة يميت** : مدينة قيد التطوير في مشارف رفح . كان وراء فكرة انشائها وزير الدفاع الاسبق ، موشيه دايان ، بدىء بتنفيذها في سنة ١٩٧٣ .

ودعا البيان كافة المستوطنات القائمة خلف « الخط الاخضر » الى التضامن والتكاتف لتحقيق « سيادة الشعب الاسرائيلي على ارض – اسرائيل » (المصدر نفسه) .

وأشارت معاريف (٧٧/١٢/٢٩) الى ان الاجتماع الطارىء الذي عقد في كريات اربع ، قد قرر اتخاذ بعض الخطوات الاولية لمناهضة مشروع الحكومة ، ومنها عقد اجتماع شعبي في مستوطنة (موشاف) سدوت في مشارف رفح . كذلك تقرر في الاجتماع اقامة « مركز احتجاج » دائم امام منزل رئيس الحكومة في القدس .

هـ) ردود فعل وتعليقات اسرائيلية اخرى

منذ ان تسربت معلومات عن بعض جوانب مشروع بيغن للسلام ، الذي حمله معه الى واشنطن ومنها الى لندن فالاسماعيلية ، بدات تظهر في الصحف ردود فعل وتعليقات عليه . وفيما يلي مختارات منها .

كتب دانييل بلوخ (دافار ٧٧/١٢/١٨) يقول : « ان السلام والتسوية السياسية يحملان معهما مشاكل ليست بسيطة بالنسبة الى مستقبل دولة اسرائيل ، سيما بالنسبة الى مستقبل المجتمع اليهودي فيها . وعلى ذلك فلا يجوز ان تتجاهل أية تسوية ، وظيفية او اقليمية ، اكثر العناصر مركزية وحيوية ، وهو الحفاظ على الطابع اليهودي والديمقراطي لدولة اسرائيل . ومن هذه الناحية ، فان التسوية الوظيفية كتسوية نهائية ، مثلها تقريبا كمثل الاحتفاظ بكل مناطق ارض اسرائيل الكاملة . وفي ذلك يكمن خطر اجتماعي على المستقبل اليهودي لاسرائيل . ويجب الا ننسى ان هناك مدرسة عربية ترى ان العرب سينتصرون على اليهود عن طريق السلام بسهولة اكثر مما عن طريق الحرب » .

وفي مقابلة اجراها دوف غولدشتاين (معاريف ٧٧/١٢/٢٣) قال الاستاذ يوسف روم ، عضو الكنيست ، عن مشروع بيغن ما يلي : « ان مشروع رئيس الحكومة لا ينطوي على تنازل عن مبدأ أرض اسرائيل الكاملة . ولكن في اطار مفاوضات سياسية دقيقة ومعقدة ، لا بد من تحاشي الشعارات التي من شأنها ان تلحق الضرر بتكتيك الاتصالات . اننا نبحث عن حل سلمي للنزاع في الشرق الاوسط ، وقد توفرت الآن ، ولأول مرة في تاريخنا الحديث ،

فرصة ممتازة لعقد سلام مع أكبر دولة عربية . ومن الواجب استنفاد هذه الفرصة الى أقصى حد ، وهذا ما تفعله حكومة اسرائيل ورئيسها . ان ذلك يفرض حلا يحافظ من جهة على مبادئنا الاساسية ، ومن الاخرى يكون حلا سياسيا حقيقيا . وحلول رئيس الحكومة لا تتعارض مع مبادئنا ، وفي وسعها ان تكون مقبولة لدى الرئيس السادات ايضا » .

وعن امكان ان يتمخض مشروع الادارة الذاتية عن قيام دولة فلسطينية في المستقبل ، قال روم : « اننا نقاوم هذا الخطر باستمرار . وطريق الحؤول دون تجسد هذا الخطر ، هو استيطان يهودي واسع النطاق في جميع مناطق يهودا والسامرة . وفي هذا المجال ، قامت الحكومة الحالية بنشاط مهم ، لم تقم به حكومة المعراخ خلال الاحدى عشرة سنة الاخيرة . وبامكان مستوطني وادي الاردن ان يطمئنوا : لن يكون هناك أي اهمال . لقد فوتنا فرصة تاريخية لأن حكومة المعراخ لم تطبق القانون الاسرائيلي على يهودا والسامرة سنة ١٩٦٧ . وفي بعض الاحيان ، يصعب تصحيح مثل هذا الخطأ في ظروف سياسية مغايرة » .

وعن سؤال اذا كان الانسحاب « البعيد المدى » في سيناء يقلقه ، اجاب روم : « بلى . انه يقلقني جدا . وبالنسبة الى الموضوع الامني فانني اقترح الالتزام بفكرة « اليهودي الخائف » . وعلينا ان نظل الى الابد خائفين . تمسك الرئيس السادات بكل تصلب بفكرة « ولا شبر » في سيناء ، وفي يهودا والسامرة وقطاع غزة ، وتحدث عن انسحاب اسرائيلي كامل الى حدود ١٩٦٧ . ان أي حل يضمن الحق الوجودي والاستراتيجي لاسرائيل ، لا يمكن تحقيقه في هذا الاطار . وثمة حل واحد لسيناء : تحويلها الى جسر للسلام . وانا في الحقيقة ضد المفهوم الداعي الى تحويل سيناء الى منطقة فاصلة بين الجيشين والدولتين . وعلى شبه جزيرة سيناء ان تشكل ارضية لتجسيد المصالح المصرية والاسرائيلية المشتركة . يجب ان نبني فيها افرانا ذرية لانتاج الكهرباء وتحلية المياه ، تكون مشتركة بين الدولتين . ويجب ان نستغل معا كنوز هذه المنطقة وان نستخرج منها النفط . مشاريع كهذه تكفل وجود مصالح ايجابية لكلتا الدولتين من اجل الحفاظ على السلام » .

وتناول حفاي اشد (دافار ٢٣/١٢/٧٧) مشروع الادارة

الذاتية لحكومة بيغن ، فقال : « ان حل الادارة الذاتية المقترح لسكان يهودا والسامرة وقطاع غزة ، هو حل فاشل ، واشبه بحصان اعرج . ومثل هذا الحل اقترحته من قبل شولاميت الوني ، وقبلها يغئال آلون ، واليوم يقترحه رئيس الحكومة ، مناحم بيغن . ان من يقول « ادارة ذاتية » ، ويقصد ذلك ، ولا يرغب في ان تصبح مرحلة انتقالية نحو الانفصال ، يجب ان يقول ايضا « اتحادا فدراليا » ، يتضمن ادارة ذاتية ، دستوريا وبصورة محددة ومعينة ، ليس فقط لمنطقة واحدة ، ولجزء واحد من السكان ، وانما لجميع مناطق اسرائيل واجزائها — اليهودية والعربية على حد سواء » .

ومضى الكاتب مفصلا مقومات هذا « الاتحاد الفدرالي » ، واكد انه هو الضمانة ، في وجه « الادارة الذاتية » ، للحؤول « دون تقسيم الجزء الغربي من ارض — اسرائيل اقليميا » . وقال : « ان حلا فدراليا يمكن ان يضمن ادارة ذاتية ، اجتماعية وثقافية ودينية للعرب واليهود على السواء . ويضمن الحق في الاقامة والسكن في جميع المناطق دون تمييز . كما يفرض واجب الدفاع والخدمة العسكرية على جميع المواطنين واقامة القواعد والمنشآت العسكرية في جميع المناطق . ان هذا الحل ينطوي على مشاكل ومخاطر كثيرة . ولكن من يقترح ادارة ذاتية سيجد نفسه في النهاية ، في مواجهة المشاكل نفسها التي ينطوي عليها الحل الفدرالي . وقد احسن شمعون بيريس صنعا ، حين طرح هذا الموضوع على جدول الاعمال القومي قبل بضع سنين . ومن الاجدى العودة للنظر ، وبعمق ، في هذا الاقتراح ، مع جميع الاحتمالات الواردة فيه — السيئة والحسنة على السواء » .

واثار دوف برسلر (معاريف ٢٨/١٢/٧٧) الخطر الديمغرافي في مشروع بيغن ، الذي قد يغير الطابع اليهودي لاسرائيل ، فقال : « اذا كان مشروع بيغن ... يتيح ، في المستقبل القريب او البعيد ، ضم المناطق المأهولة بكثافة ، في يهودا والسامرة ، الى الاطار السياسي لدولة اسرائيل ، فان المليون عربي ، المقيمين هناك ، بالاضافة الى من سينضم اليهم في اطار ترتيبات « جمع شمل العائلات » ، والتكاثر الطبيعي لعرب أرض اسرائيل ، سيشكلون جميعا ، وبسرعة ، عنصرا ديمغرافيا بحجم يقتضي تحويل اسرائيل

الى دولة ثنائية القومية ، مع كل ما يترتب على ذلك . وليقل بصراحة ان دولة فلسطينية مستقلة الى جانبنا ، أفضل من دولة ثنائية القومية ، تشكل في نهاية الامر تجسيدا لدعوة منظمة التحرير الفلسطينية الى اقامة دولة يعيش فيها المسلمون واليهود والمسيحيون تحت حكم ديمقراطي ... داخل حدود فلسطين » .

ومضى برسلر يقول : « علينا البدء في ان نكون اكثر صدقا مع انفسنا ومع العرب . وعلينا عدم مواصلة الكذب عليهم ، بأنهم يستطيعون ، في اطار الدولة اليهودية ، تنمية هويتهم القومية وتراثهم الثقافي ، على قدم المساواة معنا . لأن مثل هذه المساواة لن تمنح لهم ، الا اذا بقوا أقلية لا تشكل خطرا على الطابع اليهودي السائد لدولة اسرائيل ، والا فستكون هذه دولة ثنائية القومية ، ولا يجوز لاسرائيل ان تتحول الى دولة كهذه ، كما لا يجوز لها ايضا توسيع حدودها بحيث تزيد من عدد العرب بنسبة كبيرة ، وبحجم يشكل خطرا على هويتها اليهودية الصافية » .

واجرى يهوشواع تدمور (دافار ٣٠/١٢/٧٧) حديثا مع وزير خارجية اسرائيل السابق ، يغئال آلون ، وهو صاحب مشروع تسوية يحمل اسمه ، عن مشروع بيغن الحالي . وقد جاء في كلام آلون ما يلي : « وانا ايضا تساءلت عما دعا رئيس الحكومة الى التسرع في التنازل عن مواقف المساومة ومصالحنا المعقولة في سيناء ، دون النجاح في الحصول على مقابل لذلك – على موافقة مصرية على مشروعاته الجديدة في يهودا والسامرة وغزة . لم تكن تطلعاتنا في سيناء تاريخية ، بل استراتيجية فقط . وبحسب حسن ادراكي ، بالامكان توفير حاجات اسرائيل الامنية ، عن طريق السيطرة الاستيطانية العسكرية في الجبهة الجنوبية ، مع تعديلات غير اساسية على الحدود ، لا تنطوي على مساس حتمي بكرامة مصر . ومشارف رفح تسيطر على ممر الغزو التاريخي من افريقيا الى آسيا ، منذ العصور الغابرة والى يومنا هذا . فهي تشكل في الحقيقة المدخل الجنوبي لأرض اسرائيل . ولذلك أقمنا فيها مستوطنات وقاعدة جوية ، مما هو ضروري جدا من الناحية الامنية ، دون تعريض امن مصر للخطر . وكانت مواقعنا في خليج ايلات واهية جدا في الخطوط السابقة . ولذلك وجدنا ضرورة لتعزيز مواقعنا العسكرية غربي ايلات . وهذا ينطبق ايضا على

مشارف نتسانا ، ناهيك عن ضمان حرية الملاحة عن طريق السيطرة الثابتة على شرم الشيخ ، التي توافق عليها مصر . واذا ما تقرر ، معاذ الله ، تسليم شرم الشيخ لقوات الطوارىء التابعة للامم المتحدة ، كضمانة لحرية الملاحة ، فسأعتبر ذلك ترتيبا غير كاف » .

وبخصوص ما يقترحه مشروع بيغن بالنسبة الى الضفة الغربية وقطاع غزة ، قال آلون : « انني اوافق على اتاحة الفرصة لعرب يهودا والسامرة وغزة لاقامة ادارة ذاتية ، من خلال التنسيق مع الاردن ، وفي اطار اتفاق مرحلي . وطبعا ، يجب ان يبقى الجيش الاسرائيلي في مواقع دفاعية ، وفي المناطق الحدودية الملائمة لهذا الغرض . واذا ما اتضح انه بالامكان حل مشكلة الامن في مدن الادارة الفلسطينية وقراها ، بواسطة درك اردني او اردني – فلسطيني ، فيجب الموافقة على ذلك . ولكنني أعارض بشدة مقترحات بيغن بشأن اتاحة الحصول على جنسية اسرائيلية لسكان قطاع غزة والضفة الغربية . واذا أتيح لمئات الالوف ممارسة هذا الحق ، فان ذلك سيأتي على آخر احتمالات المحافظة على الطابع اليهودي لدولة اسرائيل ، بتحويلها الى دولة ثنائية القومية . وكذلك فانني أعارض بشدة اقتراح رئيس الحكومة منح حق الاستيطان المتبادل ... فمثل هذا الحق قد يشكل حافزا للسكان وللاجئين العرب لتفضيل الجنسية الاسرائيلية على الجنسية الاردنية . وانا واثق من انه لن يكون هناك استيطان متبادل . فاليهود الذين سيطلبون الاستيطان في يهودا والسامرة ، سيكون عددهم ضئيلا ، بينما تغمر اسرائيل بالعرب ، بفعل قوة الجذب الاقتصادية . وربما لدوافع سياسية ايضا . ويحاول بيغن أكل الكعكة والاحتفاظ بها في آن معا . وهذا أمر لا يستطيع تحقيقه . فمن خلال الرغبة بتحقيق فريضة أرض اسرائيل الكاملة ، ولو بحراب الجيش الاسرائيلي ، ستقسم الدولة من ناحية طابعها الديمغرافي القومي . ومن المسلم به لدينا جميعا ، اننا لا نريد دولة فلسطينية أخرى على نهر الاردن ، ومن اجل الحؤول دون ذلك ، لا بد من الربط ، منذ البداية ، بين حل المشكلة الفلسطينية والاردن » .

وكتب ابراهام تيروش (معاريف ٣٠/١٢/٧٧) مقالا بعنوان « ما لم يستطع بيغن الرد به على مهاجميه » ، اشار فيه الى ان تقديم بيغن مشروعا يتضمن تنازلات بعيدة المدى لمصر ، على حد

تعبيره ، كان خطوة تكتية تهدف الى الابقاء على اندفاع المفاوضات . وبحسب استنتاج تيروش ، يهدف بيغن الى حمل السادات على التخلي عن المسألة الفلسطينية باحترام ، ودفعه الى التوقيع على اتفاق مع اسرائيل ، من خلال الافتراض ان « مشروع الحكم الذاتي ، بكل تفاصيله ، مع امكان درسه ثانية بعد خمس سنوات ، قد يؤدي الى ذلك » .

ومضى تيروش في تحليل مشروع بيغن وسبر أغواره فقال :

« وكان الاعتبار انه ، بعد خمس سنوات ، وعندما يكون اتفاق السلام مع مصر ساري المفعول ، وعندما تكون العلاقات قد أصبحت طبيعية (هذا اذا سارت الاحداث على هذا النحو) ، عندها ، عندما نصل الى اعادة النظر من جديد في موضوع يهودا والسامرة ، فان مصر ستكون آنذاك خارج الصورة بالنسبة الى هذا الموضوع ، ولن يكون لها الالتزام نفسه ، الذي تشعر به اليوم ، لناحية الاهتمام والحرص على المصلحة الفلسطينية ... وعندها فان الوضع على أرض الواقع هو الذي سيحدد ويقرر الامور الى حد كبير . فاذا اقيمت في السنوات القادمة مستوطنات اخرى في يهودا والسامرة ، وزاد عدد السكان اليهود هناك — فان مطلب اسرائيل ، الذي يتضمنه المشروع ، بالسيادة على يهودا والسامرة وقطاع غزة سيتعزز .

« ومن المحتمل الا يتمكن رئيس الحكومة من تقديم توضيح كامل الى مهاجميه بالنسبة الى مشاريعه المتعلقة بيهودا والسامرة ، ولكن لا شك في ان هذا ما قصده عندما رد على عضو الكنيست غيئولا كوهين قائلا : « ربما يضمن مشروعنا تحقيق الصهيونية واندفاع الاستيطان » . وهذا بالتأكيد ما يقصده الوزير شارون عندما يقول في الاحاديث الخاصة : « منذ التوقيع على الاتفاق فصاعدا — فان كل شيء سيكون مرتبطا بحيوية كل جانب » . »

اما يعقوب ارز (معاريف ٧٨/١/٣) فتناول مسألة مشارف رفح ، واكد ان مهمة الجيش الاسرائيلي هناك ليست حماية المستوطنات فحسب ، اذ ان ذلك من بديهيات الامور ، بحسب رأيه ، ولكن هناك هدف آخر لمرابطة الجيش الاسرائيلي وراء المستوطنات هو « الدفاع عن المناطق العسكرية التي انشأتها اسرائيل الى الغرب من الحدود الدولية » . واشار ارز الى الاموال الطائلة

التي انفقت على اقامة تلك المنشآت العسكرية . وقال : « الى جانب المسألة المؤلمة ، المتعلقة بمستوطنات مشارف رفح ، فان لاسرائيل مصلحة فعلية وامنية في تلك المنطقة . لم تقم المستوطنات في مشارف رفح وفقا لاعتبارات اقتصادية وزراعية فحسب ، بل ان الدافع الاساسي للاستيطان اليهودي في تلك المنطقة كان الحاجة الى عزل قطاع غزة عن الحركة الحرة للمخربين القادمين من شمالي سيناء . لذلك نقل البدو من المنطقة ، واقيم سياج امني ، ثم اقيمت المستوطنات بعد ذلك . ونشأت في حينه خلافات حادة في الرأي بشأن هذه المسألة ، بين وزير الدفاع السابق ، موشيه دايان ، وقائد المنطقة الجنوبية آنذاك ، اريئيل شارون » .

وفي مقابلة مع التلفزيون الاسرائيلي (دافار ٧٨/١/٨) تطرق رئيس حكومة اسرائيل السابق ، يتسحاق رابين ، الى مشروع الادارة الذاتية فقال : « تكمن في حكم ذاتي كهذا نواة لشخصية فلسطينية ، بل ربما لدولة فلسطينية . والقوة الوحيدة القادرة على الحؤول دون ذلك ، هي قوة جيش الدفاع الاسرائيلي ، الذي هو الحاجز امام أي نشاط عربي معاد . ولن نستطيع فرض ارادتنا على المجلس الاداري ، الا بقوة جيش الدفاع الاسرائيلي » .

و) مشروع للتسوية ومشاريع للاقتصاد

١ — الاسرائيليون يعدون مشاريع اقتصادية مشتركة ، عربية — اسرائيلية ، لمرحلة التسوية : بعد زيارة الرئيس أنور السادات لاسرائيل ، برز في الصحافة الاسرائيلية اهتمام خاص باحتمالات التعاون الاقتصادي بين اسرائيل والدول العربية ، خصوصا مصر ، اذا ما تحقق السلام . ويناقش الاسرائيليون ، على الصعيدين الرسمي والصحافي ، المجالات المحتملة لهذا التعاون ، ونواحيه الايجابية والسلبية ، من وجهة النظر الاسرائيلية . وذهب بعض المؤسسات الى وضع الخطط والمشاريع التي يمكن ان تبادر اسرائيل الى تنفيذها ، في حال التوصل الى اتفاق سلام مع مصر .

على الصعيد الرسمي ، اعلن يغئال هوروفيتس ، وزير الصناعة والتجارة والسياحة ، ان « مصر ليست وحدها المحتاجة الى السلام — بل ان حاجتنا اليه لا تقل عنها . وانا اجرؤ على القول ان وضعنا الاقتصادي يحتم السلام . فالنزوح عن البلد ، في السنة

الماضية ، كان بنسبة مماثلة للهجرة اليه . ونحن بحاجة الى السلام كحاجتنا الى الهواء » (معاريف ٧٨/١/٢) .

واعرب حايم كوبرسكي ، المدير العام لوزارة الداخلية ، عن امله باقتراب اليوم « الذي سيقوم فيه تعاون بين اسرائيل وجاراتها » ، حيث يشترك « خبراء من الدول المجاورة في الندوات والاجتماعات في اسرائيل ، ويشارك خبراء من اسرائيل في مؤتمرات دولية تعقد في الدول العربية » (دافار ٧٧/١٢/٢٠) .

ومن جهة اخرى ، حذر يحزقئيل فلومين ، نائب وزير المال ، من الاغراق في التفاؤل ، ولفت الانتباه الى مشكلات التعاون الاقتصادي ، في زمن السلم ، ك « طاقة العمل العربية الرخيصة ، والانخفاض في المساعدات الخارجية لاسرائيل ، وغير ذلك » . ولكن هذا ، لم يمنع فلومين ، من الكشف عن انه « ستتبلور قريبا خطة عمل في مجال التعاون الاقتصادي ، ستقدم الى الحكومة لاقرارها » ، والاشارة الى امكان التعاون مع مصر لاستغلال طاقة مياه الري ، ومد خط سكة حديد الى ايلات « نظرا الى توفر امكانات تطور العلاقات التجارية مع افريقيا وآسيا » (معاريف ٧٧/١٢/٢٨) .

وكان فلومين قد اعلن انه كلف فريقا من الخبراء في وزارته ، لدرس امكان حفر قناة مياه طولها ١٨٠ كلم ، تربط البحر الميت بالبحر الاحمر ، لحل « مشكلة النقل الى ايلات ، خصوصا نقل البوتاس والفوسفات وشحنه بالقوارب » (معاريف ٧٧/١٢/٢) .

وجاء في يديعوت احرونوت (٧٧/١٢/١٩) ان وزارة المال ، ورجال الصناعة يعدون « خرائط سلام » اقتصادية . كما أخذ بعض المؤسسات الاقتصادية يدرس السوق العربية . وبدأ افرايم دوفرات ، المستشار الاقتصادي لوزارة المال ، باعداد التقديرات الاولية للتأثير المتوقع للسلام في الاقتصاد . وعلى حد قوله ، يتركز البحث في دائرته على قسمين رئيسيين : ١ ـ مشاريع محددة قد تنفذ بتعاون مشترك بين اسرائيل والعرب . ٢ ـ تأثير السلام في الاقتصاد بكامله .

واضافت الصحيفة المذكورة (المصدر نفسه) ان ثمة مؤسسات اقتصادية اخرى تجري بحوثا شبيهة في « خطط تتعلق بالسوق الجديدة التي ستفتح امامها » . ومن ابرز المؤسسات التي تعد خططا للتعاون الاقتصادي « تاديران » للمعدات الكهربائية

والالكترونية ، ومؤسسة « تيعوس » للمنتوجات الصناعية ، كالادوات الطبية ومنتوجات البلاستيك ، ومؤسسة « اوسيم » للمواد الغذائية ، و « غيبور » للنسيج ، و « امكور » للمعدات الكهربائية ، وشركة المياه « تاهل » ، وبعض مؤسسات الهستدروت مثل « كور » ، و « سوليل بونيه » ، و « شيكون عوفديم » و « كلال » .

وقدم يعقوب مريدور ، احد مؤسسي حركة حيروت ، وصاحب احد الاساطيل البحرية ، « مشروعا بشأن التعاون الاقتصادي بين الدول العربية واسرائيل ، في حال التوصل الى السلام » . ووصف هذا المشروع بأنه « مشروع مارشال موسع » ، وقال عنه انه « مشروع اقتصادي من اجل تعمير الشرق الاوسط » .

ويقوم هذا المشروع ، على حد قول مريدور ، على اقامة صندوق برأس مال ١٥ مليار دولار في السنة لتمويل مشروعات « اقتصادية وقومية وعلمية وصحية وثقافية » . وتكون الولايات المتحدة المساهمة الكبرى في هذا المشروع ، ثم السوق الاوروبية المشتركة ، والبلاد الاسكندنافية ، ويهود العالم . وستكون مصر ، والاردن ، وسوريا ، واسرائيل ، الدول المستفيدة من هذا المشروع (معاريف ٧٧/١٢/٢٣) .

واعلن الحانان بيليس ، رئيس نقابة المهندسين ، ان « المركز الدولي للتعاون التقني » في اسرائيل ، « سيكون قادرا على مساعدة شعوب المنطقة » . واضاف ان المركز « مستعد للتعاون مع أية دولة عربية في المنطقة » . وقال ان الدول العربية تمتلك مناجم ومصادر طبيعية ضخمة ، وان اسرائيل تمتلك الخبرة والتكنولوجيا المتطورة . « والتعاون بين اسرائيل وجاراتها من شأنه ان يحدث المعجزات في الشرق الاوسط » (دافار ٧٧/١٢/٢٠) .

ولعل ابرز الدراسات المتعلقة بمستقبل التعاون الاقتصادي بين الدول العربية واسرائيل ، هي تلك التي أعدها الاستاذ اليعزر شيفر ، المدير العام لمصرف اسرائيل ، المتخصص باقتصاديات الدول العربية .

وقد عرض يسرائيل تومار (يديعوت احرونوت ٧٧/١٢/٢) الخطوط العريضة لابحاث الاستاذ شيفر التي بدأها منذ سنة ١٩٦٥ بتكليف من غولدا مئير . وبعد زيارة السادات القدس ، قرر مصرف

اسرائيل الكشف عن هذه الابحاث . وبدأ فريق من المصرف ، برئاسة مردخاي فرنكل ، مساعد مدير دائرة البحوث ، « العمل لاعادة النظر في التأثيرات الاقتصادية ، في حال فض النزاع بين الدول العربية واسرائيل » .

وعرض تومار ابرز الاستنتاجات التي توصل اليها الاستاذ شيفر في ابحاثه ، ونقل عنه قوله : « ان ميزانيات الدفاع هي المشكلة الاقتصادية الرئيسية لدول المنطقة » ، فهي تشكل ٢٥ ــ ٣٠ ٪ من الناتج القومي لكل من مصر واسرائيل . وبعد اقامة علاقات طبيعية بينهما « يمكن توجيه موارد تقدر بمليار دولار الى التنمية الاقتصادية » . واضاف انه « اذا امكن خفض النفقات الامنية لكل من مصر واسرائيل الى الثلث فقط ، سيصبح ممكنا زيادة التوظيفات في التنمية الاقتصادية ، في كلتا الدولتين ، بنسبة ٥٠ ٪ ، ومضاعفة ميزانية الانعاش الاجتماعي دفعة واحدة » . رتابع يقول : ان « انشاء علاقات تجارية باسرائيل سيساهم في تحسين الميزان التجاري للدول العربية » . وخلص شيفر من هذه النقطة الى « ان موقع اسرائيل الجغرافي يكسبها مركزا خاصا كبلد مرور للتجارة العربية (تجارة الترانزيت) . ذلك ان ميناءي حيفا واشدود قد يستخدمان منفذا الى البحر الابيض المتوسط ، خصوصا بالنسبة الى الاردن . كما ان الاتصال البري بين مصر والدول العربية الاربع الاخرى غير متاح الا عبر دولة اسرائيل ، ويعتبر ذا أهمية قصوى لنجاح السوق العربية المشتركة ، التي تسعى الدول العربية لانشائها » .

وتحدث الاستاذ شيفر عن مزايا اخرى للتعاون الاقتصادي بين الدول العربية واسرائيل ، كوضع التكنولوجيا والخبرات الاسرائيلية في خدمة الزراعة ، واستغلال الثروات الطبيعية ، واستغلال مصادر المياه ، ومشروعات طاقة كاقامة محطات قوى ذرية مشتركة ، ومشروعات نفط وغاز .

٢ ــ مركز ذري اقليمي : ومن أهم مجالات التعاون بين مصر واسرائيل التي أولتها الصحافة الاسرائيلية اهتماما خاصا ، في حال استتباب السلام هي ، موضوع اقامة مركز ذري اقليمي .

ففي مجال التعاون الذري ، يطرح الآن مشروع لاقامة محطة قوى ذرية مشتركة بين مصر واسرائيل . فقد اعلن اريئيل عميعاد ، المدير العام لشركة الكهرباء (هآرتس ٧٨/١/٣) ان شركته اخذت في

الآونة الاخيرة تعد « دراسة اولية عن تعيين مواقع في منطقة في العريش من اجل اقامة محطة قوى ذرية مشتركة بين اسرائيل ومصر ، من المحتمل ان تقام في المستقبل » . « واذا ما طلبت منا الجهات السياسية ذلك نستطيع التلبية » .

واقترح عالم الذرة الاسرائيلي ، شمعون يفتاح ، على حكومة اسرائيل « ان تدرس ، بصورة اساسية ، اقتراحا لاقامة مركز ذري مشترك بين اسرائيل ومصر في صحراء سيناء » . ويمكن ان يضم هذا المشروع « مفاعلات ذرية لانتاج الكهرباء ، ومرافق كبيرة لتحلية مياه البحر ، ومشروعا اقليميا لانتاج الوقود الذري » ، على غرار مشروع « ايزنهاور ــ شتراوس » . واقترح ان يقام في المرحلة الاولى مفاعلان نوويان يعملان باليورانيوم المغنى لانتاج ١٢٠٠ ميغاوات من الكهرباء . وبالامكان استخدامهما في تحلية مياه البحر ، على ان ينقل جزء من هذه المياه الى اسرائيل « لتحويل مشروع الاستاذ رعنان فايتس الى حقيقة ، وهو اقامة ١٧٠ مستوطنة جنوبي البلد . كما ينقل جزء من الكهرباء في المركز الاقليمي [المقترح] الى اسرائيل » . واضاف الاستاذ يفتاح ان بالامكان اقامة مشروع لانتاج الوقود الذري كجزء من المجمع الذري . وبحسب مشروع يفتاح سيضم المركز « تكنولوجيا ذرية ، وخبرة اسرائيل وتجاربها الوفيرة في وسائل تحلية مياه البحر ومرافقها ، والزراعة شبه الاستوائية ، وتخطيطا اقليميا شاملا » . وعلى حد قوله : ان « اقامة مثل هذا المركز ستربط مصر باسرائيل مدة ٣٠ سنة على الاقل في مجال التعاون ، حيث ان هذه هي المدة الزمنية المعقولة لنشاط مفاعل ذري » (معاريف ٧٧/١٢/٩) .

وفي رأي الاستاذ يوسف روم ، عضو الكنيست ، والحائز على جائزة اسرائيل للتكنولوجيا والهندسة التطبيقية ، وعميد كلية الهندسة الجوية في التخنيون ، ان « سيناء يجب ان تتحول الى جسر يربط بين الشعبين بتعاون اقتصادي وتكنولوجي . ويجب ان تكون اعمدة هذا الجسر : مشروعات مشتركة « في مجالي الذرة والنفط » .

واضاف الاستاذ روم : « ان وجهة نظري هذه المرة سياسية . انني انظر الى سيناء بأنها تشكل مصلحة اسرائيلية ــ مصرية مشتركة ، حيث ان الحقائق التكنولوجية والاقتصادية التي ستتعين

فيها ، ستؤثر بصورة حاسمة في الناحية السياسية للمشكلة » .

واقترح الاستاذ روم ان تقوم حول مشروع المجمع الذري المقترح « مشروعات زراعية وصناعية ، تكون لمصلحة الطرفين » (معاريف ٧٧/١٢/٢٩) .

٣ ـ **النفط** : ويعتبر يوسف روم ، في المقال المشار اليه آنفا ، ان العمود الثاني « لجسر السلام » يقوم على مشروعات النفط المشتركة في خليج السويس . « وبالامكان تعيين كيفية ضمان تزويد اسرائيل بالنفط وحجمه خلال المفاوضات بيننا وبين مصر » . وبالامكان ان تضم هذه المشروعات ، بالاضافة الى « مدينة مفاعلات صناعية » ، اقامة « مدينة للصناعة البترو ـ كيماوية المشتركة بين اسرائيل ومصر » . وبالامكان ان تشكل هذه المشروعات على حد قوله « اساسا لسوق مشتركة في الشرق الاوسط » .

وقد قدم موشيه شفرير ، الخبير الجيولوجي ، ورئيس اللجنة التي كانت تشرف على ابو رديس ، مشروعا الى رئيس الحكومة الاسرائيلية لاستغلال حقل النفط الذي تم اكتشافه في خليج السويس ، ضمن اطار التعاون الاقتصادي بين مصر واسرائيل . وقال في مذكرته لمناحم بيغن : ان هذا الحقل « قد يصبح ، بفضل هذا التعاون ، مصدر النفط الثاني من حيث الاهمية في الشرق الاوسط بعد الخليج الفارسي » (دافار ٧٧/١٢/١١) .

ومن جهة اخرى اعلن يتسحاق موداعي ، وزير الطاقة والتجهيزات : ا ناسرائيل « لن تتردد في التضحية بحقول البترول في الطور من اجل السلام الحقيقي » . واضاف الوزير انه على الرغم من مرور شهرين فقط على اكتشاف النفط في السويس « انقض علينا غضب السلام » . ولكنه استدرك قائلا : « ان السلام افضل من النفط » (معاريف ٧٧/١٢/٢٥) .

وفي هذا المجال ايضا ، افادت يديعوت احرونوت (٧٨/١/١) بأن مديري شركتين اميركيتين للتنقيب عن البترول ، هما شركة « نفطون » ، وشركة « ويسترن دازرت » وصلا الى اسرائيل لاجراء محادثات مع وزير الطاقة « للاطلاع على ما سيؤول اليه وضعهما في حال اعادة الاراضي التي يجري فيها التنقيب عن النفط » .

٤ ـ **الثروات الطبيعية** : واهتمت الاوساط الاقتصادية الاسرائيلية ايضا بامكان استغلال الثروات الطبيعية في البلاد

العربية ، ضمن اطار التعاون الاقتصادي المحتمل . واقترح موشيه شفرير ، في المذكرة التي رفعها الى رئيس الحكومة ، والمشار اليها آنفا ، اقامة « تعاون اسرائيلي ـ مصري لاستغلال الثروات الطبيعية في سيناء » . وقال شفرير انه « بالامكان ضخ كميات هائلة من المياه الجوفية العميقة في وادي تسين ، وتوطين شبه جزيرة سيناء بلاجئين فلسطينيين ومستوطنين يهود » . وفي رأيه ان ثمة ثروات طبيعية في سيناء بالامكان استغلالها ، كالفوسفات والرمل الزجاجي والجبس والفحم .

وفي هذا المجال ايضا كتب دافيد هوروفيتس في دافار (٢/١/ ٧٨) ان اسرائيل تستطيع ضمن اطار التعاون مع جاراتها « استغلال البوتاس والبروم في البحر الميت ، واستخراج الفوسفات من النقب ... ومن المرجح ان سيناء تحتوي على ثروات معدنية ، سيكون لاستغلالها مع مصر مستقبل باهر » . وكذلك بالامكان التعاون مع الاردن لاستغلال ثروات البحر الميت . واعتبر هوروفيتس ان هناك « مواد خام مهملة » في البلاد العربية . وبواسطة تطور التجارة بينها وبين اسرائيل بالامكان اقامة « مشاريع مشتركة تندمج فيها الثروات الطبيعية ، والخبرة ، ورؤوس الاموال » .

٥ ـ **الاستثمارات** : وتعلق الاوساط الاسرائيلية آمالا على زيادة الاستثمارات في اسرائيل في ظل المناخ السلمي في المنطقة . فقد اعلن سمحا ارليخ ، وزير المال الاسرائيلي ، ان « زيارة السادات خلقت جوا من الهدوء في الشرق الاوسط وزادت من الثقة بالاستثمارات في اسرائيل » (يديعوت احرونوت ٧٧/١٢/١) .

واضاف ارليخ : ان « هذه السنة هي سنة حرجة بالنسبة الى ميزانية الدولة . فاذا كان يترتب علينا ان ندفع ٦٠ مليار ليرة من الديون ، والثلث مخصص لنفقات الامن ، فانك لا تضع الميزانية بل ان الميزانية تفرض نفسها عليك » . وقال ان من المستحيل تجاهل ان الرئيس السادات « يساعدنا » ، لأن « نقل الاقتصاد من اسلوب الى آخر يقتضي هدوءا أمنيا . فالمناخ العام من الهدوء في الشرق الاوسط يخلق ثقة ، وبدأنا نشعر باهتمام في العالم الواسع في مجال الاستثمارات » (معاريف ٧٧/١٢/١) .

٦ ـ **السياحة** : وافاد حبيب كنعان (هآرتس ٧٧/١٢/٩) ان اتحاد وكلاء السفر والسياحة في اسرائيل ارسل طلبا الى يغئيل

هوروفيتس ، وزير الصناعة والتجارة والسياحة ، « لدرس امكان تسيير حركة سياحية فورية بين اسرائيل ومصر . وارسل وكلاء سفر مصريون طلبا مماثلا الى الحكومة المصرية » . ويتوقع يوسف فايس ، رئيس الاتحاد الاسرائيلي ، « ثلاثة امكانات للسفر الى مصر ، بالقطار ، وبالطيران المباشر ، ورحلات مشتركة عن طريق قبرص » .

وقال دافيد هوروفيتس (دافار ٧٨/١/٢) ان « اسرائيل تحولت الى بلد سياحي متطور . وتعاون اسرائيل مع الدول المجاورة ، الغنية ايضا بمعالم جذابة للسياحة ، سيوفر لها المزيد من التشجيع في هذا المجال . وبامكان اسرائيل ايضا ان تشكل عاملا اقتصاديا مخصبا ومربحا ... زد على ذلك ان اسرائيل تشكل مركزا طبيا رفيع المستوى يؤمه الناس للمعالجة من دول مثل ايران ، ودول اخرى بينها دول عربية » .

وطالب حاييم شيف ، رئيس اتحاد الفنادق ، باقناع الوزراء الاقتصاديين باقامة كازينو للسياح ومرسى لليخوت في شرم الشيخ لتشجيع السياحة فيه (دافار ٧٧/١٢/١١) .

٧ ـ « هموم » التعاون الاقتصادي : بالاضافة الى المزايا التي تتوخى الاوساط الاسرائيلية الحصول عليها من احتمالات التعاون الاقتصادي بين الدول العربية واسرائيل ، تحدث البعض عن النواحي السلبية والهموم التي قد يجلبها هذا التعاون لاسرائيل .

ويعتقد يروحام ميشل ، السكرتير العام للهستدروت ، انه حتى في حال تحقيق السلام « سيعاد طرح المشكلات الاقتصادية ، لأنه خلال الصراع على السلام ، تحتل المساواة الاجتماعية قيمة مساوية في أهميتها لقيمة الامن . وحتى عندما نحظى بالسلام ، سيطرح السؤال : في أية دولة سنعيش ، في دولة اغنياء ام في دولة فقراء ، ام في دولة قائمة على العدالة الاجتماعية » (معاريف ٢٣/ ٧٧/١١) .

وافاد شمعون ربا بورت (معاريف ٧٧/١٢/١٩) ان شركات الملاحة الاسرائيلية ، « التي تمر في ذروة ازمة خطرة » ، تنظر بقلق الى مصيرها في حال رفع المقاطعة العربية جزئيا . « عندها ستصاب شركات الملاحة بضربة سيكون من الصعب النهوض منها » . واضاف ربا بورت ان شركات الملاحة الاسرائيلية ترعرعت في ظل المقاطعة

العربية ، وعملت في جو من انعدام المنافسة « بسبب مخاوف شركات الملاحة العالمية من ادخال سفنها الى الموانىء الاسرائيلية » .

وناقش يوفال اليتسور (معاريف ٧٧/١٢/٣٠) مسألة تدفق الايدي العاملة المصرية الى اسرائيل ، في حال تحقيق السلام ، وحذر من انتقال عمال من مصر ومن بلاد عربية اخرى الى اسرائيل ، لأن ذلك « سيشكل خطرا على طابع المجتمع الاسرائيلي » .

واضاف انه سينشأ خطر على الامن ، لأن العمال المصريين سيشكلون « طابورا خامسا » الامر الذي سيتطلب « حراسة وحذرا غير اعتياديين » .

التّجمّع العُمّالي
(المعراخ)

مشروع آلون

أ) الارضية السياسية

في شهر تموز (يوليو) ١٩٦٧ ، أي بعد شهر فقط من حرب حزيران (١٩٦٧) ، طرح الوزير يغئال آلون ، على حكومته ، مشروعاً ، مبلورا الى حد ما ، للتسوية مع الاردن ، وذلك فيما يتعلق بالمناطق المحتلة من فلسطين ذلك العام ، ثم الحقه بمقترحات تتعلق بسيناء والجولان فيما بعد . فكان آلون بذلك ، اول وزير اسرائيلي يطرح تصورا متكاملا الى حد ما ، للتسوية في المنطقة من وجهة نظر اسرائيلية . وقد عرف المشروع باسم آلون ، وحظي بشهرة واسعة في وسائل الاعلام المحلية والدولية . وعلى الرغم من انه لم يناقش قط في اي اطار حكومي او حزبي ، ولم يحصل ان تبناه جسم كهذا بشكل صريح ، فقد ظل اساسا لسياسة حكومة « المعراخ » في المناطق المحتلة ، وورقة عمل رئيسية في مناقشات تلك الحكومة بشأن المناطق ومشاريعها للتسوية فيها . وهكذا كان مشروع آلون ، ولا يزال ، مشروعا حيا ، جرت عليه بعض التعديلات ، الا انه ظل في جوهره كما طرح في البداية .

وكان مما دفع آلون الى وضع مشروعه ، بعد الحرب مباشرة ، علمه ان حكومته ، بعد حرب حزيران (يونيو) ، لم يكن لديها قرار واضح بشأن المناطق المحتلة ، وانها بتركيبها القائم آنذاك ، كانت عاجزة عن بلورة مثل هذا القرار ، لأنها كانت حكومة « تجمع قومي » ، بمشاركة حيروت ، الذي كان يرفع شعار « ولا شبر واحد » . وكان آلون يطمح الى استغلال مركز اسرائيل القوي ، بعد الحرب ، لانجاز تسوية تضمن لاسرائيل « الحد الاقصى من الارض

والحد الادنـى مـن العـرب » ، انسجاما مـع تصوره لاسرائيل الصهيونية . وكذلك ، كان آلون يخشى ، اذا لم تبادر اسرائيل الى طرح مشروع للتسوية ، ان تقوم بذلك اطراف اخرى معنية ، وربما جاءت مبادرة كهذه على عكس ما تتمناه اسرائيل .

وكان يرمي آلون ، من طرح المشروع ، الى التأثير في موقف الولايات المتحدة ، وتوجيه افكار صانعي القرار الاميركي باتجاه الحل المرغوب لاسرائيل ، عـن طريق تقديـم مقترحات وآراء في شكل التسوية . واراد آلون ان تسرع حكومة اسرائيل في تبني مشروعه ، استباقا لما قد تتوصل اليه الولايات المتحدة مـن تفاهم مـع الاتحاد السوفياتي بشأن مبادىء حل النزاع في الشرق الاوسط . وكان آلون يقدر ان مركز الاتحاد السوفياتي في المنطقة قد ضعف بعد الحرب ، وان ذلك ، بالاضافة الى حالة الارتباك التي تسود العالم العربي ، يتيح الفرصة لاسرائيل لتثبيت عدد من المبادىء الاساسية للتسوية ، كما يفسح المجال امامها لخلق عدد مـن الوقائع على الارض التي يرى آلون أهميتها لاسرائيل ، تمهيدا لضمها في اتفاق السلام المتوقع . وظن آلون ان طرح المشروع ، وبدء المفاوضات على اساسه ، يقطع الطريق على الاتحاد السوفياتي لترميم مواقعه بعد الحرب ، كمـا يصرف انظار الدول العربية عـن محاولة الاعداد العسكري لاستئناف الصراع المسلح مع اسرائيل . وقدر آلون ان الوضع الجديد بعد الحرب يسمح بحل القضية الفلسطينية وفقا للمنطلقات الصهيونية .

وعلى أي حال ، فان آلون لم يحقق اهدافه من مشروعه . اذ لم يكن العرب ، خلافا لتوقعاته وتطلعات آخرين معه ، رغم الهزيمة ، مستعدين لتسوية بعد الحرب ، تفرض فيها اسرائيل شروطها من موقع الهيمنة السياسية والعسكرية . هذا من ناحية ، ومن الاخرى فان الحكومة التـي كـان آلـون وزيرا فيها ، حكومة « التجمع القومي » ، بالاشتراك مع حيروت بزعامة بيغن ، ناهيك عن الخلافات في وجهات النظر داخل زعامة « المعراخ » نفسه ، لم يكن في وسعها ان تبقى متماسكة ، الا من خلال « قرار اللاقرار » بشأن المناطق المحتلة والتسوية . وكذلك فقد ساد اسرائيل بعد الحرب ، جو من الشعور بالقوة الذاتية والثقة بها ، وبأن الزمن يعمل لصالحها ، ولذا فلا مبرر للالحاح على اتخاذ قرار التسوية . هذا طبعا بالاضافة

الى خبرة اسرائيل في سياسة استغلال الوقت لخلق وقائع جديدة ، تصبح مع الزمن منطلقا لمواقفها السياسية . اما آلون فكان يرى ضرورة ان يكـون لاسرائيل مشروع للتسوية ، تطرحـه اساسا للمفاوضات في اتفاق سلام شامل او جزئي ، وفي حالة رفضه ، او فشل المفاوضات ، يتحمل الجانب العربي مسؤولية ذلك .

وفي عام ١٩٧٠ ، اتخـذ آلـون موقفا ايجابيا مـن المبادرة الاميركية ، المتمثلة في مشروع روجرز ، الذي تسبب بفرط عقد حكومة « التجمع القومي » ، نظرا الى ان حيروت رفضت المشروع بشكل قاطع . اما آلون فقد دعا حكومته الى التجاوب مع المبادرة ، على الرغم من انه لم يكن يقبل المشروع بشكله المطروح ، وعلى الرغم من ضآلة امله بالتوصل الى تسوية على أساسه . ومع ذلك ، أراد آلون ان تنتهز حكومته الفرصة وتظهر رغبتها في « السلام » ، درءا لأي نقد داخلي ، خصوصا وان المبادرة جاءت علـى خلفية حرب الاستنزاف ، وما رافقها من تذمر داخلي من جراء عدد الاصابات فيها . وكذلك اراد آلون تحاشي الصدام مع الادارة الاميركية ، والظهور بمظهر المتصلب امام الرأي العام العالمي ، والاميركي بشكل خاص . وذهب الى ان التسوية يجب ان تقوم على اساس الحل الاقليمي الوسط ، دون العودة الى حدود ما قبل الحرب ، او القبول « بالتعديلات الطفيفة » ، التي يقترحها روجرز ، ولكن مع رفض الموقف الاسرائيلي القاضي بضم جميع المناطق الى اسرائيل .

وبعد « ايلول الاسود » عام ١٩٧٠ ، اعتقد آلون بأنه قضي على الثورة الفلسطينية ، فزاد موقفه وضوحا وصراحة باعادة المناطق المأهولة بالسكان العرب الفلسطينيين ، من الضفة والقطاع ، الى الاردن ، وبضم ما تبقى ، وهو يتراوح بين ٢٠ ــ ٢٥ ٪ من المناطق المحتلة عام ١٩٦٧ . وبالمقارنة مع وزراء آخرين نافذين في الحكومة الاسرائيلية ، يعتبر آلون اقلهم رغبة في ضم مناطق جديدة ، فيما خلا بنحاس سابير ، الذي كان يخشى المسألة الديمغرافية ، ويدعو الى اعادة جميع المناطق الـى الاردن . امـا بقية الوزراء ، ومنهم يسرائيل غليلي ، وموشيه دايان ، وغولدا مئير ، فقد كانوا جميعا اكثر غموضا في مواقفهم ، التي لم تتبلور كمشاريع وانما بقيت في صورة مبادىء عامة ، وكانوا جميعا اكثر ميلا الى الضم . وتميزت مواقف غليلي ومئير بقربها ، وانفرد دايان بموقف الضم الفعلي دون

الاعلان الرسمي عن ذلك . وقد استطاع دايان ، كونه وزير الدفاع ، والمسؤول المباشر عن المناطق المحتلة ، ان يقوم بعدد من الخطوات المؤدية الى الحاق الضفة والقطاع باسرائيل اقتصاديا وسياسيا . اما المشاريع الحكومية المبرمجة ، الاستيطان وغيره ، فقد انحصر تنفيذها في اطار مشروع آلون ، الذي تمسك بمشروعه داخل الحكومة باصرار . وهكذا تمحور الخلاف بشأن المناطق ، داخل الحكومة ، بين آلون ودايان ، في حين تراوحت مواقف بقية الوزراء بينهما . وطبعا ، كان دايان اقرب بمواقفه الى المعارضة ، الى الليكود الذي يتزعمه بيغن ، وهذا ما كان يعطي دايان وزنا كبيرا داخل الحكومة .

وفي الفترة ما بين ايلول (سبتمبر) ١٩٧٢ ونيسان (ابريل) ١٩٧٣ ، اجرت سكرتيرية حزب العمل الحاكم في اسرائيل نقاشا علنيا شاملا لمسألة المناطق المحتلة ، ابدى فيه معظم قادة الحزب اراءهم في مستقبلها والسياسات الراهنة فيها . وكان هذا الموضوع مدار نقاش في اسرائيل منذ مدة طويلة ، الا انه اشتد في ذلك الوقت بسبب الاستعداد للانتخابات القادمة ، ووضع البرنامج الانتخابي للحزب ، وتشكيل قوائم المرشحين ، على خلفية الصراع القائم على السلطة هناك من جهة ، ولمواجهة احتمال ان تبعث اميركا مبادرتها السياسية لايجاد تسوية في المنطقة من جهة ثانية . (انظر نص المناقشات في مكان آخر من هذا الكتاب) .

وفي تلك المناقشات ، دعا آلون الى استغلال الظرف الذي تمر به المنطقة لخلق حقائق ثابتة ، تقرر شكل السلام الذي تريده اسرائيل ، سواء من الناحية الاقليمية ام من ناحية شبكة العلاقات بسكان المناطق المحتلة او الدول العربية المجاورة ، وقال : « يجب ان نعزز الاستيطان في المناطق ، في القطاعات المعدة لذلك ، وعلينا ان نستمر في تطوير شبكة علاقاتنا الاقتصادية وغيرها بسكان الضفة والقطاع ، لكن علينا ايضا ان نميز جيدا بالنسبة الى الاخطار المترتبة على هذا الوضع الموقت » (نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، السنة الثانية ١٩٧٢ ص ٦٧١) . وشن آلون هجوما عنيفا على دايان بسبب « فكرته الغريبة » الداعية الى الاحتفاظ بالحكم الاسرائيلي في المناطق المحتلة ، مع سلب سكانها حقوقهم السياسية واعتبارهم مواطنين اردنيين ، وقال : « انه لا يمكن ان نحصل على

السلام ... وكذلك على المناطق ، لكن يجب الا يخدع احد نفسه بأننا نستطيع الحصول على السلام من خلال التنازل عن كل المناطق » (المصدر نفسه) .

واوردت صحيفة دافار (١٠/١١/٧٢) عن آلون ما يلي : « ان نائب رئيسة الحكومة أيد فكرة الاتحاد الفدرالي الاردني — الفلسطيني ، مع تحفظ مطلق [من مشروع الملك حسين] . وقال ان هذه « الفكرة » قد تصلح نموذجا لحل عادل لهذه المشكلة . ولقد اظهر آلون في اقواله ايضا موقفا ايجابيا من الكيان الفلسطيني ، وقال انه « ينتمي الى الذين يعتقدون ان الظروف التاريخية تساعد على تكوينه ، حتى اذا لم تكن له جذور عميقة في التاريخ » . واضاف « ان هناك اساسا معقولا للافتراض انه في ظروف معينة قد يصبح الجمهور الفلسطيني ، اذا لم نتجاهل وجوده ومشكلاته ، عنصرا مهما في الطريق الى السلام » . ومع ذلك ، اشار آلون الى انه يوجد حاليا وطن قومي للجمهور الفلسطيني في شرق الاردن . ولكن ، بحسب رأيه ، من مصلحة اسرائيل « ان تصل الى تسوية تستجيب لحاجاتنا وتحل ، بصورة مرضية ، ضائقة السكان الفلسطينيين السياسية ضمن تلك المجالات التي نستطيع الاتفاق عليها » (المصدر نفسه) .

وفي تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٦ ، نشر آلون مقالا في مجلة « فورن افيرز » الاميركية ، اثار بعض الضجة في اسرائيل ، ورد آلون على منتقديه مدعيا ان المقال يمثل رأيه الشخصي ، وانه على أي حال ، نشره لما رأى فيه من أهمية اعلامية دعاوية . وقد جاء المقال بعد فترة طويلة كان آلون فيها وزيرا نافذا في الحكومة الاسرائيلية ، وملتزما بالمشاريع الرسمية التي طرحتها تلك الحكومة ، سواء في وثيقة غليلي ، ام في وثيقة المبادىء الاربعة عشر (سيرد نص هاتين الوثيقتين في هذا الكتاب) . كما كان احد الوزراء الثلاثة في الفريق الاسرائيلي الذي ادار عملية المفاوضات في التسوية السياسية بعد حرب تشرين ، الى جانب رئيس الحكومة ، يتسحاق رابين ، ووزير الدفاع ، شمعون بيريس ، كونه هو وزيرا للخارجية . وعرض آلون ، في مقاله ، موازين القوى في المنطقة ، وما يراه ضرورات امنية لاسرائيل ، واقترح مقابل تحقيق السلام ، ان تتخلى اسرائيل عن معظم الضفة الغربية . وحفاظا على الطابع اليهودي للدولة ، دعا

آلون الى تحاشي ضم المزيد من المناطق المأهولة بالعرب الى اسرائيل . واكد على اهمية التعديلات ذات القيمة الاستراتيجية على الحدود ، بحيث تشكل تلك التعديلات حزاما امنيا حول المناطق العربية في الضفة الغربية ، بما في ذلك شريط على طول نهر الاردن ، من جبل جلبوع في الشمال ، وحتى صحراء النقب في الجنوب . واكد آلون اهمية ان تبقى القدس موحدة وعاصمة لاسرائيل . واشار الى ان غزة يمكن ان تضم الى الدولة الاردنية – الفلسطينية ، وترتبط بالضفة بممر بري . اما في الجولان ، فيرى آلون ضرورة الاحتفاظ بالهضبة لضرورات امن المستوطنات في الجليل ، وكذلك للسيطرة على منابع نهر الاردن . وبالنسبة الى سيناء ، دعا آلون الى الاحتفاظ بمشارف رفح ، جنوبي غزة ، وكذلك بمناطق ابو عجيلة ، القسيمة ، الكنتيلة ، مع طريق بري يربطها بشرم الشيخ . ورفض آلون فكرة الضمانات الدولية كبديل للتعديلات في الحدود ، وأكد على اهمية تجريد مناطق واسعة من السلاح ، خصوصا في سيناء والضفة الغربية وقطاع غزة .

ب) النص الكامل للمشروع

« فيما يلي النقاط الرئيسية من « مشروع آلون » ، كما عرض في اجتماع مغلق ، في وقت قريب من تقديمه الى الحكومة (١) .

أ – اقترح ان تصر اسرائيل على ان حدودها الشرقية يجب ان تكون نهر الاردن ، وخطاً يقطع البحر الميت في منتصفه بكل طوله ، وان تبقى حدود الانتداب ، على طول وادي عربة ، على ما كانت عليه قبل حرب الايام الستة .

ب – من اجل انشاء نظام دفاعي متين من جهة ، وتحقيق وحدة اراضي البلاد وتأمينها من ناحية جغرافية استراتيجية من جهة اخرى ، علينا ان نضم الى الدولة ، كجزء لا يتجزأ من سيادتها ، المناطق التالية :

١ – شريط يتراوح عرضه ما بين ١٠ – ١٥ كيلو مترا تقريبا ، على امتداد غور الاردن ، من غور بيسان وحتى شمالي البحر الميت ، على ان يشمل حدا أدنى من السكان العرب .

(١) ترجم النص عن كتاب **يروحام كوهين** ، « **مشروع آلون** » ، الكيبوتس الموحد ، اسرائيل ، ١٩٧٢ ، ص ١٧١ – ١٨٩ . (بالعبرية) .

٢ – ضم شريط عرضه بضعة كيلومترات ، تجري دراسته على الطبيعة ، من شمالي طريق المواصلات بين القدس والبحر الميت ، بحيث يتصل ، في مكان ما ، مع المنطقة الواقعة شمالي طريق – عطروت – بيت حورون – اللطرون ، بما في ذلك منطقة اللطرون .

٣ – بالنسبة الى جبل الخليل ، وصحراء يهودا ، يجب دراسة احتمالين : ضم جبل الخليل بسكانه ؛ او ضم صحراء يهودا على الاقل ، من مشارف الخليل الشرقية وحتى البحر الميت والنقب .

٤ – ومن اجل تجنب ضم عدد كبير من السكان العرب ، يجب النظر في امكان الاكتفاء بضم صحراء يهودا فقط مع تعديلات أقل في الحدود ، مثل غوش عتسيون وجنوبي جبل الخليل .

ج – يجب ان تقام في تلك المناطق التي ذكرتها ، وبأسرع ما يمكن ، مستوطنات ريفية ومدينية ، وقواعد عسكرية دائمة وفق متطلبات الامن .

د – يجب ان تقام في شرقي القدس ضواح بلدية مأهولة بالسكان اليهود ، بالاضافة الى الاسراع في اعادة تعمير الحي اليهودي في البلدة القديمة وتأهيله .

هـ – علينا ان نبادر الى اقامة روابط مع زعماء وشخصيات من سكان الضفة الغربية ، لكي نطلع على مدى استعدادهم ، ولتشجيعهم ، على اقامة اطار حكم ذاتي في المناطق التي لن تكون تحت السيادة الاسرائيلية . ويمكن ان يكون اطار الحكم الذاتي مرتبطا باسرائيل . ويمكن ان يتمثل هذا الارتباط بوجود اطار اقتصادي مشترك ، ومعاهدة دفاع مشترك ، تعاون تقني وعلمي ، اتفاقات ثقافية ، وايجاد حل مشترك لتوطين لاجئي قطاع غزة في الضفة الغربية . ومن الواضح انه سيترتب على الحكومة ، ان تبادر الى اعداد خطة عامة وشاملة ، وبعيدة المدى ، لحل مشكلة اللاجئين ، التي هي مشكلة مؤلمة وغير قابلة لحل كامل الا على اساس تعاون اقليمي يتمتع بمساعدات دولية .

والى ان يتم التوصل الى التعاون الكامل ، يتوجب على حكومة اسرائيل ان تقدم على اقامة عدة قرى نموذجية للاجئين في الضفة

الغربية وربما في سيناء ايضا .

ان هذا الامر ضروري لسببين : من اجل التعلم من التجربة ، ومن اجل اظهار حسن النية ايضا ، والتدليل على استعدادنا للالتزام بحل المشكلة بطريق بناء . وهذا الامر ضروري سواء من ناحية انسانية ام من ناحية سياسية .

ز ــ يتوجب على اسرائيل ان تضم قطاع غزة بسكانه الاصليين ، أي أولئك الذين كانوا يعيشون فيه قبل عام ١٩٤٨ . اما بالنسبة الى اللاجئين الذين لم يتم استيعابهم في قطاع غزة ، لاسباب اقتصادية واجتماعية وغيرها ، فهؤلاء يجب توطينهم ، في رأيي ، وكما ذكرت ، في الضفة الغربية ، وفي منطقة العريش وفق اختيارهم . ويتوجب على الامم المتحدة الاستمرار في العناية باللاجئين ، في حين تتولى اسرائيل المعالجة الكاملة لشؤون السكان الدائمين . وبالطبع فان تنفيذ مثل هذا المشروع يتطلب وقتا ، ولذلك لا يضم القطاع الى الدولة ، في هذه الاثناء ، بصورة قانونية .

ح ــ ان وضع خطوط الحدود الدقيقة ، يتم بالطبع بعد سماع رأي رئيس هيئة الاركان .

ط ــ ويجب ان تقام ، في رأيي ، وبأسرع وقت ممكن ، سلطة عليا لمعالجة مشكلات المناطق المحتفظ بها واللاجئين في نطاق دائرة رئيس الحكومة .

والآن أورد التعليلات الاساسية للمشروع :

أ ــ من اجل الحسم الفوري ، بشأن تقرير المستقبل السياسي للضفة الغربية وقطاع غزة :

١ ــ ان عدم تحديد موقف من جانب حكومة اسرائيل ، لا يعني عدم تحديد مواقف في مراكز قوى اخرى ، صديقة ومعادية ، ومن المرغوب فيه من ناحية سياسية ، ان يعرف صانعو السياسة في الدول الصديقة ، وعلى رأسها الولايات المتحدة ، نوايانا ، قبل أن يتوصلوا الى استنتاجات عامة قد لا تكون لمصلحتنا . واذا كان لا بد من خلافات في الرأي ، بيننا وبين واشنطن ، بشأن مستقبل المناطق التي نحتفظ بها ، فمن الافضل ان تنشب هذه الخلافات من خلال اعتراضهم على سياستنا ، وليس نتيجة اعتراضنا على

آراء متبلورة لديهم ، لئلا تختلط مشكلة الهيبة في مجمل الاعتبارات . ينبغي ان نستخلص العبرة من تأجيل القرار في حينه ، بشأن توحيد القدس . فلو قررنا توحيد العاصمة بعد بضعة ايام من تحرير القدس الشرقية ، وحققنا التوحيد ، نظريا وعمليا ، بعد ايام معدودة من توقف النيران ، فلربما لم يكن هناك مجال لتبلور جبهة بهذا الاتساع ضد هذا العمل العادل ، ولما اعتبرت الولايات المتحدة نفسها مخدوعة ، ولما كانت عملية التوحيد الاستفزازية تقع بالذات عشية التصويت في الدورة الطارئة للامم المتحدة .

وبامكاننا ان نؤثر ، الى حد لا بأس فيه ، على سير اتخاذ القرارات الحاسمة ، باتجاه ايجابي ، في واشنطن ، ولندن ، وعواصم اخرى . ان الرأي العام في الولايات المتحدة هو الى جانبنا ، الى حد كبير . فموعد الانتخابات لا يزال بعيدا ، الى حد يكفي لمنحنا مهلة كبيرة ، للقيام بنشاط اكثر اكتمالا وتماسكا ، ولكنه قريب لكون الاحزاب المتنافسة ، وخصوصا المرشحين اللذين سيتنافسان في الانتخابات على كرسي الرئاسة ، سيضطران الى ان يأخذا في اعتبارهما ، الرأي العام المتعاطف ، في غالبيته ، مع اسرائيل . ومن المجدي ايضا ان نبكر في قراراتنا قبل ان تتوصل واشنطن وموسكو الى أية تسوية قد تكون على حسابنا ايضا ، كاحتمال متوقع .

٢ ــ ان التطورات الفكرية والنفسية والسياسية في صفوف السكان العرب ، في المناطق المحتفظ بها ، تستلزم هي ايضا عدم المضي في تأجيل تحديد السياسة الاسرائيلية نحوهم ، ونحو الاراضي التي يقيمون عليها ، فهم يستيقظون رويدا رويدا من صدمة هزيمتهم . كما ان خيبة املهم من زعماء الدول العربية قد تتلاشى تدريجا ، وقد تحل محل الخيبة واليأس ، اللذين أصيبا بهما في الاسابيع الاولى لانتصارنا ، آمال خادعة جديدة بارجاع اسرائيل الى حدودها السابقة . زد على ذلك ، فانه من خلال استخلاص العبرة من مصير اولئك العرب من قطاع غزة ،

الذين تعاونوا معنا في ١٩٥٦ ـ ١٩٥٧ ، والذين تخلت عنهم اسرائيل في أعقاب انسحابها من شبه جزيرة سيناء وقطاع غزة ، وعاقبتهم السلطات المصرية ، فمن المتوقع ان ترتدع شخصيات رئيسية في المناطق المحتفظ بها عن التعاون معنا ، ما دامت غير مقتنعة بأن لنا سياسة واضحة ، واننا مصممون على تحقيقها ، رغم الصعوبات المتوقعة في الساحة الدولية ، فكيف يمكنهم معرفة سياستنا ، ما دامت غير واضحة لنا نحن ؟

٣ ـ ومن ناحية هيبة الحكومة ايضا ، فانه من المستحسن ان نصل الى امور متفق عليها بالسرعة الممكنة . فالجمهور الاسرائيلي ، الذي يظهر يقظة صحية ، يريد ان يعرف نية الحكومة . في حين ان ظاهرة عدم الوضوح ازاء الوضع ، تظهر الحكومة امام الجمهور الاسرائيلي والعالم الواسع ، وكأنها واقعة في الارتباك الى حد المساس بهيبتها واهليتها بلا مبرر . وفي هذه الاثناء ، يعم الجمهور الاسرائيلي ارتباك لا يسهم في مناعة الشعب ووحدته الضروريتين جدا في النضال المستمر والصعب الذي قد نخوضه لفترة طويلة .

٤ ـ ان القرارات التي اتخذت بشأن توحيد القدس فقط ، واعادة من يرغب من اللاجئين ، وكذلك امتناع اسرائيل من اقامة مستوطنات في مناطق خلف حدود اسرائيل عشية الحرب ـ لا يمكن الا ان تفسر في العالم الكبير ، والعالم العربي ، ولدى السكان في المناطق المحتفظ بها ، والجمهور الاسرائيلي ، وكأننا نسلم ، او مستعدون للتسليم على الاقل ، بالتخلي عن جميع الاراضي . وان مثل هذا الادراك ، اذا ما تأصل في الاوساط المعنية ، في موضوع على هذه الدرجة من الاهمية ، من شأنه ان يصبح عبئا علينا في المستقبل . واذا ما أردنا الاحتفاظ بها بصورة أو بأخرى ، فان هذا الامر سيعتبر خطوة متصلبة ومفاجئة ، اكثر مما هو في الحقيقة . واذا ما اتخذ قرار باعادة الضفة ، او قسمها الاكبر ، الى المملكة الاردنية ، فسنجد انفسنا في مركز مساومة ضعيف .

ان القرارات وتعيين حقائق ، لازمة لنا ايضا ، لكي نضمن لانفسنا ما سنرغب ضمانه ، وايضا كمواقف مساومة في المفاوضات فيما لو بدات بيننا وبين اية جهة معنية .

ويبدو لي اذاً ، اننا تأخرنا كثيرا ، ولا يجوز تأجيل قرارنا اكثر من ذلك . وسأبحث في شبه جزيرة سيناء ومسألة الجولان كل على انفراد .

ب ـ وحدة اراضي البلد من ناحية جغرافية ـ استراتيجية ، ودولة يهودية من ناحية سكانية :

لدى اقدامنا على حسم تعيين حدود الدولة بشكل عام ، وحدودها مع شرق الاردن بشكل خاص ، علينا ان نأخذ في مجمل الاعتبارات ، التعليلات التاريخية ، والاستراتيجية ، والسكانية ، والاقتصادية ، والسياسية ، منفردة ومجتمعة .

بالنسبة الى الضفة الغربية هنالك اربعة بدائل : **البديل الاول** : تحقيق وحدة ارض اسرائيل الغربية بسكانها ، من خلال منح السكان الجدد مكانة سكان « مرشحين للمواطنية » لمدة عشر سنوات او اكثر . ولهذا الاقتراح مزايا بارزة ويلازمها عيب خطر . المزايا : بلد متكامل ، نظام دفاعي مريح ، اخراج سكان الضفة الغربية العرب من تحت سلطة مباشرة لجهة خارجية قد تصبح معادية في المستقبل ، وتجنب اشتراك مئات الآلاف من العرب في انتخابات الكنيست خلال ولايتين او ثلاث . ويكمن عيبها في « ميزتها » الاخيرة بالذات . فلا يخطر بالبال ، من ناحية اخلاقية وسياسية ، ضم مناطق محررة الى دولة اسرائيل دون منح سكانها حقوقا مدنية شبيهة بتلك التي منحت لعرب الجليل في حينه ، او لعرب القدس الشرقية اليوم ، حتى ولو اقيم فيها حكم عسكري لفترة انتقالية قصيرة بقدر الامكان .

البديل الثاني : ارض اسرائيل غربية كاملة مع منح حقوق المواطنية الكاملة للسكان الذين سيلحقون بها بعد ضم المناطق المحررة . ولهذا الاحتمال مزية استراتيجية ، على غرار الاقتراح الاول ، ويمكن تحقيقه بسهولة سياسية نسبية . بيد ان عيبه كبير الى حد انه يعادل ميزته على الاقل . فمع اضافة نحو مليون مواطن عربي الى سكان دولة اسرائيل ، فان نسبة القوى السكانية ستصاب

بالخلل الى حد تعريض وجود اكثرية يهودية للخطر ، وتشويه طابع الدولة اليهودي ، خلال بضع عشرات من السنين ، ومهما كانت توقعات الهجرة متفائلة ، فهي غير قادرة على ازالة هذا القلق من قلوبنا .

البديل الثالث : اعادة الضفة الغربية الى سيادة المملكة الاردنية — باستثناء القدس الشرقية — بعد تجريدها من السلاح الهجومي ، وبعد اجراء تعديلات حدود ذات أهمية امنية على امتداد خط هدنة عام ١٩٤٩ ، مقابل معاهدة سلام ، واستعداد الاردن لاستيعاب لاجئي قطاع غزة . ولهذا المشروع بضع مزايا تلازمها بضعة عيوب خطرة . وأبدأ بالمزايا : سيكون ذلك بمثابة بداية اختراق لجبهة العداء العربية المتراصة ، في أعقاب خلق سابقة ناجمة عن توقيع معاهدة سلام مع أول دولة عربية ، وسيتاح امكان فعلي لحل مشكلة اللاجئين البائسة ، ولن تختل نسبة القوى السكانية في اسرائيل . وكذلك فمن المحتمل ايضا ان يكون المشروع اسهل للتنفيذ في الظروف الصعبة السائدة في الساحة الدولية . وكما قلت فان مساوىء هذا الحل تفوق حسناته : فمع عودتنا الى خط الهدنة ، حتى ولو اجريت فيه تعديلات طفيفة ، فان ذلك سيضع نهاية لآمال تكامل البلد من الناحية الجغرافية — الاستراتيجية على الاقل . وهذا الحل لا يلبي احتياجات اسرائيل الامنية . حتى ولو ضمت الى اسرائيل مناطق حيوية كاللطرون وغوش عتسيون ، فسيكون ذلك بمثابة تحسين تكتيي خصوصا فيما يتعلق بالامن الآني ، واتاحة مجال ما لمزيد من الاستيطان ، ولكنه لا يوفر العمق الاستراتيجي والنظام الدفاعي الفعال والرادع . واكثر من ذلك ، فان العودة الى خطوط ما قبل حرب الايام الستة ، ستضطرنا الى التمسك باستراتيجية الهجوم الوقائي ، والتي كنا ننتهجها ، الى حد بعيد ، كبديل نظام استراتيجي معقول . ان اعادة الضفة الغربية كلها ، او اكبر جزء منها ، الى الاردن ، لا تحتوي ضمانة فعلية ضد خرق اتفاق تجريد السلاح . ومن غير المستبعد ان حدوث تغيير في الحكم ، او تغيير في التوجه السياسي الدولي ، في ظروف سياسية مختلفة ، سيمكن الاردن من ان يحشد في الضفة الغربية قوات هجومية ، او حتى نصب صواريخ ارض — جو في المرتفعات الجبلية ، تكون دفاعية في الظاهر ولكنها هجومية في جوهرها ،

بحيث تسيطر على جزء كبير من المجال الجوي الاسرائيلي .

ان ساحلنا ، الذي يشكل المنطقة الضعيفة في وضعنا العسكري ، سيتعرض مرة اخرى الى اخطار شديدة ، في حين تتمتع المملكة الاردنية بعمق عربي لا ينضب . وفي مثل هذه الظروف ، قد نجد انفسنا ايضا امام ضغوط غير مرغوب فيها ، سواء من جانب الدول الغربية ام من جانب الدول الشرقية .

عليّ ان اعترف بأني أشك في ان حكومة الاردن ستوافق على حل اقليمي دائم دون حصولها على القدس الشرقية ، او على الاقل وضع حكم مشترك (كوندومنيون) مع اسرائيل في البلدة القديمة . وعلى اية حال ، هنالك احتمال وارد وهو انه عندما تبدأ المفاوضات ، ستمارس ضغوط على اسرائيل لتتنازل في هذا المجال . ونظرا الى ان أي تغيير في وضع القدس الحالي ، كمدينة موحدة وعاصمة اسرائيل الخالدة ، غير وارد ، ربما باستثناء الاعتراف بالحقوق الخاصة على الاماكن المقدسة للاسلام ، فان مفاوضات كهذه قد تنتهي بالفشل ، من خلال اتهام اسرائيل بالتصلب وعدم استعدادها للسلام .

ولذا فان حلا كهذا يبدو لي غير مرغوب فيه من جميع النواحي . ولكن رغم اني لا اريد ان ارى اية سيطرة اردنية من جديد على الضفة الغربية ، فانه لا يجوز رفضها مبدئيا ، شرط ان تظهر السلطات في عمان استعدادا لاتفاق سلام حقيقي بشروط ثلاثة : اولا ؛ ان تقوم خارطة اسرائيل في المستقبل على المشروع الاقليمي الذي اقترحه . ثانيا ؛ ان تتضمن التسوية السلمية ايضا حلا لما يدعى « المشكلة الفلسطينية » . ثالثا ؛ ان تبقى القدس موحدة تحت السيادة الاسرائيلية ، مع مكانة قانونية دينية خاصة لجهات اسلامية ، يتم الاتفاق عليها ، في الاماكن المقدسة للاسلام .

البديل الاخير : وهو الافضل في الظروف الراهنة ، هو بمثابة حل وسط يجمع الايجابيات التي تنطوي عليها الاقتراحات المذكورة اعلاه . انني اقترح ان نحدد ، ولو حتى من طرف واحد ، نهر الاردن والخط الذي يقطع البحر الميت في منتصفه ، كخط حدود اسرائيل مع المملكة الاردنية . ولكي تصبح الحدود عملية وليست نظرية فقط ، ينبغي ، في رأيي ، ان يضم الى اسرائيل شريط يتراوح عرضه بين ١٠ — ١٥ كيلومترا على امتداد غور الاردن وحتى

البحر الميت . اما الحد الغربي لشريط غور الاردن ، فيجب ان يستند الى سلسلة من المواقع الطوبوغرافية الملائمة ، من خلال حد أقصى من تجنب ضم نسبة كبيرة من السكان العرب . وبما ان الاكثرية الحاسمة من السكان في الضفة الغربية ، تتركز في المرتفعات الجبلية الغربية ، باتجاه التجمعات اليهودية في منطقة غور حيفر ، الشارون ، غوش دان والمنخفضات الساحلية ، وبينما تكاد تكون السفوح الشرقية للجبال وغور الاردن خالية من السكان العرب ، فانه يترتب علينا تأمين سيطرتنا الكاملة ، القانونية والاستراتيجية ، على امتداد الشريط الامني الذي اقترحه كشرط مطلق لازم لأية تسوية . ولذا ، يجب وضع حد معقول يفصل بين الاراضي الاسرائيلية والجيب العربي . كذلك ينبغي ان تخطط الحدود من شمالي البحر الميت والى الغرب (وربما من خلال التجاوز المقصود لاريحا) باتجاه الحدود الشمالية للقدس الجديدة ، مع ضم طريق البحر الميت ـ القدس الى تخوم اسرائيل . ومن ضواحي رام الله يجب ان تمتد الحدود الى الغرب ، بحيث تكون طريق اللطرون ـ بيت حورون ـ القدس في حوزة اسرائيل . وبالنسبة الى مصير جبل الخليل وصحراء يهودا هناك ، كما اسلفنا ، احتمالان : الاول ؛ ضم جبل الخليل بسكانه الدائمين ، والذين يبلغ عددهم نحو ثمانين الف نسمة ، الى اسرائيل من خلال منحهم الحقوق المدنية على غرار سكان القدس الشرقية . ان اضافة ثمانين الى مئة الف مواطن عربي تشكل في الحقيقة مشكلة ديمغرافية ، لكن هذا الثمن يبدو معقولا ، في نظري ، اذا ما قورن بأهمية جبل الخليل . فالقدس ستحظى بامتداد خلفي اكبر (Hinterland) ، ويحتوي جبل الخليل امكانات استيطان لا بأس فيها ، كما ان مغارة المخبيلاه [الحرم الابراهيمي] وقبر راحيل ، العزيزين علينا من الناحيتين القومية والاخلاقية ، سيبقيان في اطار دولة اسرائيل .

ومن جهة اخرى هناك احتمال آخر ، رغم انه اكثر تقلصا الا انه ينطوي على أهمية كبيرة ؛ ضم صحراء يهودا بأسرها ، والاجزاء غير المأهولة من جبل الخليل ، مع امتداد اقليمي مع غور الاردن ، ولكن بعمق اكبر حتى جنوبي الظاهرية والسموع ، بحيث يتكون امتداد اقليمي اسرائيلي من غور بيسان حتى النقب . وسيشكل السكان العرب المتجمعون في جبل الخليل ما يشبه جيبا ثانيا يحظى

بحق الاتصال بطريق (او ممر) الى جيب السامرة .

انني لم أقرر بعد ، وبصورة نهائية ، أي من البديلين سأختار . ففي النهاية كلاهما جيد .

من ناحية سياسية ، يجب ان يقام ، بالتعاون الوثيق مع زعماء السكان العرب وممثليهم وشخصياتهم الناشطة ، قطاع عربي مستقل مع ادارة ذاتية ، يربطها باسرائيل اطار اقتصادي مشترك ، ومعاهدة دفاع متبادل ، واتفاقيات بشأن استيعاب جزء من لاجئي قطاع غزة وجبل الخليل (اذا ضم الجبل بأسره الى اسرائيل) وتعاون تقني وثقافي .

وبما ان القطاع المستقل يفتقر الى منفذ خاص به الى البحر ، ستضع اسرائيل تحت تصرفه رصيفا حرا في ميناء حيفا ، وحق الترانزيت في طريق حيفا ـ مجيدو ـ جنين (يميَّز عن الممر) . وبالامكان البحث ايضا في ميناء أشدود ، او اي منفذ آخر الى البحر بالشروط نفسها . ويجب التفكير بامكان منح حق مشابه للترانزيت ، في احد معابر نهر الاردن باتجاه شرق الاردن ، من خلال تأمين الترتيبات الامنية اللازمة .

ان عيوب هذا المشروع ، او نظيره ، بادية للعيان : ستوفر مجالا للمغرضين للادعاء ، بأن هذا ليس قطاعا يتمتع باستقلال ذاتي ، وانما مستعمرة ! لأنه مع مرور الايام ، قد يطرح مطلب بتعديل الحدود على حسابنا ، قريب الى حد كبير من مشروع التقسيم ، في ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧ ، وانه سيأتي يوم ويطالب به القطاع المستقل بمكانة دولة دون اية رابطة اقتصادية او امنية مع اسرائيل ، وحتى الانفصال التام ، لعودة الانضمام الى المملكة الاردنية او للاتحاد في اطار عربي شامل .

اما الميزة الاساسية للمشروع المقترح ، فيمكن ملاحظتها في المجال الامني بالذات . فالتواجد الراسخ ، الاستيطاني والعسكري ، في شريط واسع جدا على امتداد غور الاردن ، وحول القدس وصحراء يهودا ، سيستأصل سلفا كل خطر عسكري فعلي ينجم عن القطاع العربي . حتى وان تحققت المخاوف ـ وهي ليست عديمة الاساس ـ من الافضل لنا الاقامة خلف الارض المأهولة بالعرب لدرجة فصلهم عن العمق العربي ، من الابقاء على منفذ لاعادة ارتباطهما . وفي الوقت نفسه ، لا يجوز المبالغة في المخاوف بشأن

المطالبة بالعودة الى حدود التقسيم . ان غـزو الجيوش العربية لأرض اسرائيل ، في سنة ١٩٤٨ ، ونتائج حرب التحرير ، قضت قضاء مبرما على الحدود التي أوصى بها مشروع التقسيم الذي اقرتـه الجمعية العمومية للامـم المتحدة فـي ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧ . كما ان حربين اخريين ، وخصوصا الاخيرة ، لم تقطعا دابر مشروع التقسيم وحدوده وحسب ، وانما ايضا اتفاقيات الهدنة . زد على ذلك ، فانه حتى وان بقي أي وزن ادبي لمشروع التقسيم ، علينا ان نتذكر ، انه لم يتضمن في اساسه اقامة جناحين سياسيين ــ الاول يهودي والثاني عربي ــ وحسب ، وانما اوصى ايضا باطار اقتصادي مشترك بينهما . وارتباط الضفة الغربية بالاردن ليس وليد مشروع التقسيم ، وانما كان مخالفا لقرار الامم المتحدة ، لأنه ناجم عن ضم عسكري بالقوة ، وعن اعتراف اسرائيلي بهذا الوضع بواسطة توقيعنا في حينه على اتفاقية الهدنة مع الاردن . والآن ، وبعد ان حررت قواتنا هذه المنطقة ، في حرب دفاعية ضد العدوان الاردني ، قضي على اتفاقية الهدنة ، وعلى الاساس القانوني لوجودها على هذا الجانب من النهر . ولذا ، فان المشروع المقترح يتمشى مع الفكرة التي يقوم عليها قرار الجمعية العمومية المذكور اكثر من أي مشروع محتمل آخر ، ونحن نستطيع استخدام هذه الحقيقة كحجة لا بأس فيها في النضال السياسي .

واكثر من ذلك ، نظرا الى اعتقادي بامكان التوصل الى حل كهذا ، من خلال التعاون مع جهات عربية مهمة في الضفة ، فاننا سننتزع من المغرضين الادعاء الذي يستند ، زعما ، الى الحرص على حل مشكلة فلسطين . ان مستقبل الضفة السياسي ، يستحوذ على الاهتمام الاول لاسرائيل المعتدى عليها ، ويجب ايجاد حل لها على الاكثر ، في الاتصالات المباشرة بيننا وبين عرب الضفة .

وبالنسبة الى الصعوبات السياسية على الساحة الدولية ، فان أي حل من الحلول الممكنة غير معفي منها ، بهذا المدى او ذاك . وحتى اذا كان لا بد مـن موقف مجابهة مـع دول صديقة ، فمن المستحسن خوضه على اساس الحجـة الامنية وليس التاريخية فقط : لقد ثبت خلال عشرين سنة ، ان هذه هي المشكلة الاساسية لوجودنا القومي . ومثل هذا التعليل ، الذي لا ينطوي على حرمان العرب من اراضيهم وقراهم ، بل يوفر حلا للجانب الاثني والقومي

والثقافي لعرب الضفة الغربية ، فهو تعليل قابل للتفسير المنطقي .

انني اعتبر هذا المشروع جمعا بين تحقيق حلم تكامل البلد من الناحية الجغرافية ــ الاستراتيجية ، من جهة ، والمحافظة على الطابع اليهودي لدولة اسرائيل من جهة اخرى .

بالامكان ان نتكهن اليوم ، انه من الاسهل ايجاد عرب يسهمون في مشروع كهذا . وكل سنة تمر قد تقلل من احتمالاته . ومن اجل تحقيق مشروع كهذا ، عمليا ونظريا ، يجب انتهاج سلسلة مـن الخطوات في أسرع وقت ممكن :

أ ــ رسم خط الحدود المرغوب لأمن اسرائيل .

ب ــ توفير الاساس القانوني لضـم المنـاطق المقترحة الى اسرائيل ، على غرار التشريع الـذي انجـز بشأن القدس الشرقية .

ج ــ اقامة سلسلة من المراكز الاستيطانية ، برعاية الجيش الاسرائيلي ، على امتداد غور الاردن ، وحول القدس وجبل الخليل ، وكذلك الاقدام فورا علـى بناء عدد مـن الاحياء السكنية اليهودية شرقي القدس الشرقية ، بالاضافة الى اعادة بناء الحي اليهودي في البلدة القديمة .

حتى وان كانت الاكثرية في الحكومة تميل الى الموافقة على اعادة جزء كبير من الضفة الى السلطة الاردنية ، فان ذلك لا ينفي أبدا الناحية الاستراتيجية من مشروعي ، بل على العكس ــ اذا كان لا بد من اعادة معظم الضفة الى السلطة الاردنية ، فان الحاجة الى حزام امني اسرائيلي متين بين الضفتين تصبح اكثر حيوية . فمن الناحية النظرية ، يستطيع السكان في اقليمين منفصلين ان يقيما بينهما وحدة وسيادة قومية . فاذا ما قبل هذا المشروع ، مثلا ، سيصبح ممكنا توفير حق الترانزيت بين الجزأين ، ولكن ليس ممرا اقليميا .

ومن جهـة اخـرى ، فانه بالنسبة الـى الذيـن يريدون « التخلص » من معظم الضفة الغربية بسكانها ، من المفضل ان ينشأ في البداية الواقع الذي اقترحه ، قبل بدء مفاوضات مع المملكة الاردنية . فالامتناع مـن تعيين حقائق استراتيجية مسبقـة ، هو بمثابة دعوة الى الملك حسين ، أو أي نظام حكم آخر يحل محله ، للتقدم بمطالب لا نهاية لها ، بما في ذلك مطالب بشأن القدس .

وانشاء قطاع عربي ذي استقلال ذاتـي ، فـي جزء كبير مـن الضفة الغربية ، وكذلك انشاء واقع تواجد اسرائيلي استيطاني وعسكري على طول غور الاردن وعرضه وسائر المناطق التي يتم اقرارها ، لا يقضيان على امكان اعادة المنطقة بصورة منظمة ، وبشروط تنطوي على ضم سياسي ، مـن خـلال الفصل العسكري والاستراتيجي بينهما ، الا اذا كان الاردن يشترط وضعا معترفا به في القدس . فاذا كان الوضع الاردني الخاص في القدس ، بمثابة شرط مطلق ، فانه دون ذلك ، لن يكون هناك اتفاق بيننا ، وعندها فان حقائق الامر الواقع التي اقترحها لا تنطوي على عائق امام المفاوضات في الحل .

بالنسبة الى غزة ــ بالطبع ينبغي الا يعاد « القطاع » الى مصر ، وينبغي ايضا الا يضم الى القطاع العربي ذي الاستقلال الذاتي ، بل يجب دمجه في اسرائيل ، دون لاجئين . وبما ان حل مشكلة اللاجئين سيتطلب وقتا طويلا ، يجب الامتناع موقتا من الاعلان عن ضم القطاع [غزة] الى اسرائيل ، ويقام فيـه حكم عسكري موقت ، ويعتبر بمثابة منطقة محتفظ بها حتى ايجاد الحل لمشكلة اللاجئين خارج تخوم القطاع . صحيح ان دمج قطاع غزة في اسرائيل سيضيف نحو مئة الف مواطن عربي دائم الى الدولة ، الا ان أهمية القطاع تقتضي منا تحمل هذه المسؤولية . والى ان يحين اوان الدمج ، تتحمل وكالة الامم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الادنى (الاونروا) المسؤولية عن اللاجئين وتتحمل وزارات الحكومة [الاسرائيلية] المسؤولية عـن السكان الدائمين .

ج ــ ان مبادرة سياسية لحـل مشكلة اللاجئين المؤلمة هـي قضية انسانية وسياسية على السواء . وهي مطلب اسرائيلي لا يقل عن كونه مطلبا عربيا .

ان اسرائيل ليست مسؤولة عـن نشوء مشكلـة اللاجئين والاحتفاظ المأساوي بها حتى اليوم . فالدول العربية عامة ، ومصر خاصة ، في الحاحها على استغلالها [مشكلة اللاجئين] كوسيلة سياسية ضد اسرائيل ، هي المسؤولة عن هذا الذنب . كما ان اسرائيل وحدها لا تستطيع حل المشكلة بأسرها ، او الجزء الاكبر منها ، من النواحي الاقتصادية والسياسية والديمغرافية . فنحن استوعبنا لاجئين يهودا من البلاد العربية وما تبقى من يهود اوروبا

(والذين كانت الزعامة العربية تكيد لهم بواسطة الهتلرية) وهذا ينطوي على ظاهرة تبادل سكان ، بالعدد نفسه تقريبا ، وعلى اساس اثني وقومي ، كما جرى في مناطق عديدة من العالم في اعقاب حرب او اتفاق .

وبما ان معظم اللاجئين كـان خاضعا للسيادة العربية ، لم نستطع المساهمة في حل المشكلة بأكثر من انتهاج سياسة جمع شمل العائلات نظريا وعمليا من جهة ، والاعلان عن استعدادنا للمساهمة في التمويل والمساعدات التقنية لحل المشكلة في البلاد العربية من جهة اخرى .

واليوم وبعد ان اوصلتنا نتائج الحرب المباركة الـى اشراف كلي مباشر على مخيمات اللاجئين ، لم نعد معفيين مـن ان نكون المبادرين ــ نظريا وعمليا ــ الـى البحث عـن الحلول ، وتجنيد المساهمين في تنفيذ مشروعات خصبة الخيال من النواحي الانسانية والاقتصادية والاجتماعية .

في الحقيقة ، ان الحل الكامل كان متاحا لو توصلنا الى سلام شامل مـع البلاد المجاورة ، علـى اساس مـن التعاون الاقليمي والمساعدات الدولية . أضف الى ذلك ، يجب الا يؤجل تخطيط الحل المرغوب ، وبداية العمل نفسه حتى احلال السلام ، لئلا يتأخر الحل كثيرا . بل على العكس ، علينا الاقدام على المهمة فورا ، وقد يؤدي نشاط كهذا الى تقريب يوم السلام ، ويخلق مناخا اكثر تعاطفا مع اسرائيل ، لكون هذه مشكلة انسانية من الدرجة الاولى ، ناهيك عن جانبها السياسي . فالحجة السياسية المستندة الى تعليلات اخلاقية هي ذات قوة هائلة ، ونحن جربنا ذلك بأنفسنا واختبرناه من خلال تجربتنا القومية .

اما اللاجئون الذيـن بقـوا فـي الضفة الغربية ، او الذين سينضمون اليها من شرق الاردن ، وكذلك لاجئون كثيرون من قطاع غزة ، فبالامكان توطينهم داخل الضفة الغربية . ومما لا شك فيه ان تكثيف الزراعة والتنمية الصناعية الملائمة والخدمات الملازمة لها ، ستتيح ذلك . وبالامكان توطين قسم آخر من اللاجئين في شبه جزيرة سيناء ، حتى دون الاخذ برأي المصريين .

يجب انجاز مثـل هـذه الاعمال بالتنسيق مـع اللاجئين وبالمساعدات الدولية . ومـن المستحسن ، في رأيـي ، ان تقدم

اسرائيل فورا على اقامة قرية نموذجية واحدة في الضفة ، او في سيناء ، على حسابنا الكامل لكي نبرهن لانفسنا ، وللاجئين انفسهم ، ولجميع المعنيين بهذا الموضوع في العالم ، عما يمكن انجازه ، وكيفية ذلك ، من اجل حل مشكلة مأساوية من الناحية الانسانية ، وخطرة من الناحية السياسية .

يجب القيام بكل هذا دون ان يفسر بأننا ننفرد في تحمل مسؤولية حل المشكلة او بامكان توطين اللاجئين على أرض اسرائيل ايضا . وينبغي بالطبع ، الحرص على عدم اعفاء وكالة غوث اللاجئين من مسؤولية العناية باللاجئين ما داموا لا يحظون بالتوطين الفعلي . ان واجب المبادرة ملقى على كاهل اسرائيل ، وعليها اظهار استعدادها لاشراك نفسها في هذه الجهود .

من اجل الانكباب على البحث عن حلول لمشكلة اللاجئين المعقدة ، ومن اجل بلورة المشروع السياسي الخاص بالمناطق المحتفظ بها ، تقام هيئة رسمية وخاصة ، تجمع جميع الابحاث والنشاطات المتعلقة بهذه العملية الضخمة وتنسقها . ولعله من المستحسن ان تتركز صلاحية ذلك في مكتب رئيس الحكومة ، او تكليف أحد الوزراء بتولي الموضوع بأكمله .

هذه بالطبع خطوط عريضة فقط . وبمرور الوقت ، ومن خلال تحويل هذه المبادىء الى لغة عملية ، ونتيجة تطورات سياسية ، ربما اجري بعض التغييرات في المشروع ، ولكن لن احيد عن مبادئه . ولأسباب مفهومة ، فان الامور الاساسية تناولت الضفة الغربية وقطاع غزة . وانني مقتنع ، انه علينا الاحتفاظ بالسيطرة ذات السيادة الكاملة على مرتفعات الجولان ، وعلى الاقل ، على جزء كبير منها ، كما علينا الاحتفاظ بالسيطرة الاستراتيجية على اجزاء مختلفة ، وان لم تكن غير متمادية اكثر من اللازم ، في شبه جزيرة سيناء . واقصد اولا وقبل كل شيء ، سيطرة راسخة على نقاط حيوية في خليج ايلات لتأمين حرية ملاحة غير مشروطة ، وتوفير مجال حماية لمدينة ايلات نفسها . كذلك يجب الاقامة في مناطق معينة ذات أهمية أمنية جنوبي رفح ومنطقة العوجة — الحفير . وبخصوص هذا الامر ، فانني أضع مقترحات اكثر تفصيلا ، بما في ذلك مشروع لاقامة مستوطنات موقتة ودائمة ، سيعرض ايضا على الحكومة ، اما كمشروع رئيسي شامل او على مراحل .

واخيرا ، مهما كان الحل الاقليمي في شبه جزيرة سيناء ، فهذه المرة يجب ان نضمن ، ضمن اطار معاهدة سلام ، التجريد المراقب الفعال لشبه جزيرة سيناء من السلاح ، لمنع المصريين من اقامة قاعدة جوية فيها ، ومدرعات وسلاح مشاة ممكنن . ومن دون ذلك ، لا تستطيع مصر شن هجوم مفاجىء على اسرائيل ينطوي على أية احتمالات للنجاح . ومن جهة اخرى ، فان خرق تجريد السلاح سيجيز لاسرائيل القيام بأعمال مضادة مسبقة قبل ان يتخذ خرق التجريد اية أهمية عسكرية فعلية . ان توفير المصداقية لدى اسرائيل ، بشأن حقها في انتهاج تدابير عسكرية مستقلة ضد خرق التجريد من السلاح ، ستكون له قيمة رادعة ووزن ، يجعلان اية حرب اخرى أقل احتمالا .

اننا ملزمون بالتوصل الى معاهدة سلام مقرونة بترتيبات امنية تجعل حرب الايام الستة آخر الحروب بين الدول العربية واسرائيل » .

وثيقــة غليـلي

أ) أرضيتنها السياسية

صدرت هذه الوثيقة ، التي عرفت باسم الوزير الذي تولى صوغها ، يسرائيل غليلي ، عن الحزب الحاكم ، التجمع العمالي (المعراخ) ، قبيل حرب تشرين الاول (اكتوبر)١٩٧٣ ، وفي سياق الاعداد للمعركة الانتخابية للكنيست الثامن ، التي كان من المقرر اجراؤها في ١٩٧٣/١١/٢ ، ثم تأجلت بسبب الحرب . فكانت تلك الوثيقة بمثابة جزء من برنامج المعراخ الانتخابي ، يمثل القاسم المشترك لمواقف الكتل المختلفة ، في الحزب الحاكم ، من قضية المناطق المحتلة . وأصر بعض الوزراء ، في حينه ، على عدم اعتبار الوثيقة قرارا نهائيا مصادقا عليه من حزب العمل ، والتجمع العمالي عامة ، وانما هي بمثابة توصيات مقدمة الى رئيسة الحكومة ، غولدا مئير ، لعرضها على المؤسسات المخولة البت فيها ، واقرارها ، على ان يتم التعبير المبدئي عن النقاط التي تضمنتها الوثيقة ، في البرنامج الانتخابي للمعراخ ، وتكون اساسا عاما لخطة عمل الحكومة .

وكانت في حزب العمل ، آنذاك ، مواقف متباينة من قضية المناطق المحتلة . وقد لخصها وزير الدفاع في حينه ، موشيه دايان ، بقوله : « توجد في الحزب اليوم نظرتان متناقضتان بالنسبة الى المناطق : الاولى تقول ان وجود اسرائيل في المناطق موقت ، ولذا يجب عدم الارتباط بها أكثر من اللازم ، عن طريق مستوطنات او استثمارات او تنمية ، تحت ستار الادعاء بأن نشاطات كهذه ستثقل على السلام ، وتورط اسرائيل في مشكلات ديمغرافية . والثانية تنادي بعدم البقاء مكتوفي الايدي ، بل الاستمرار في العمل حتى

حلول السلام ، والمضي قدما في السياسات الناشطة في المناطق بما في ذلك الاستيطان » (هآرتس ٢٤/٧/٧٣) . وكان دايان يرى « ضرورة اعطاء اولوية للنشاط في المناطق المحتلة ـ بما فيها مشارف رفح وشرم الشيخ وهضبة الجولان وغزة » . وفي سياق حديثه عن الخلاف في المواقف داخل الحكومة والحزب ، اشار دايان الى « ان الاكثرية في حزب العمل تخالفه الرأي ، ومن المشكوك فيه أن تتقبل الخط الذي يدعو هو الى تبنيه » .

ونظرا الى هذا الخلاف داخل الحزب ، والى كون القضية غير ملحة ، فقد اتفق على الاكتفاء بوضع الخطوط العامة دون الدخول في التفاصيل ، او الالتزام بمواقف محددة بدقة ، وعهد الى الوزير غليلي صوغ الوثيقة . وهكذا لم تأت الوثيقة مشروع تسوية للنزاع في المنطقة ، بقدر ما كانت تسوية للخلاف في وجهات النظر داخل حزب العمل . وبالامكان تلخيص بنود الوثيقة بالنقاط الرئيسية التالية :

- ربط المناطق المحتلة بالاقتصاد الاسرائيلي .
- الاستمرار في سياسة الجسور المفتوحة .
- الاستمرار في اقامة المستوطنات .
- توزيع اللاجئين وتوطينهم في الداخل .
- ضبط العمالة من المناطق في اسرائيل وتحديدها مع زيادة المراقبة على العمال .
- تنشيط اعمال البلديات والمجالس المحلية .

وقبل صدور الوثيقة ، أجرت سكرتيرية حزب العمل مناقشة شاملة لوضع المناطق المحتلة ، بهدف تحديد الخطوط العامة لسياسة الحكومة الاسرائيلية فيها .

١ ـ مناقشات السكرتيرية العامة لحزب العمل

أجرت سكرتيرية حزب العمل الحاكم في اسرائيل ، في الفترة ما بين ايلول (سبتمبر) ١٩٧٢ ونيسان (ابريل) ١٩٧٣ ، نقاشا علنيا شاملا بخصوص المناطق المحتلة ، ابدى فيه معظم قادة الحزب آراءهم في مستقبلها والسياسات الراهنة فيها . وقد امتد النقاش على ثماني جلسات ، ووصفه متتياهو بيليد (معاريف ١٧/١١/٧٢) بأنه أهم نقاش جرى في اسرائيل منذ حرب الايام الستة ، وقال

عنه دانييل بلوخ (ملحق دافار ٢٤/٩/٧٢) انه تاريخي وشبيه بالنقاش الذي دار ، في الثلاثينات ، بين وايزمن وجابوتنسكي والنقاشات التي دارت بخصوص التقسيم .

وكان المفروض ان يقتصر النقاش على القضايا الاقتصادية والاجتماعية في المناطق ، وطبيعة العلاقات بالعرب فيها ، الى حين توقيع اتفاقية السلام ، ولكنه تطور بصورة شمل معها الخلافات الاساسية على خريطة السلام ومستقبل المناطق ، واحيانا الاطار المبدئي العام للقضايا المطروحة . وقد انتهى النقاش دون اتخاذ قرارات ، وذلك بناء على طلب غولدا مئير التي قالت ، في جلسة الاختتام ، انه من الافضل تأجيل الموضوع الى حين وضع برنامج حزب العمل الانتخابي قبل انتخابات الكنيست الثامن .

وكان المبادر الى طلب النقاش موشيه دايان ، وزير الدفاع . اذ قال في مناسبات عديدة ـ قبل تقرير اجراء النقاش ـ ان اللامبالاة ، القائمة في الاوساط الحاكمة في اسرائيل ، تجاه المناطق لا تروقه ، وان على الكنيست الاهتمام بالموضوع اذ لا يجوز له تجاهل مناطق اسرائيل فيها الآن بمثابة حكومة تمارس السلطة وليست حكما (عسكريا) . ورافقت مطالبته باجراء النقاش تصريحات معينة ذات صلة بالمناطق ، وغمز علني من قناة عدد من معارضي سياسته هناك (آريه افنيري ـ يديعوت احرونوت ١٢/١١/٧٢) . ويقول يشعياهو بن فورات (المصدر السابق) ان خصوم دايان « لم يلتقطوا القفاز ، الذي ألقاه في وجههم ، فحسب » ، بل دخلوا الحلبة ايضا وقد خلعوا القفافيز من قبضاتهم ، مشيرا بذلك الى عنف الهجوم الذي تعرضت له مواقف دايان من قبل خصومه .

اما دوافع اجراء النقاش ، فقد ربطها افنيري (المصدر السابق) بعاملين : اولا ، انتخابات الرئاسة الاميركية (التي لم تكن قد جرت حين اقرار بدء النقاش) وما تردد في الصحافة العالمية وقتها من ان الادارة الاميركية ستبدأ الضغط على اسرائيل لحل مشكلة الشرق الاوسط قبل نهاية سنة ١٩٧٢ ، وبالتالي لم يعد ممكنا تجاهل موضوع مستقبل المناطق . ثانيا ، انتخابات الكنيست الثامن (المقرر موعدها في تشرين الاول ـ اكتوبر ـ القادم) ، وما تتطلبه من وضع برنامج انتخابي لحزب العمل يتضمن فقرة عن المناطق المحتلة . وربط ران كسلف (هآرتس ١٥/٤/٧٣) النقاش

ايضا بانتخابات الكنيست الثامن ، وقال ان دافع دايان من وراء طلب اجرائه ، كان معرفته ان هناك اغلبية « حمائمية » في حزب العمل ، وتصوره ان هذه الاغلبية لن تجرؤ في سنة الانتخابات على المناداة ببرنامج انتخابي « حمائمي » ، وبالتالي يمكن ان توافق على برنامج يرضي « الصقور » . واعرب دانييل بلوخ (دافار ١٩/٤/٧٣) عن اعتقاده ان هدف مبادرة دايان ، عمليا ، كان مجرد فتح نقاش يتعلق بطرق العمل في المناطق المحتلة ، ولكن النقاش تطور وشمل الاطار المبدئي العام . وقدم يوفال أليتسور (معاريف ١/١٢/٧٢) تفسيرا مخالفا للتفسيرات السابقة ، فقال ان النقاش لم ينشأ نتيجة ضغط خارجي او ضرورة فورية لاتخاذ قرارات بشأن ادارة المناطق ، بل نتيجة رغبة دايان في الحصول على « صبغة شرعية » للسياسة التي ينفذها عمليا في المناطق .

وقد مس النقاش القضايا التالية ، من زاوية علاقتها بالمناطق : السلام مع العرب ، الهوية او الكيان الفلسطيني ، حدود اسرائيل (المسألة الاقليمية) ، الطابع اليهودي للدولة (المسألة الديمغرافية) ، الاستيطان ، طابع الحكم الاسرائيلي في المناطق (دائم ام موقت) ، العمل العربي من المناطق في اسرائيل ، تقويم السياسات الراهنة . كما تناول عددا من القضايا الاقل أهمية ، كالعبء الاقتصادي الذي تمثله المناطق بالنسبة الى اسرائيل ، والبرنامج الانتخابي لحزب العمل . وصنف المعلقون السياسيون المتناقشين الى فريقين : « الحمائم » ، و « الصقور » . وكان ابرز ممثلي « الحمائم » ، في النقاش ، بنحاس سابير وزير المال ، ويغئال آلون نائب رئيسة الحكومة ووزير المعارف والثقافة ، وآبا ايبن وزير الخارجية ، ويتسحاق بن اهرون السكرتير العام للهستدروت ، وحاييم تسادوك رئيس لجنة الخارجية والامن في الكنيست ، وحاييم بار ــ ليف وزير التجارة والصناعة . وابرز ممثلي « الصقور » موشيه دايان وزير الدفاع ، ويسرائيل غليلي الوزير بلا وزارة ، وشمعون بيريس وزير المواصلات . وتجنبت غولدا مئير ، المصنفة من فريق « الصقور » ، في الخطاب الذي ألقته في اختتام النقاش ، المس بالنقاط الحساسة ، ربما لتعطي نفسها المجال لايجاد نقطة التوازن بين الفريقين .

ويمكن ، بصورة موجزة ، تلخيص الفارق الاساسي بين

« الحمائم » و « الصقور » ، كما برز في النقاش ، بالقول ان « الحمائم » ، تخوفا من المسألة الديمغرافية وحرصا منهم على « النقاء اليهودي » لدولة اسرائيل ، أبدوا استعدادا للتخلي عن الاجزاء الآهلة من المناطق لدولة عربية فلسطينية ــ اردنية بحلول السلام ، ودعوا الى سياسة استيطانية واقتصادية مقيدة ، تنسجم مع هذا الموقف . بينما دعا « الصقور » الى سياسة استيطانية واقتصادية ناشطة ، تشمل انحاء المناطق كافة ، والى تحقيق اندماج اقتصادي بينها وبين اسرائيل ، معتبرين المسألة الديمغرافية مشكلة بالامكان ايجاد حل لها بمرور الوقت .

وفيما يلي ، عرض لأهم ما ورد في خطب الاشخاص الاساسيين من بين المشتركين في النقاش ، وهم : آلون ، سابير ، بيريس ، ايبن ، تسادوك ، بار ــ ليف ، بن اهرون ، غليلي ، دايان ، غولدا مئير . ومن ثم عرض لأهم التعليقات ، في الصحف الاسرائيلية ، حول الموضوع .

يغئال آلون (الجلسة الثالثة ــ ٩/١١/٧٢)

[قدم يشعياهو بن فورات لخطابي آلون وسابير (يديعوت احرونوت ١٢/١١/٧٢) بقوله ان آلون ، خلافا للماضي ، سمى الاشياء هذه المرة بأسمائها ، أي : دايان وسياسته ومشاريعه . وان سابير شرح ، للمرة الاولى منذ حرب الايام الستة ، آراءه في مسألة المناطق ومستقبلها ، وهي آراء « عرفت عنه بصورة عامة بواسطة طرف ثان او ثالث » . وقال ان الاثنين ظهرا في خطابيهما وكأنهما « فتحا جبهة مشتركة ضد دايان ومناصري سياسته ... فكلاهما يشجب ما يبدو في نظره ــ وليس في نظره فقط ... ضما زاحفا للضفة . وكلاهما يثور ضد امكان تخليد الحكم الاسرائيلي في المناطق ، دون اعطاء المواطنية الاسرائيلية الكاملة ، في هذه الحالة ، لسكانها ، وكل ما ينجم عن المواطنية من حقوق وواجبات . وكلاهما يتنازل عن اضافة مليون من العرب الى دولة اسرائيل بسبب الخطر الديمغرافي الكامن في هذه الاضافة » . وقال بن فورات ان آلون ذهب ، في نقطة واحدة على الاقل ، الى ابعد من نظرة سابير كثيرا ، وحتى الى ابعد من نظرته هو نفسه حتى لحظة القاء الخطاب . وهذه النقطة هي : الموضوع الفلسطيني . فآلون « لم يكثر من استعمال

جملة من المصطلحات المشتقة من مفهوم « الفلسطينيين » ، مثيرا بذلك ، ربما ، استياء رئيسة الحكومة التي كانت تصغي اليه باهتمام يشوبه التوتر فحسب ، وانما لمح ايضا الى ان حسينا ليس الطرف الاوحد والوحيد للمفاوضات على مستقبل الضفة . فالفلسطينيون انفسهم ، كما يستنتج من اقواله ، يمكن ان يصبحوا الطرف المرغوب فيه اكثر والفعال اكثر »] .

افتتح آلون خطابه بقوله ان النقاش يجب ان يكون محكوما ، في توجهاته ، بعاملين اساسيين : أ) الطرق والاهداف للمدى البعيد ، اي سياسة السلام ومبادىء السلام الاسرائيلية . ب) المشاريع العملية التي تستهدف حل القضايا الراهنة ، أي السياسة العملية اليومية للحكم في المناطق — وذلك من ضمن رؤية الارتباط المتبادل بين العاملين . وقال آلون انه لم يكن ليذكر هذه الحقيقة الاولية لو لم يكن هناك من يدعي (دايان) بأنه ، نظرا الى ان العرب ليسوا مستعدين الآن لقبول شروط السلام الاسرائيلية ، والاسرائيليين ليسوا مستعدين لقبول الشروط العربية ، فمن الافضل الكف عن السعي للتفاوض من اجل السلام ، والتركيز على الاستمرار في الوضع الراهن وتعميقه . وقال آلون ان « هذا الادعاء خاطىء من الناحية المبدئية ومحبط من الناحية السياسية » . واضاف ان الوضع الراهن يمكن ان يستمر ، حتى الى سنوات عديدة ، على اساس ان يكون تعليل ذلك قائما على كونه موقتا بالذات . ولكن « في اللحظة التي تتبنى فيها اسرائيل سياسة تنص على ان الوضع الموقت وضع دائم ، او وضع مرغوب فيه عمليا ، فان انقلابا عميقا سيحدث في سلسلة من المجالات والمفاهيم في حياتنا » .

وقال آلون انه ، في ضوء هذه الخلفية ، تبدو غريبة ، في نظره ، سخرية دايان قبل فترة وجيزة ، في مقابلة تلفزيونية له ، من اولئك الذين يبدون له وكأن لهم « آراء واضحة في مسائل ليست راهنة ، ووضع سلام ليس راهنا ، وآراء غامضة بعض الشيء في مسائل واقعية علينا ان نقدم اجوبة عنها » . فمسألة السلام ، في رأي آلون ، مسألة راهنة « لأن فقدان السلام في المنطقة أمر واقعي جدا وضار جدا ... وكما ينبغي تقديم حلول للمسائل الراهنة الناتجة عن وجودنا في المناطق المحتفظ بها ، كذلك ينبغي تقديم حلول

لمشكلات السلام ايضا ، الا اذا كان الهدف من التركيز على مشكلات الواقع القريب هو تحويله الى واقع بعيد ، وقلب الوضع الموقت الى وضع دائم » .

كما استغرب آلون ايضا ، تصريح دايان (في حفل توزيع الشهادات في جامعة تل ابيب في ١٧/١٠/٧٢ — المحرر) بأن « الحياة المشتركة بين اسرائيل والعرب ممكنة فقط في ظل حماية حكومة اسرائيل وجيش اسرائيل ... وخروج حكومة اسرائيل وجيش اسرائيل من الضفة والقطاع [غزة] معناه ، عمليا ، حرمان الاسرائيليين ان تطأ اقدامهم هذه الاماكن » . وقال : « اذا كان قصد دايان ، من قوله ، المدى القصير ، أي لفترة انتقالية ، فليس واضحا الى من يوجهه . اذ ليس هناك شخص جاد يوصي بمغادرتنا غزة والضفة دون اتفاقية سلام . اما اذا كان القصد — كما فهم ذلك كثيرون — ان هذه الموضوعة تنسحب على فترة ما بعد السلام ، او هي بديلة للسلام ، فان دلالتها تصبح حقا خطرة وبعيدة المدى . اذ ينبغي ألا تكون اتفاقية السلام مشروطة بانقلاب نفسي كامل لدى الشعوب العربية . فاتفاقيات السلام ستكون ، عندما توقع ، نتيجة علاقات القوى والواقع السياسي . وبعد ذلك يأتي الانقلاب تدريجا » .

وعبر آلون عن اعتقاده ان « اتفاقية سلام ، متضمنة ايضا ، في المستقبل ، التعاون الاقتصادي والمصالح المتبادلة ، ستضمن لنا طرقا مفتوحة ووصولا حرا الى المناطق دون سيطرة مباشرة عليها » .

وقال آلون عن « خريطة اسرائيل » للمستقبل ، انه يؤيد الوصول الى حل وسط بشأنها ، وان موقف الحكومة ، نظريا وعمليا ، هو « موقف حل اقليمي وسط ، هدفه ان يضمن لاسرائيل حدودا يمكن الدفاع عنها من ناحية استراتيجية ، وللدولة طابعا يهوديا واضحا من ناحية قومية » .

وقال انه من الضروري ، دون رسم خرائط دقيقة ، معرفة مكان عبور الخط القابل للدفاع عنه ، بخطوطه العامة على الاقل ، لمعرفة « في اية اماكن من المناطق المحتلة علينا فرض حقائق حيوية ، وفي اية اماكن علينا الامتناع من فرض حقائق كهذه . لأن كل من يؤيد حدودا يمكن الدفاع عنها ، عليه ان يؤيد الاستيطان في اماكن

معينة ، وكل من يؤيد دولة ذات طابع يهودي واضح ، عليه ان يمتنع من الاستيطان في المناطق المزدحمة بالسكان ، او في المناطق التي نحن على استعداد لحل وسط بشأنها » .

وهاجم آلون الفكرة الداعية الى اعتبار اسرائيل حكما دائما في المناطق ، وفي الوقت نفسه حجب الجنسية الاسرائيلية عن سكانها العرب ، خوفا من المشكلة الديمغرافية . ووصف نمط الحكم الذي تدعو اليه هذه الفكرة بأنه « لا أخلاقي ومدعاة الى السخرية » ، وقال معلقا على الدعوة الى اعتبار اسرائيل حكومة دائمة في المناطق : « لو كنا حكومة سكان المناطق من كل النواحي ، لكانوا مواطنين اسرائيليين من كل النواحي ، متساوين في الحقوق ، بما فـي ذلـك الحقوق السياسية . ولو اصبحوا كذلك ، لكفت الدولة اليهودية عن ان تكون دولة يهودية ، وتحولت الى دولة ثنائية القومية » . وخلاصة القول : « دون اتفاقية سلام ، نحن الحكم في المناطق ، وليس الحكومة . وهناك فارق جوهري كبير بين الاثنين » .

ووصف آلون « انجازات » الحكم العسكري في المناطق بأنها مهمة جدا ، ولكنها فـي الاساس انجازات فتـرة مرحلية . فهي « ليست ، ولا يمكن ان تكون ، حـلا للضائقة الاساسية لسكان المناطق ، التي هي في جوهرها سياسية ، وبالنسبة الينا اخلاقية . والحل السياسي الدائم لهـذه الضائقة لا يمكـن الا أن يكون من طرفين ، ويستبعد مـن بين الامكانات الواقعية ـ الضم الكامل للمناطق ـ الضم المباشر او غير المباشر ، السريع او الزاحف . ومن اجل التعجيل بحل سياسي كهذا ، ينبغي اقرار سياسة تساعد بموجبها الجمهور الفلسطيني علـى مساعدة نفسـه ، وننمي فيه تدريجا مسؤولية ذاتية اكبر عن شؤونه الداخلية » .

وقال آلون عن الملك حسين والفلسطينيين ان سياسة اسرائيل هي : « السلام مع كل دولة عربية ، في الوقت الذي تكون فيه مستعدة لذلك . اما اذا كان الحديث عن المملكة الاردنية ، فيجب ان تتضمن اية اتفاقية معها حـلا دائما للمشكلة الفلسطينية » . واضاف انه يمكن الافادة من فكرة الملك حسين (مشروع انشاء الاتحاد الفدرالي ـ المحرر) ، مع التحفظ تجاه مطالبه الاقليمية ، كنموذج لحل عادل للمشكلة الفلسطينية . الا انه مع ذلك يجب « عدم منح الملك [حسين] احتكار حل مشكلتنا شرقا اذا قدم

شروطا غير مقبولة » .

وقال آلون عن الكيان الفلسطيني : « ان الظروف التاريخية تعمل لتشكيل [كيان فلسطيني] ولو لم تكن له جذور عميقة في التاريخ . فمن الواضح ان هناك سكانا فلسطينيين ، سواء أعرفناهم كشعب ام لم نعرفهم كذلك ، وان هناك جمهورا فلسطينيا له سمات مميزة خاصة به ، سواء اعترفنا بذلك ام لم نعترف ، وهناك مشكلة فلسطينية مؤلمة ومؤذية .

« ولهذا الجمهور وطن في شرق الاردن ، ليس بحكم كونه منذ فترة قريبة جزءا من أرض اسرائيل التاريخية فحسب ، وانما بحكم التركيب السكاني القائم فيه اليوم ايضا . . . اما مسألة نظام الحكم ـ ملكيا كـان ام جمهوريا ـ فليست مـن شأننا . ومـا يهمنا هو الوصول الى حل يستجيب لحاجاتنا ، ويحل بصورة مرضية ضائقة السكان الفلسطينيين السياسية في المناطق التي يمكننا الوصول الى حل وسط بشأنها . وفكرة الملك حسين لا تسد ، من حيث المبدأ ، الطريق امام التفاوض مع سكان هذه المناطق . . . فهناك مجال للتفاوض مع كليهما » (يديعوت احرونوت ١٢/١١/٧٢) .

بنحاس سابير (الجلسة الثالثة ـ ٩/١١/٧٢)

ذكر سابير ، في مستهل خطابه ، انه قال في مناقشة في الحكومة ، فـي تموز (يوليو) ١٩٦٧ ، ان ضم المناطق يمكن ان يؤدي الى اختناق اسرائيل ، وان قناعته هذه لم تضعف بمرور الوقت ، وانما تعززت . وركز سابير ، في خطابه ، على مسألتين : العمل العربي من المناطق في اسرائيل ، والمشكلة الديمغرافية بكل ابعادها . فيما يتعلق بالعمل العربي ، قال سابير : « ان اغراق سوق العمل بالعمال العرب يشكل خطرا من الناحية الاجتماعية والسياسية والاخلاقية والامنية . هنـاك مـن يدعي بأن مفهوم « الحطابين والسقائين » لم يعد له مدلول في ايامنا هذه . ولكني لا أرى الفرق بين مدلول هذا المفهوم وبين الواقع الذي نعيشه . ما الفرق بين « الحطابين والسقائين » . . . وبـين كنس الشوارع وتنظيف موائد الطعام في المطاعم والمقاهي ، والعمل غير الفني في البناء ، وكل الاعمال السوداء الاخرى ؟ لهذه المشكلة معان ودلالات خطرة . اننا نهتز كلما نشر وصف لظروف عمل العمال العرب في

مستوطنات معينة واماكن اخرى في البلد . وصورة العمال العرب الذين يبيتون في ظروف سيئة ، حتى بجانب صناديق القمامة ، صورة حقيقية ، وقاسية ، ومحفورة في اذهاننا . ولا اعتقد ان بالامكان الحيلولة دون ظاهرة كهذه ، اذا اكثرنا من استخدام العمل العربي » .

واضاف سابير : « لن نستطيع ، عمليا ، بمرور الوقت ومن ناحية اخلاقية ، ان نطلب منهم العودة يوميا الى مدنهم وقراهم ... وسنضطر الى السماح لهم باختيار مكان مبيتهم » . واكثر من ذلك : « انتقال فروع معينة في الاقتصاد – خصوصا فرع البناء – فعليا الى ايد عاملة عربية ، معناه السيطرة العربية على مجالات حيوية للدولة » . وربط سابير هذه الاوضاع بالوضع السياسي الامني ، فهاجم رأي الذين يقولون ان حالة سلام واقعي تسود الآن اسرائيل والمناطق ، وقال : « ليس هناك في الاشهر الاخيرة ما يبرهن اننا وصلنا فعلا الى سلام واقعي . ان حدة الصراع العربي في هذا البلد تضعف من حين الى آخر ، ولكنها تعود فتطل علينا بصورة مختلفة . وعلينا الا نتجاهل ذلك عندما نتحدث عن وجود عشرات الآلاف من العرب في مراكز تجمعاتنا السكانية » . وشدد سابير على القول انه من حيث النتيجة « لا فرق بين قرار رسمي بالضم ، كما يريد دعاة « أرض اسرائيل المتكاملة » ... وبين الضم الذي لم يتخذ قرار بشأنه ، ولكنه آت الينا عمليا « زحفا » : فالنتيجة ، في الحالتين ، واحدة : انضمام مليون قاطن من العرب الينا » .

واوضح سابير الاخطار الاقتصادية الكامنة في هذا الاحتمال ، فقال : « اذا ضممنا الينا ، بهذه الصورة او تلك ، مليونا من العرب فسنصبح مسخرين لخدمتهم ... وسيكون علينا ان نقدم اليهم خدمات من مستوى الخدمات نفسه الذي نقدمه الى كل السكان ، اليهود وعرب المناطق على السواء . معنى الامر ان مسؤولية مساواة مستوى معيشتهم بمستوى معيشة كل السكان ... ستقع مع مرور الوقت ... على عاتقنا .

« نريد ان نحقق كل اهدافنا ، وبالسرعة الممكنة ، ولذا نجد انفسنا مضطرين الى الاستدانة من مصادر داخلية وخارجية . وقد باتت هذه الديون ثقيلة الى حد انها لا تستعبدنا فقط ، وانما

تستعبد ابناءنا واحفادنا ، وحتى احفاد احفادنا ايضا .

« ان معنى ضم مليون من العرب ، عمليا ، تحميل انفسنا عبء مهمة اضافية ، وكأنما لا تكفينا [أعباء] مهمات الامن ، واستيعاب الهجرة ، ورفع مستوى الطبقات الفقيرة ، وتطوير الاقتصاد . هناك حقا من يطلب اليوم ان نضيف الى مهماتنا « استيعاب هجرة » مليون من العرب ، بكل ما ينجم عن ذلك » .

وتحدث عن الجانب الامني للموضوع ، فقال ان الذين يؤمنون بأن « ارتفاع مستوى المعيشة يمثل تعويضا عن المطامح القومية ، لم يتعلموا جيدا دروس التاريخ » ، وانه يريد ان يلفت انتباههم الى انه « ليس ثمة قومية او اقلية اكتفت بتحسن مستوى معيشتها لوقت طويل . وهذه المشكلة بالنسبة الينا حادة وخطرة بصورة خاصة ، لأن الاقلية بيننا تشكل [جزءا من] اغلبية كبيرة وقوية في منطقتنا ، ونحن محاطون ببحر من الاعداء ، يرتبط به سكان المناطق بروابط العائلة ، والثقافة ، والدين ، والتقاليد ، واللغة ، والمطامح القومية » . وقال سابير ان تجربة العرب في اسرائيل دلت على ان « مستوى المعيشة ، وفي الاساس مستوى الثقافة ، لا يشكلان كابحا للمطامح القومية ، التي تجد تعبيرها في الارهاب ... وهناك افراد بيننا يتسلون بفكرة ان سكان المناطق ، ربما سيكتفون بتحسين الخدمات وارتفاع مستوى المعيشة ، ولو لم يحصلوا على مساواة في الحقوق » .

وقال بخصوص الاخطار السياسية : « لا تصح ، في ايامنا هذه ، مواطنية من درجة دنيا . لن يوافق العالم على ذلك ، والسكان العرب لن يوافقوا ، وأهم من ذلك – نحن انفسنا لن نوافق ...

« ضم المناطق معناه واجب اسرائيل ان تمنح عرب المناطق المواطنية الكاملة ، بما في ذلك حق الانتخاب للكنيست . ومن نافل القول الحديث عما ستكون عليه صورة كنيست اسرائيل ، عندما ينشأ وضع يشكل فيه العرب ، بمن فيهم عرب اسرائيل ، العامل المرجح تقريبا في كل موضوع يطرح على جدول اعمالنا » .

وتحدث سابير عن المسألة الديمغرافية ، فاستند الى ارقام مكتب الاحصاء المركزي ، ليصل الى النتيجة بأنه في سنة ١٩٩٧ ، سيكون في الدولة – في حال ضم سكان المناطق اليها – من ٨ الى ٩ ملايين نسمة تقريبا ، منهم اكثر من ٤ ملايين عربي . وتساءل :

« أهذه هي الدولة اليهودية التي طمحنا اليها ؟ أهذه هي الدولة اليهودية التي ستجذب اليها المهاجرين اليهود من العالم الحر ؟ اغمضوا اعينكم لحظة وتخيلوا الصورة : عربي واحد مقابل يهودي واحد » . واستطرد سابير : « يسألونني عما اذا كان علينا التنازل عن قطاع غزة . جوابي عن هذا السؤال : لنفترض انه ليس لنا خيار ، واننا ضممنا غزة ، هل يلزمنا هذا بضم ثلاثة اضعاف ونصف عدد سكانها ايضا ؟ » (يقصد الضفة الغربية ــ المحرر) .

وتحدث سابير عن السياسة في المناطق ، فقال انه يجب « ان نعود فنؤكد في كل مرة ، ان علينا الامتناع من القيام بأية اعمال يمكن ان تثقل على اتفاقية سلام [مع العرب] ... او تشوش مجرى حياتنا السوي » . وضرب مثلا مدينة يميت (التي يدعو دايان الى اقامتها بين رفح والعريش ــ المحرر) ، وتساءل : « هل يمكن اقامة مدينة كهذه دون المس بمدن الاعمار القائمة ؟ ... انا أعرف ما هي حاجاتنا ، واعرف كم يكلف تأسيس مدينة جديدة لربع مليون نسمة . فهل تكون الاولوية ، عندما نضع الميزانية ، ليميت ... ام لانتشال العائلات من اوضاعها السكنية السيئة ؟ » .

وهاجم سابير الذين يقللون من أهمية الجلوس والتفاوض مع العرب ، وقال : « نحن ملزمون بتبني مبدأ واحد اساسي وعدم التفاضي عنه ابدا ، حتى في احاديثنا العادية : نحن مستعدون للجلوس والتفاوض مع اية دولة عربية في أي مكان . واستعدادنا هذا [يجب ان يظل] قائما ولو لم يكن هناك ظاهريا أمل بالوصول الى اتفاقية سلام ، ولو كانت مشاريع سلام الطرف الآخر بعيدة جدا عن تصوراتنا ... واكثر من ذلك ، علينا الا نرفض [التفاوض] مع أية جهة ، اذا كانت جهة شرعية ، بحجة انها لا تستطيع وحدها ، ولو ارادت ذلك ، التوصل الى السلام » .

وقال سابير عن الوضع في المناطق ، انه يجب ان يكون واضحا انه « ليس لدينا أي تفكير في تحويل الوضع الراهن الى وضع دائم ... ومهما كانت خريطة السلام ــ التي ما زال من المبكر رسمها ... فانه من الضروري ان يكون واضحا ان دولة اسرائيل لا تريد السيطرة على سكان ليس لديهم رغبة في ان يكونوا مواطنين تابعين لها » (يديعوت احرونوت ٧٢/١١/١٢) .

شمعون بيريس (الجلسة الثالثة ــ ٧٢/١١/٩)

استهل بيريس خطابه بالقول انه اصغى ، باهتمام شديد ، الى وصف سابير للاخطار « المظلمة التي تتهدد اسرائيل » من جراء المناطق . والشيء الوحيد الذي لم يفهمه هو : « لماذا نحن [اذن] في المناطق ؟ لماذا لم ينهض سابير ويستخلص الاستنتاج الوحيد لاقواله ، ويقترح على مركز الحزب اخلاء ما يمكن اخلاؤه ؟ من اجل ذلك ليس هناك ضرورة لاتفاقية . لنسحب الجيش ونعود الى البيت . لماذا انتظرنا خمسة اعوام ؟ » .

وامتدح بيريس ، بحرارة ، السياسة التي نفذت ، باشراف دايان ، في المناطق في الاعوام الخمسة الاخيرة ، ووصفها بأنها « احد الانجازات الكبرى لدولة اسرائيل . والانجاز الاكبر لها هو العلاقات بالعرب . فنحن باقون في هذه المنطقة بصورة دائمة ، والعرب كذلك ، والسياسة التي اشرف عليها دايان في المناطق ، هي التجربة الاولى لانتشال العلاقات بين اليهود والعرب من الجمود والعداء وروتين العداء الذي ميزها طوال قرن كامل » .

واعترض بيريس على النقد الذي وجهه سابير الى هذه السياسة ، سواء لأسباب ديمغرافية أم لأسباب ايديولوجية ، ووصفه بأنه « لا يستند الى تجربة الشعب اليهودي والايمان الذي ينبض فيه » . وتساءل : « متى نظرنا الى مشكلات الشعب اليهودي من منظور احصائي ؟ ومتى كانت للحركة الصهيونية ميزة احصائية ؟ » . ودعا الى سلوك الطريق « الصهيونية » الصحيحة ، حيث « الايمان دائما اكبر من الاحصاءات » .

وقال بيريس عن السلام مع العرب والمناطق : « آمل انه ليس بيننا جدل حقيقي في مستقبل سيناء والجولان ...

« الجدل الحقيقي هو في الخيارات والتوقيتات المتصلة بالضفة الغربية وغزة . وهنا امامنا اربعة خيارات : ١) الخيار الاول ، اعطاء هاتين المنطقتين لحسين . وانا اود ان أقول ، بكل استقامة للزملاء : من يريد ان يعطي الضفة لحسين ، فليفعل ذلك الآن ، وحرام اضاعة الوقت والجهد . ٢) هناك حديث كثير عن اقامة دولة فلسطينية منفردة . ٣) هناك ايضا من يميل الى حل فدرالي ضمن اطار دولة يهودية ... ٤) وهناك من يقول : لنبق الوضع

[الراهن] مفتوحا لفترة طويلة . وانا اعترف بأن لدي شك في الخيارين الاولين ، واعتقد ان هنـاك مجـالا لتفحص الخيارين الاخيرين .

« تسود بيننا وبين الاردن اليوم علاقات ، اذا تجاهلنا تعريفها وحكمنا عليها بجوهرها ، نقول انها ابعد ما تكون عن الحرب ... وماذا نريد حقا [اكثر من ذلك] ؟ انها علاقات لا تتميز بالجانب الساكن فيها فقط : فلا هجوم ، ولا حرب ، ولا ازعاج — وانما فيها ايضا جوانب دينامية واضحة : جسور مفتوحة للاشخاص والمواد ، شجب الحرب والارهاب ، تحفظ من الروس ، ومحاولة الحفاظ على طابع معين في شبكة الاتصالات بيننا .

« وما هو مثير للاهتمام ، في العلاقات بين الاردن واسرائيل ، هو حدوث كل ذلك دون اتفاقية سلام بيننا . حتى انه يمكن المبالغة والقول : من المحتمل جدا [ان هذا حاصل] بسبب عـدم قيام مفاوضات بيننا . لأننا لو اجتمعنا الى الملك [حسين] للتفاوض ، كمرشح اول ووحيد في العالم العربي ، لثارت فورا مشكلة القدس ومشكلة الحـدود المتعلقـة بالضفة ... ولأخلى الوضع الراهن الصامت المكان لنقاش صاخب ، سيشتد ... ويسد الطريق امام واقع وجهته السلام ، وان لم يكن ظاهره كذلك .

. . . .

« اني مستعد للاعتراف بأن فكرة الدولة الفلسطينية تبدو لي مختلقة . وليس فيها أي جديد ... واقتراحي الا نقع فـي اغراء الصور البلاغية ونفقد حس التمييز الواقعي . عندما يتحدث العرب عن « كيان فلسطيني » ... فمعناه ، بالنسبة اليهم ، المناطق التي تقوم عليها دولة اسرائيل . وعندما يتحدث اليهود عنه فهم يعنون تغييرا في التعريف ، لقبا جديدا للعرب ، وكأنما اللقب يمكن ان يكون تعويضا عن طموح العرب لما ينادون به — تحرير اراضي فلسطين . وهذه في المحصلة لعبة كرة طاولة على طاولتين منفصلتين ...

« لقد تميزت الخيارات اليهودية ، المريحة ظاهريا ، او كما يدعونها لدينا « الحمائمية » ، دوما وابدا ، بفقدان التأييد العربي لها ... فعلام يدور الحديث بيننا اذن ؟

« انـا أؤمـن بالخيار الثالث ، أؤمن بأن العـرب واليهود يستطيعون العيش معا على ارض واحدة ... وبدلا من تقسيم

الارض ، نقسم الحكم : أي يكون هناك على مستوى اول ، مستوى دولة اسرائيل ، حكم فدرالي ، وعلى مستوى ثان ، حكم محلي . وهذا التقسيم يفتح المجال لوضع يتمتع فيه كل المواطنين بحقوق متساوية » .

وقال بيريس عن العمل العربي من المناطق في اسرائيل : « ان الذين نادوا [في حينه] بالعمل العبري انما كانوا ينادون باعطاء عمل لليهود . ولكن من يدعو اليوم الى العمل العبري ، فانما يدعو ، دون ان يدري ، الى عدم اعطاء عمـل للعرب . وثمـة فارق كبير بين الامرين ، وقبل كل شيء من الناحية الاخلاقية . واريد ان اسأل من يقول أن العرب « حطابون وسقاؤون » : ماذا يستطيع العرب ان يفعلوا ؟ هل يستطيعون ان يشغلوا عقولا الكترونية ، او ان يكونوا مديري اجنحة في [مستشفى] بيلينسون ؟ ما هو الخيار امامهم ؟ انه البطالة ، او عمل يستطيعون القيام به » .

وقال عن الدمج الاقتصادي والاستثمارات اليهودية في الضفة : « أصغيت الـى أقوال آلون ولـم افهم تماما لماذا يتـرك التكامل الاقتصادي مجالا لتسوية [مع العرب] ، والاندماج لا ؟ ...

« وسمعت قول سابير انه ... ليست لدينا اموال كثيرة [للاستثمار في المناطق] ، وان علينا وعلى ابنائنا واحفادنا واحفاد احفادنا ديونا ... ولكن لو كانت الضفة معادية ، وكنا متنكرين لها ، وكان هناك تمرد وارهاب ... أيكون هذا توفيرا ماليا ؟ وهل نغتني منه ؟ » (يديعوت احرونوت ٧٣/١١/١٣) .

آبا ايبن (الجلسة الرابعة — ٧٢/١١/٢٣)

رفض ايبن الفصل بين السياسة الاسرائيلية الى حين حلول السلام ، وبين مبادىء السلام ذاتها ، قائلا ان « من لا يحدد الهدف البعيد ، لن يعرف كيف يوجه خطاه القريبة » . ولخص مواقف التيارين السائدين في حزب العمل من القضايا المطروحة ، فقال عن التيار الاول ، الذي يمثله « الصقور » : « من يرى في الوضع الراهن وضعا دائما ، ومن يتحفظ او ييأس من اتفاقية سلام تغير في المستقبل الخطوط الراهنة ، ووضع غالبية سكان المناطق ، يصل بالضرورة الى سياسة عملية تنسجم مع هذا الموقف . فصاحب هذا الموقف لا يقبل ضوابط على الدمج الاقتصادي المطلق ، ولا يرى

ضرورة لتقييد العمل العربي ، سواء عمال النهار ام المتسترين في الليل ، ولا يريد حصر المستوطنات والمراكز الدفاعية في المناطق غير الآهلة ، ذات القيمة الاستراتيجية ، من خلال الامتناع من فرضها في وسط الاماكن العربية الآهلة بالسكان .

« وصاحب هذا الموقف ايضا قد يعلق اهمية قليلة على احتمال التفاوض مع الاردن ، وربما وصل الى تحديد يقول ان مفاوضات كهذه لا تستحق العناء ، بالمقابلة بسلام مع سوريا ، التي لا تريده » .

وقال ايبن عن مواقف التيار الثاني ، تيار الحمائم الذي يعتبر نفسه من ممثليه : « ومن الناحية الاخرى ، من يبقي في مركز تفكيره ورؤيته امكان اتفاقية سلام ، ولو كانت بعيدة ، تغير الخطوط الراهنة ووضع مناطق وسكان كثيرين ، يتخذ بالضرورة موقفا مختلفا من قضايا الساعة القريبة المباشرة . صاحب هذا الموقف يصر على التشديد على الطابع الموقت للوضع الراهن ، ولو طال امده . وهو ينظر نظرة ايجابية الى الفصل القانوني والاقتصادي القائم [بين اسرائيل والمناطق] . وهو ايضا يهتم بحماية المجتمع الاسرائيلي من ممارسات يحتمل ان تغير صورته وروحه . وهو كذلك يدعو الى نهج انتقائي فيما يتعلق بالمستوطنات والمراكز الدفاعية » .

وقال ايبن انه على الرغم من اعتقاده ان السلام بعيد ، الا ان على اسرائيل ان تكون مستعدة لامكان تحقيقه . وهو يقول ذلك لأنه « قلق من تحمس الكثيرين بيننا لسماع كم هي بعيدة فرص السلام » .

واتهم ايبن بيريس بعدم الانصاف عندما طالب سابير بأن ينهض ويقترح اعادة الضفة الغربية الى حسين الآن ، اذا كان يفكر « في اعطائه » اجزاء منها في المستقبل . وقال ان التوصل الى حل اقليمي وسط في مفاوضات سلام مع أية دولة مجاورة هو « سياسة هذا الحزب ، وسياسة الحكومة التي يقف الحزب في قمة قيادتها ... وليست مشروع هذا الوزير او ذاك » .

وأيد ايبن قول سابير ان ضم مليون آخر من العرب الى اسرائيل سيكون بمثابة « هجرة » هذا المليون . وقال ان « استيعاب » هذه الهجرة لا يمكن ان يتحقق بالجهد اليهودي ،

اضافة الى استيعاب الهجرة اليهودية وتطوير الاقتصاد . واضاف انه يحسد اولئك الزملاء الذين « يحلون كل صعوبة ناجمة عن الامكانات المحدودة ، او عن خطر الاختناق الديمغرافي ، عن طريق التوجه الى رؤيا ترفض الاحصاءات ، او عن طريق الاعتماد المطلق على النظرة الصوفية الى خلود اسرائيل ... فحتى خلود اسرائيل خاضع للميزانية عندما يتحقق » .

وقال أيبن انه من الضروري الامتناع من « التقرير ، رسميا او نفسيا ، بأن مصير سكان المناطق هو ان يصبحوا مواطنين اسرائيليين ، خاضعين للقانون الاسرائيلي » ، ومن الضروري ان يقتصر طموح اسرائيل على « ممارسة سلطاننا وقانوننا وسيادتنا فقط على تلك المناطق الاضافية ، التي لا مفر من ضمها الى اسرائيل ، من اجل ضمان الامن ومنع حروب جديدة » . وقال ايبن ان هذه الصيغة تعني تغييرات جوهرية في الحدود السابقة ، دون اضافة مليون من العرب « الى أرضنا وسيادتنا » ، وهذا هو المنطق الكامن في اساس مشروع آلون .

وقال ايبن انه يقبل المبدأ الذي يرتكز عليه مشروع آلون ، ولكنه ليس مقتنعا بأن الخريطة المرفقة بالمشروع هي الوحيدة القادرة على تجسيد هذا المبدأ . وقال ان من الافضل ، في هذه المرحلة ، تحديد مبادىء عامة ، وعدم رسم خرائط دقيقة لأن « هناك ميزة كبيرة في بقاء جو من عدم الوضوح » الى ان تبدأ المفاوضات بسبب ان لها « دينامية خاصة لا يمكن قياسها قبل بدء التفاوض » . وبالتالي فهو مع بقاء البرنامج الانتخابي السابق لحزب العمل على حاله ، وعدم اضافة أي جديد اليه .

وهاجم ايبن خصوم حزب العمل في الميدان السياسي ، وبصورة خاصة زعماء غاحل ، الذين « يلفظون كلمة التقسيم وكأنها شعار قذر » . وقال ان الكلمة مرتبطة ، في ذهنه ، « بذكريات انتصار سياسي لا بهزيمة . ولذلك فهي ليست باطلة ، لا من حيث مدلولها التاريخي ، ولا من حيث ارتباطها بحل في المستقبل » .

وعدد ايبن ، بين انجازات السياسة الاسرائيلية في المناطق ، المحافظة على الهدوء العام ، وارتفاع مستوى الدخل ، والحد من البطالة ، و « أهم من ذلك كله ، التعايش الانساني بصورة واسعة ومتنوعة » . ولكنه قال ان لهذه الانجازات حدودها وجوانبها

السلبية : « ولو ارضينا بصورة متزايدة ضرورات معيشة سكان المناطق واقتصادهم وتثقيفهم ، لما كان في ذلك حل للمشكلة السياسية ، النابعة من فقدان تحديد وضعهم المدني والقومي ، وفقدان كل امكان للتعبير عن ذاتيتهم السياسية في اطار اوسع من اطار البلديات ...

« واكثر من ذلك ، عندما نعدد الاسباب والعوامل التي أدت الى الهدوء والتعايش ... [يجب ان نذكر] حقيقة اننا لم نلغ الخيارات ، ولم نعلن ضم [المناطق] ، ولم نبطل مظاهر عديدة للتمايز الاقتصادي والقانوني – ان لهذه الحقيقة نصيبا كبيرا في سيادة الهدوء والتعايش ...

« وتحتم علينا الامانة الفكرية الاعتراف ... بعدم نشوء مواقف سياسية ، في اوساط قادة المناطق ، أقل حدة من المواقف السائدة في الدول العربية والمعروفة لدينا – لنعترف بأن الهدوء السائد هو هدوء بارد ، جليدي ، واحيانا مهذب ...

« ونستطيع في المجال الاقتصادي ، ان نتبارك بالمشاريع الـ ١١٨ [التي اقيمت] ، وبأماكن العمل للآلاف العديدة ... ولكن هذه الاضافة لا تجاري نمو السكان ... ويجب الاعتراف بحقيقة ان معنى توسع ملموس في الحجم الحالي [للعمل العربي في اسرائيل] هو تفريغ المناطق من اليد العاملة ، والحكم عليها بالجمود الاقتصادي » .

وقال ايبن عن الشعب الفلسطيني وحقه في تقرير المصير ان لعبة المصطلحات – شعب فلسطيني ، جمهور ، طائفة – لا تثير اهتمامه مطلقا : « ماذا يفيدنا ان نعطيهم اسما آخر ؟ ليس المقصود حقا غبار آدمي او تجمع عرضي لرجال ونساء واطفال ، يقرر كل واحد منهم حقيقته لنفسه . المقصود هو وحدة جماعية ، متلاحمة بروابط المعتقد ، واللغة ، والجوار ، والمعاناة المشتركة ، والمشاعر القومية المتبادلة » . الا ان هذه الحقيقة لا تمنح هذا الجمهور ، في رأي ايبن ، « الحق في تقرير المصير ١٠٠ ٪ » ، وعلى أية حال « ليس على حساب حق تقرير المصير الاسرائيلي » . وقال ايبن ان الحل هو في ان تصبح غالبية هذا الجمهور ، مع حلول السلام ، مواطنين في دولة عربية « يصوغون طابعها بأنفسهم » ، وان الاردن الآن هي دولة فلسطينية . وختم ايبن كلامه في هذه النقطة ، بقوله :

« ان حق اسرائيل في تقرير المصير يتقدم حق أي جمهور عربي اضافي في تقرير المصير ، لأن [للعرب] ١٨ دولة خاصة بهم ولنا اسرائيل واحدة . ولذلك لا يتساوى حق هذين الشعبين وهذين الجمهورين في تقرير المصير » (يديعوت احرونوت ٢٧/١١/٧٢) .

حاييم تسادوك (الجلسة الرابعة – ٢٣/١١/٧٢)

أيد حاييم تسادوك ، رئيس لجنة الخارجية والامن في الكنيست ، موقف سابير فيما يتعلق بالمسألة الديمغرافية ، وضرورة المحافظة على الطابع اليهودي لدولة اسرائيل عن طريق عدم ضم المناطق الآهلة في الضفة الغربية ، وربط ايضا بين المسألة الديمغرافية ومسألة الامن ، فقال انه « لا يجوز التفكير في الامن من خلال مفاهيم اقليمية فقط . فالاراضي لا تلعب وحدها دورا في الامن ، وانما السكان ايضا . ويقف مقابل تكامل الارض من الناحية الاقليمية ، تكامل الدولة من ناحية تبلورها اليهودي الداخلي . ولا يمكن حسم الموضوع من الزاوية العسكرية فقط ، بل يجب تفحصه من الناحية الامنية الخارجية والداخلية ، بالمعنى الارحب للمفهوم . وطابع السكان القاطنين في دولة ما وتركيبهم هما من مركبات امن هذه الدولة » .

وقال ان السؤال الحقيقي فيما يتعلق بالنقاش الدائر بخصوص الكيان الفلسطيني هو ما اذا كان هناك مجال لدولة عربية في الضفة الغربية . وأجاب انه ليس هناك مجال كهذا ، وانه يجب ارضاء مطامح العرب الفلسطينيين السياسية في دولة واحدة ، تشمل « شرق الاردن والاجزاء المعادة الى الحكم العربي بموجب اتفاقية سلام » . اما نظام الحكم في الدولة فهو مسألة تخص سكانها ، ولكن يجب « ان نذكر ان الشريك الوحيد لنا ، في المفاوضات والحل ، هو الدولة المجاورة ، وليس ممثلو الفلسطينيين على اختلاف انواعهم . فمع دولة مجاورة فقط ، وليكن اسمها ونظامها الداخلي ما يكونان – نستطيع ان نعقد اتفاقية سلام » .

وقال انه يجب وضع « مخطط هيكلي » للاستيطان ، لأن « عدم الوضوح في تحديد اهدافنا النهائية ، وفي تحديد الخريطة التي نرغب فيها ، خلق ارضا خصبة للضغوطات ، ولحوادث معينة في مجال الاستيطان ، ولخلق وقائع سياسية غير مخطط لها . يجب

ان تكون خريطة الاستيطان مطابقة لخريطة الحدود الآمنة . ويجب ان تتبع القرارات العملية بشأن الاستيطان القرارات السياسية بشأن الحدود الآمنة ـ وليس العكس ...

« لا يجوز ان نقبل ، في مجال الاستيطان ، وضعنا امام حقائق منتهية من قبل عناصر تختلف آراؤها بشأن جوهر السلام والحدود عن آرائنا ، وتهدف الى الوصول الى ما نريد الحيلولة دونه : تكبيل ايدينا في مفاوضات السلام * » .

وقال تسادوك عن السياسة في المناطق ، انه يجب الاستمرار في ابقاء الجسور مفتوحة ، والاتصال قائما بين المناطق واسرائيل من جهة ، والمناطق والعالم العربي من جهة اخرى ، والاستمرار في عدم التدخل في نمط حياة السكان ، وتحقيق ديمقراطية في الحكم المحلي .

وقال عن العمل العربي من المناطق في اسرائيل انه يحمل في ثناياه أخطارا كبيرة ، ويجب انماء المناطق اقتصاديا ، وخلق أمكنة عمل للعمال العرب فيهـا ، بالاضافة الـى تشجيع المبادرة الاقتصادية اليهودية في المناطق التي ستبقى اسرائيل فيها (يديعوت احرونوت ٧٢/١١/٢٦) .

حاييم بار ـ ليف (الجلسة الرابعة ـ ٧٢/١١/٢٣)

امتدح حاييم بار ـ ليف ، وزير الصناعة والتجارة ، في خطابه انجازات السياسة في المناطق المحتلة من النواحي الامنية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، ولكنه قال ان اسرائيل يجب ان تطمح الى سلام يمنحها « حدا أقصى من الامن وحدا أدنى من العرب ... فنحن لم نأت الى أرض اسرائيل لنعيش في دولة ثنائية القومية ، أو كأقلية ، أو كأغلبية ضئيلة » . وقال ان طموح اسرائيل يجب ان يكون : دولة فيها « اغلبية يهودية ثابتة » . وقال عن الاستيطان انه يجب ان يكون متطابقا مع خريطة السلام .

وقال عن العلاقات الاقتصادية بين الضفة الغربية واسرائيل انه لا يستطيع ان يتخيل أي حل سياسي تفرض بموجبه « نقاط جمركية بيننا وبين الاردن ... ويمنع أي قاطن فـي المناطق من

---

* اشارة الى ما يردده دايان في هذا الصدد (المحرر) .

القدوم للعمل [في اسرائيل] ... او أي يهودي من الاستثمار والعمل فـي المناطق » . فالذي يجب ان يميز علاقات اسرائيل بالضفة ، في اتفاقية السلام ، هو حدود مفتوحة ، وظروف منطقة تجارة حرة .

وقال عن العمل العربي من المناطق في اسرائيل ، والبديل المقترح لاستيعابه ، ان هناك ٥٠ الف عامل يعملون في اسرائيل ، وان خلق مكان عمل لعامل واحد يتطلب استثمارا يتراوح بين ١٠ آلاف و ٢٠ الف ليرة ، واحيانا ٣٠ الفا . ولذلك ليس واقعيا المناداة بتشغيل كل القوة العاملة العربية في المناطق ذاتها ، وان كان من الضروري تطوير الاساس الاقتصادي والصناعي فيها . واضاف بار ـ ليف قائلا : ان « الوضع الذي نحن فيه من ناحية القوة العاملة لسكان المناطق وعملها في اسرائيل هو وضع طبيعي ، واعتيادي ... ويجب التعايش معه » (يديعوت احرونوت ٧٢/١١/٢٦) .

يتسحاق بن أهرون (الجلسة الخامسة ـ ٧٣/٢/١)

تساءل يتسحاق بن أهرون ، السكرتير العام للهستدروت ، في بداية خطابه ، عما اذا كانت القيم الاساسية للحركة الصهيونية تستطيع الصمود والتجسد في اطار الواقع السياسي الجديد بعد حرب الايام الستة ، وقال : « لا اعرف ما اذا كان ما نحتفظ به بين ايدينا [المناطق المحتلة] هو اوراق للمفاوضات او جمرات تلتهب تحت اساساتنا » . واضاف انه ليس متأكدا ابدا ، وربما يشذ في ذلك عن الذين سبقوه الى الكلام ، ان على اسرائيل ان تنتظر للحسم في مسألة المناطق الى حين توقيع اتفاقية السلام ، وانه ليس متأكدا « اننا لن نصل ، في يوم من الايام ، الى الاستنتاج ان من الافضل ان تكون كتلة سكان معينة ومنطقة معينة خارج سلطاننا ومسؤوليتنا ، حتى دون الحصول مقابل ذلك علـى توقيع الطرف الآخر [على معاهدة سلام] » .

وقال بن أهرون ان السؤال الرئيسي المطروح هو دولة يهودية أم دولة مختلطة ؟ وان رأيه هو انه لا يمكن ان تكون لليهود سلطة في دولة ثنائية القومية ، ويكفي اسرائيل الاقلية العربية الكبيرة التي فيها . وابدى بن أهرون تخوفه من ان تفرض تطورات معينة ، في العالم العربي ، على اسرائيل حدودا « لا نريدها ، وتكون عبئا وحملا

علينا » .

وقال عن الدمج الاقتصادي بين اسرائيل والمناطق انه يشعر بالقلق عندما يفكر « في يوم الازمة [الاقتصادية] الاول ، وعشرات الآلاف من العمال العرب في مصانعنا وعلى سقالات البناء . ان كل الاخلاقية اليهودية لن تسعفنا ، وكل ما انجز بواسطتهم لن يحسب لمصلحتهم ، وسيكونون غرباء ، وسيكونون اوائل المفصولين او المطرودين » . ودعا بن أهرون اسرائيل الى عدم انتظار يوم كهذا : « فهذا ليس دمجا وليس مزجا ... وعلينا ان نبكر ، وبصورة مبرمجة ، اليوم وليس غدا — في وقت الازدهار ، ووقت النمو ، ووقت الرخاء والقدرة — الى وضع المسؤولية في مكانها [الصحيح] ، على السكان العرب انفسهم ، وقيادتهم ، واقتصادهم » .

وقال بن اهرون ، ان الازدهار الاقتصادي والثقافة يؤديان الى نمو الاحساس القومي لدى السكان العرب في المناطق ، وان « الصهيونية العمالية لم تفترض ، في أي وقت من الاوقات ، امكان تحول شعب اسرائيل في دولته الى شعب متسلط على شعوب اخرى » . واضاف انه يجد نفسه مضطرا ، دون ان يكون ماركسيا متطرفا ، الى القول : « سادتي ، انه لأمر عذب جدا ان نبني الصهيونية بالعمل العربي .

« وبعد قليل ، سيصبح كل من يقول انه لا يريد ان يبتهج ويغتني على حساب العرب من المناطق ، كافرا بتجسيد الصهيونية » . وختم بن أهرون خطابه بقوله انه يدعو « الى السلام والامن ... [ولكن] ليس على اساس استغلال الآخرين ، ولا عن طريق سلبهم حقوقهم القومية والسياسية » ، وان الحل في رأيه هو اقامة دولتين ، واحدة يهودية والاخرى عربية ، بين البحر والصحراء (دافار ٤/٢/٧٣) .

يسرائيل غليلي (الجلسة الختامية — ١٢/٤/٧٣)

تصدى يسرائيل غليلي ، الوزير بلا وزارة ، في بداية خطابه ، للداعين الى تقييد الاستيطان وحصره في مناطق معينة ، فقال : « لقد ثقفت على النظر الى الضفة الغربية ، وشاطىء البحر المتوسط حتى العريش — كوطني التاريخي . ليس وطنا بالروح او الميراث او

الكتب فقط — وانما كمجال التجسيد العملي للحركة الصهيونية عن طريق الاستيطان ... متى اتخذ قرار في الحركة [الصهيونية] بالتنازل او الامتناع من الاستيطان في غور الاردن ، ومن توحيد القدس ؟ ... صحيح اننا وافقنا ، سنة ١٩٤٨ ، على اقامة الدولة في جزء من البلد ، ولكن حتى في ذلك الوقت لم نفقد الامل بالاستيطان في كل البلد خلال السلام » .

وقال انه يرى ، مع تقديره لما تم عمله في مجال الاستيطان ، ان من واجبه ان يشدد على ان « مرتكزنا الاستيطاني في مناطق الاستيطان الجديدة لا يزال ضعيفا الى حد كبير ، وهو بحاجة الى تعزيز وتكثيف وتجذير . وأقصد قبل كل شيء موضوع الاسكان ... اكثار عدد اليهود الذين يضربون بجذورهم في مناطق الاستيطان الجديدة ، ويعتاشون منها » . وهذا يتطلب في رأيه : أ) استنفاد الامكانات الزراعية في الاطار الحالي ، المحدود بالارض والماء (المتوفرين) . ب) الاستمرار في التنقيب عن مصادر جديدة للمياه عن طريق حفر آبار اضافية . ج) عدم حصر « تجذرنا في هذه المناطق من الوطن » ، في حدود الامكانات الزراعية .

ودعا غليلي الصناعة الاسرائيلية ، خصوصا الصناعة التابعة للقطاع العام ، الى المشاركة في النشاطات الهادفة الى تعزيز الاستيطان ، وقال ان هناك ضرورة للاهتمام بشبكات الطرق وايصال الكهرباء الى المناطق الجديدة . وطالب بأن تشمل مشاريع التطوير شرقي بحيرة طبريا ، وشمالي شرقي البحر الميت ، وشاطىء البحر حتى مشارف رفح ، ومركز المنطقة في مشارف رفح . كما طالب بتنفيذ قرار الحكومة باقامة مستوطن مديني في النبي صموئيل ، وبزيادة سرعة البناء في كريات اربع في الخليل .

وقال غليلي ان حزب العمل والحكومة لم يضعا بعد خريطة السلام النهائية ، ولكنهما قررا : « دون سلام — لن ننسحب ، ولن نترك فراغا ، بل سنستوطن . وخريطة الاستيطان تدل على مطامحنا » . واضاف : « اننا نقيم المراكز الاستيطانية ، لا لنتخلى عنها وانما لتكون مستوطنات تعيش داخل حدود دولة اسرائيل . وليس هناك قرار باغلاق أية منطقة في وجه الاستيطان » .

وقال ان سياسة اسرائيل بشأن المناطق ، كما قررها مؤتمر حزب العمل ، هي :

● عدم سد منابع السلام بحسم مصير المناطق من الناحية السياسية من طرف واحد .
● عدم ترك المناطق في حالة فراغ من الناحية الاستيطانية .
● عدم عزل السكان في المناطق عن اخوتهم في الضفة الشرقية .
● ضمان امكان الحياة لعرب الضفة دون تدخل اجنبي .
● مساعدتهم على تدبير عمل وخدمات ، ومساعدتهم في التطوير الزراعي والمهني والثقافي .
● السماح بعمل مراقب لعمال من المناطق في اسرائيل .
● عدم السماح للمخربين بالحصول على موطىء قدم في المناطق .
● اقامة حكم مستنير ، حكم وحيد ، لا يتخذ ذريعة للتمرد او عدم التعاون .

وقال عن طابع الحكم في المناطق ان البرنامج الانتخابي للحزب لا يحدد الحكم العسكري كحكم دائم . « فالحكم العسكري — ولو كان مستنيرا وانسانيا وليبراليا الى أقصى الحدود — هو حكم موقت » .

وقال بشأن الحدود مع الاردن ، انه يؤمن بأن نهر الاردن سيكون « حدنا مع المملكة الاردنية ، حدنا السياسي والامني ، وستزدهر مستوطنات عبرية في غور الاردن ، ولن يعبر جيش اجنبي الى غربي النهر » . وقال عن الحقوق السياسية لسكان الضفة الغربية انه واثق بأن « عرب الضفة سيتمتعون ، عند حلول السلام ، ليس بمكاسب مادية ذات قيمة كبيرة فقط ، وانما ايضا بتعبير ذاتي عن هويتهم ، وبحقوق كاملة ، جزء منها في دولة اسرائيل ، وجزء منها ، ربما ، في دولة الاردن » . واضاف ان اسرائيل لم تقرر بعد ان « تيأس وتتنازل عن الضفة » .

وعن عمل سكان المناطق في اسرائيل قال انه يثير مشكلات لا تخف حدتها حتى في ايام السلام ، اذ ان السلام سيقوم على حدود مفتوحة ، ولذلك فهو مع قرار الحكومة بتحديده . و « ما دام الوضع الراهن على حاله ، من الناحية السياسية ، فيجب خلق اشكال تنظيمية [له] دون عضوية في الهستدروت » . وقال انه يجب السعي لخلق مصادر عيش واماكن عمل في المناطق ذاتها

« ضمن حدود امكاناتنا المالية » .

وقال عن المشكلة الديمغرافية انه من الحماقة تجاهل الاخطار والتوترات النابعة من واقع عدد السكان العرب الكبير ونسبة تكاثرهم الطبيعي العالية ، ولكن الحل ليس في الموافقة على الانسحاب الى الحدود السابقة ، وانما في « الوصية الكلاسيكية ، المفرقة في القدم ، التي لا بديل لها ولا مناص منها — العمل لتعزيز الهجرة » .

وقال غليلي انه يعلم ان هذه الاقوال قد ينظر اليها وكأنها خيالية . ولكن تجربة الحركة الصهيونية ، في رأيه ، أظهرت ان تخيلات كهذه كانت « واقعية اذكى من كل [واقعية] الواقعيين الذين اجهدونا باحصائياتهم عن قدرة البلد على الاستيعاب ، وعن حجم الهجرة ، وعن حتمية صيرورتنا اقلية فيها » .

واستطرد غليلي قائلا انه من ناحية سياسية وامنية ، ومن ناحية المنظور التاريخي ، لم تحسم بعد مسألة أيهما أشد خطرا : « كتلة كبيرة من السكان العرب ، خاضعة للحكم العربي ، او ربما لتشكيلات معادية مجاورة لنا عبر الحدود ، ام الكتلة ذاتها من السكان تعيش معنا حياة مشتركة داخل حدود اسرائيل ، مع كل الاخطار والتوترات المقرونة بذلك » . ولكنه اضاف انه ما زال امام اسرائيل وقت لاتخاذ قرار بشأن الموضوع . وفي ظل عدم امكان تحقيق السلام ، ليس الآن هو الوقت الملائم لذلك . ومشكلة اضافة السكان العرب الى اسرائيل يجب ان تكون احد الاعتبارات الجادة في تحديد الشروط الاقليمية للسلام ، ولكن ليس الاعتبار الوحيد . ويمكن في ظل شروط سلام « ضم مناطق مزدحمة بالسكان في الضفة الى الدولة المجاورة ، ضمن الاطار المقترح في مشروع آلون » .

وقال غليلي ، في نهاية خطابه : « ليست هناك ، حتى الآن ، قرارات بشأن تغييرات في الحدود مع لبنان . ولكن هناك حقا قرارات بشأن النضال من اجل تغييرات في حدودنا مع سوريا والاردن ومصر — ومن هنا خريطة المستوطنات .

« لقد اتخذنا قرارات واضحة ، على الرغم من انها لم تكن نهائية ... فماذا حدث ؟ لماذا تظهر ، هنا وهناك ، علائم ضعف في الالتفاف حول النضال لتجسيد هذه القرارات ؟ ...

« اذا كان هناك بيننا من يعتقد انه من اجل السلام يجب عدم الاستمرار في الاستيطان ، او انه من الضروري الغاء المستوطنات

التي أقمناها ... فلينهض ويقترح ذلك بصورة صريحة » (يديعوت احرونوت ١٨/٤/٧٣) .

موشيه دايان (الجلسة الختامية – ١٢/٤/٧٣)

اوضح موشيه دايان ، وزير الدفاع ، في البداية ، مفهومه بالنسبة الى الحدود الآمنة ، فقال ان معظم الخطباء خلطوا بين الحدود الدائمة والحدود الآمنة ، وتحدثوا عن الحدود الدائمة « كحدود آمنة تمنع حروبا اخرى » . اما هو ، عندما يتحدث عن الحدود الآمنة ، فانما يتحدث عن الخطوط العسكرية التي منحت اسرائيل القوة التي لم يتجدد ، بفضلها ، اطلاق النار حتى الآن . وقال دايان ان الارض هي أحد عوامل القوة العسكرية الاسرائيلية ، وان هناك عنصرا منفردا ، وثلاثة عناصر مترابطة ، يجب اخذها بعين الاعتبار فيما يتعلق بعامل الارض والقوة العسكرية الاسرائيلية . العنصر المنفرد هو امكان دخول الجيش الاسرائيلي الى كل مكان في الضفة الغربية وغزة في « الحرب ضد منظمات الارهاب » ، وما دام هناك ارهاب ، يجب عدم الاكتفاء بالرد عليه بصورة دفاعية ، « ولست اذكر عفوا ضرورة ان تكون لدينا القدرة ولنا الحق في الدخول الى اماكن التجمعات السكانية التي تستخدم كمراكز ... لوحدات الارهابيين » . اما العناصر الثلاثة المترابطة ، فهي : « العنصر الاول ، خطوط وقف اطلاق النار ، وهي الخط الطبيعي الذي تصطدم [القوات المعادية] بصعوبات كبيرة اذا حاولت عبوره ... [وهذه الخطوط هي] خط بار – ليف ، و [قناة] السويس ، و [نهر] الاردن ، واليرموك ، ومضائق تيران . وهي خط عائق مائي – الاردن والسويس – مع تحصينات ومعاقل عسكرية مجاورة يتمركز فيها الجيش .

« انما هناك خط ثان [العنصر الثاني – المحرر] ، وهو خط قمم سلاسل الجبال . ويمنح هذا الخط سلاح الجو القدرة على العمل ، ويستخدم ، بهذه الصورة او تلك ، كقاعدة لوسائط المراقبة – لا المراقبة بالعين المجردة وانما بالرادارات التابعة لسلاح الجو .

« والعنصر الثالث لمصلحة قوتنا العسكرية – هو المدى ، او المسافة بين مراكز تجمعاتنا السكانية وبين قواعد قوات العدو ، وفي

الاساس سلاحه الجوي ... وأنا أتحدث عن القواعد ، لأن هذه المسافة لا تقاس بخط طبيعي – نهر الاردن او قناة السويس – وانما تقاس بقدرة سلاحنا الجوي على العمل ، وسلاح الجو يمثل اليوم العنصر الاساسي في قوتنا » .

وأضاف دايان ان ما يريد قوله لاولئك الذين يتحدثون عن حدود آمنة تمنع حروبا اخرى ، هو ان عليهم « ألا ينسوا سلاسل الجبال ، والا ينسوا خط المراقبة ، الذي يمنح سلاح الجو القدرة على العمل » .

وقال دايان عن موضوع الاستيطان انه يود ان يكرر ما قاله سابقا ، وهو انه لا يعتقد ان اسرائيل ستنسحب من أي مكان تستوطن فيه ، وانه لا يمكن ان تقوم حياة مشتركة بين العرب واليهود – والمقصود الاستيطان اليهودي القروي والمديني ، وليس زيارات السياح – الا تحت حماية الجيش الاسرائيلي ، سواء الآن ام في ظل السلام . واقتبس دايان الدعوة ، التي وجهها آبا ايبن ، في احدى مقابلاته الاذاعية ، الى الوزراء ، لكي يعيدوا قراءة مقابلة غولدا مئير في صحيفة الاوبزرفر سنة ١٩٧١ ، اذ قالت ان اسرائيل « ليست بحاجة الى أي شبر من المناطق لأي هدف باستثناء الامن » . واقتبس ايضا قول ايبن في خطابه ، في اثناء مناقشات سكرتيرية حزب العمل ، ان على اسرائيل ان تطمح « الى ان تقوم سيادتها فقط على تلك المناطق التي لا مفر من ضمها الى اسرائيل ، من اجل ضمان الامن ومنع حروب جديدة » ، وعقب عليها قائلا انه لم يشترك في الحكومة على اساس مقابلة الاوبزرفر ، وانما على « اساس المبادىء الموجهة للحكومة ، التي ورد في البند الرابع منها : توسيع اقامة مراكز امنية ومستوطنات دائمة ، قروية ومدينية ، في ارض الوطن » . وقال دايان ان الكلمة المفتاح ، بالنسبة اليه ، هي « ارض الوطن » وليست « أي شبر » او « لا مفر » ، وانه لا يعتبر الاستيطان في الضفة « امرا لا مفر منه بسبب ضرورات الامن فقط » . واضاف ان السؤال هو : « ما اذا كنا نريد الحد الادنى او الحد الاقصى ، ما اذا كنا نريد سد الطريق او الحصول على أقصى ما يمكن الحصول عليه في الظروف السياسية والديمغرافية والامنية السائدة » .

وحدد دايان مطالبه الاستيطانية في الفترة القريبة المقبلة ،

بقوله : « علينا توسيع الاستيطان ، واقامة المستوطنات ، وزيادة عدد السكان اليهود [العاملين] في الزراعة ، وفي الصناعة ، سواء بصورة رسمية ام بصورة خاصة ، وتعزيز الشراكات مع العرب ، في الخليل والسامرة ، وفي مناطق النبي صموئيل ، واللطرون ، وكفار سابا ، وغوش عتسيون ، وكريات اربع ، ومنطقة القدس . وما وراء الخط الاخضر » .

واستطرد قائلا : « اذا لم نصل الى السلام في جيلنا ، واتضح عندما نصل الى المفاوضات في يوم ما ، ان كفار سابا أقامت منطقة صناعية وراء « الخط الاخضر » ، وما كان سابقا اللطرون اصبح اسرائيل ، وما كان النبي صموئيل اصبح موطنا يهوديا ، والقدس القديمة (اليهودية) [أي بعد تهويدها ــ المحرر] امتدت حتى بيت جالا وبيت ساحور ورام الله ، وكل هذه [المناطق] تحولت واصبحت القدس الكبرى ، ماذا في ذلك ؟ » . واضاف انه لا يرى امكان تضاؤل المساحة القابلة للتفاوض عليها مع العرب ، في حال تأخر حلول السلام ، امكانا قاتما كما يصوره البعض .

وقال دايان بشأن موضوع الحكومة والحكم في المناطق ، وتحديد آلون ان اسرائيل بمثابة حكم وليست حكومة ، ان موقفه من هذه المسألة هو ان على اسرائيل ان « تتصرف ، ازاء عرب المناطق ، وكأنها حكومة دائمة ، وان تنظر اليهم وكأنهم مواطنون [اسرائيليون] » ، وانه يعرف ان سكان المناطق هم مواطنون اردنيون ، ويعرف مدلول تعبير « كأن » . وقال ان اسرائيل تقدم في المناطق خدمات لا يقدمها الحكم العسكري عادة . « فالحكم العسكري لا يعلّم [الناس] كيف يزرعون الخضار تحت غطاء البلاستيك » . وطالب دايان آلون بأن يحدد ما يعنيه بكلامه عن هذا الموضوع ، على صعيد السياسات العملية .

وهاجم دايان قول سابير انه ليس هناك فرق في النتيجة بين قرار رسمي بالضم وبين ضم زاحف لم يتخذ بشأنه قرار ، وقوله ان ضم المناطق سيؤدي الى اختناق اسرائيل ، فقال ان هناك فرقا بين الضم الرسمي وسريان مفعول القانون الاسرائيلي في المناطق ، وبين الوضع القائم حاليا . « بل اعتقد ان هناك فرقا جوهريا كبيرا جدا . وبمقدار ما أجد من الضروري ان أعبر عن رأيي : انا ضد الضم . ضد ان نعلن ان الضفة الغربية وغزة جزآن من اسرائيل .

ولست متأكدا من الامر فيما يتعلق بالجولان ، ولا أقصد بقولي هذا الجانب الاستيطاني » . وقال دايان انه سأل الدروز عما اذا كانوا يريدون استبدال جنسيتهم بالجنسية الاسرائيلية ، فكان جوابهم بالنفي . لكنهم « لو أرادوا استبدال جنسيتهم بجنسية اسرائيلية ، لما اقترحت الحيلولة دون ذلك » . ووجه دايان كلامه الى سابير قائلا : « ان يأتي المرء ويطرح شعارات ، أحيانا قاسية جدا ــ مثل اختناق ، ضم ، لا فرق بين ضم رسمي وضم زاحف ــ ثم ينزل من على المنبر دون ان يقول ما يجب فعله مقابل ما يفعل اليوم ، هذا ليس في رأيي المسلك [الصحيح] » .

وقال دايان : يقول الذين هم ضد عمل العمال العرب من المناطق في اسرائيل ، ان من الضروري ايجاد مصادر عمل في المناطق ذاتها . وهو يوافق على ذلك ، ولكنه يريد ان يعيد ما سبق ان قاله وهو ان اسرائيل لم تفعل شيئا جادا بهذا الخصوص . فخلال ستة أعوام اوجدت اسرائيل في المناطق تسعة آلاف وخمسمئة مكان عمل فقط ، وهذا ليس كافيا ، وعلى الذين يرفعون الشعارات في الوزارات ان يشمروا عن سواعدهم ويبدأوا العمل بدل الكلام . اما بالنسبة اليه ، فهو لا يعتقد ان بالامكان ايجاد مصادر عمل كافية في المناطق ذاتها لسببين : اولا ــ امكانات المناطق الضعيفة ، فليس هناك مهندسون وفنيون واموال . ثانيا ــ لاسرائيل حاجاتها الخاصة بها ، ولن تفضل اسرائيل المناطق على نفسها .

وسخر دايان من اقتراح بن اهرون بالقاء المسؤولية في تشغيل العمال العرب على اقتصاد المناطق والزعامة المحلية « الآن وليس غدا ، في فترة الازدهار والنمو » . وتساءل : « من أين أتى الازدهار والنمو ؟ ... هل وجدوا نفطا هناك ؟ أي ازدهار ونمو يوجد هناك ؟ » . وأجاب بأن الازدهار في المناطق ناتج عن عمل العمال العرب في اسرائيل ، وليس عن الوضع الاقتصادي في المناطق ذاتها .

وقال دايان عن المسألة الديمغرافية انه لا يود الخوض في موضوعها ، بل يريد فقط ان يذكر انه لو كانت المسألة المطروحة الآن هي تقبل مليون عربي في اسرائيل وتحويلهم الى مواطنين اسرائيليين ، او التنازل عن المناطق ، لفضل التنازل عن المناطق . ولكن ليست هذه هي المسألة الآن ، وانما المسألة هي : كيف تتصرف

اسرائيل في الوقت الحالي . وهنا يرى دايان انه الى ان يتوفر لاسرائيل عرض افضل ، فان من الملائم للتفكير الاسرائيلي ان يتجه الى الاعتقاد « اننا نقبل بهم ليس لأننا مرغمون على ذلك ، وانما لأننا نفضله » .

وهاجم دايان بشدة ، في ختام خطابه ، قول بن أهرون انه يتطلع الى السلام ، ولكن « ليس بواسطة استغلال الآخرين وعن طريق سلبهم حقوقهم السياسية والقومية » ، كما هاجم الذين تظاهروا ضد الاستيطان اليهودي في عقربه ورفعوا شعار « فلسطين للفلسطينيين » . وقال ان السؤال هو : « أين تبدأ فلسطين ؟ في غيتيت [المستوطنة اليهودية في منطقة عقربه ـ المحرر] ، او عقربه ، او كل اماكن [الاستيطان] الاخرى ؟ اريد ان اسأل بن اهرون ، الذي يقول انه يجب عدم استغلال الآخرين وعدم سلبهم حقوقهم القومية ـ هل الخط هو « الخط الاخضر » ؟ اين هو الخط الذي عنده يبدأ سلب الحقوق القومية ؟ اما هرئيل وغفات ونهلال ، فلا بأس ، واما غيتيت فهي فلسطين !. . .

« لا اعتقد ان من الضروري الخوض هنا في موضوع رسم الحدود الدائمة التي نرغب فيها ، ولكنني اريد ان ابدي رأيي . انني ارفض الموقف القائل ان ما هو شرقي « الخط الاخضر » ـ هو فلسطين ، وما هو غربيه ـ هو دولة اسرائيل » (يديعوت احرونوت ١٥/٤/٧٣) .

غولدا مئير (الجلسة الختامية ـ ١٢/٤/٧٣)

ابتدأت غولدا مئير خطابها بالقول انه بعد حرب الايام الستة بفترة قصيرة ، في الاجتماع الاول او الثاني ، بعد الحرب ، للجنة الخارجية والامن في الكنيست ، قدم كل من حيروت ومبام مشروعي سلام يحتويان على خريطتين دقيقتين مفصلتين بالمطالب الاقليمية لكل منهما ، وانها ذهلت عندما رأت الفوارق الكبيرة بين المشروعين ، وأبدت رأيها في ان اسرائيل ليست مضطرة الى رسم خرائط وتقرير حدود ، قبل ان تتوفر فرصة حقيقية للسلام مع العرب . وقالت مئير انها الآن ، وبعد ان استمعت الى المناقشات في سكرتيرية حزب العمل ، ما زالت عند رأيها السابق .

وحرصت غولدا مئير على توضيح ملابسات تصريحها لصحيفة

الاوبزرفر ، الذي تعرض له كل من ابين ودايان في خطابيهما ، فقالت انها ذكرت ما ذكرته وقتها لأن سياق السؤال حتم عليها ذلك . واضافت قائلة انها متأكدة ان الحكومة الاسرائيلية كانت مستعدة بعد الحرب ، دون تجربة الاعوام الستة الماضية ، للتنازل عن مناطق كثيرة ، فيما لو اتخذ العرب في الخرطوم مقررات مخالفة للمقررات التي اتخذت . ولكنها الآن ، بعد تجربة الاعوام الستة ، ستكون مستعدة لتنازلات أقل .

وقالت غولدا مئير ان الصيغة الخاصة بها ، بالنسبة الى موضوع الحدود والامن ، هي : « من اجل حدود نعتقدها لازمة حتما لنا ونحصل عليها ـ انا مستعدة للتنازل عن مساحة ، وليس عن كل المساحة ، لا سمح الله . لي ايضا خريطة . واعرف ما لن اقترحه وما لن أوافق على اعادته بأية شروط . ولم أقل ، في يوم من الايام ، ان هناك حدا يمكن ان يضمن لنا ، او يمكن ان نضمن لأنفسنا ، اذا حصلنا عليه ، انه لن تكون هناك حروب اخرى . الصيغة الخاصة بي هي : حد آمن لهدف مزدوج . اولا : لا يشكل اغراء سهلا للمحاولة من جديد ، و [يجعلهم] يفكرون قليلا . ومثلي لذلك هو هضبة الجولان . عندما نكون نحن في الاسفل وهم في الاعلى ، تصبح مهاجمتهم لنا بكل بساطة تقريبا مؤكدة . [ولكن] عندما نكون نحن في الاعلى ، على بعد عدة عشرات من الكيلومترات عن دمشق ، سيفكر أي ديكتاتور سوري عدة مرات قبل ان يهاجمنا . ومع ذلك [ثانيا] اذا حاول ، على الرغم من الحدود الافضل ، فسيكون لنا على الاقل امكان الدفاع عن انفسنا بسهولة اكثر وبحد أدنى من الضحايا » .

ورفضت غولدا مئير القول ان المناطق المحتلة هي التي تحول دون عقد السلام مع العرب ، وقالت ان النقاش الحقيقي بين اسرائيل والدول العربية ما زال حول « نحن نريد ان نكون ، وهم لا يريدون لنا ان نكون » ، وهذا الامر ليس قابلا لحل وسط . وتساءلت عما اذا كان هناك امكان واقعي لسلام قريب ، وكم سيتطلب من الوقت وصول العرب الى نتيجة انه لا خيار لهم الا التعايش مع اسرائيل . « لا اعرف . ولكن هذا سيكون انقلابا فكريا . وعندما يأتي هذا اليوم ، لن تقف المناطق في طريق السلام » .

وقالت غولدا مئير عن الكيان الفلسطيني [معدلة بذلك موقفها السابق الذي كان ينكر وجوده ـ المحرر] انه ليس من حق

الاسرائيليين التقرير فيما اذا كان هناك كيان فلسطيني أم لا ، وان سلطة التقرير هي في يد الفلسطينيين انفسهم . ولكنها اضافت انها ترفض الادعاء بأن هناك « مليونين ونصف مليون عربي فاقدي الوطن يتجولون تائهين في انحاء العالم » ، وقالت ان هناك « تشويها كبيرا للحقيقة في مقابلة وضع اليهود فاقدي الوطن بوضع الفلسطينيين العرب » . وقالت ان بامكان الفلسطينيين التعبير عن هويتهم القومية في الاردن ، وانهم محتاجون الى الاردن ، كما ان الاردن لا يستطيع البقاء من دونهم . وكررت قولها السابق ان هناك « بين البحر المتوسط والصحراء الشرقية مكانا لدولتين ، ودولتين فقط ، وليس لثالثة بيننا وبين الاردن » . وقالت انه عندما طلع الملك حسين « بمشروع يهدف الى اعطاء الفلسطينيين امكان التعبير [عن ذاتيتهم] ، واعلن على العالم مشروعه لمملكة اتحادية ، لم ننتقده لأنه يريد ان يبني الاردن ، او يعطي الفلسطينيين والآخرين امكان التعبير ... وانما لأنه تجاهل ، كلية ، الواقع الجديد بعد ١٩٦٧ ... وتحدث عن الحدود التي كانت للاردن قبل سنة ١٩٦٧ ، بما فيها القدس وغيرها » .

وقالت غولدا مئير انها تريد ان تضيف ـ لأن السؤال يطرح بين الحين والآخر ـ ان اسرائيل « لن تتفاوض مع منظمات القتلة وقادتها الطامحين الى تدمير دولة اسرائيل واقامة دولة فلسطينية مكانها على الارض السليبة » .

ووصفت غولدا مئير السهولة التي يتقبل بها الاسرائيليون العمل العربي من المناطق في اسرائيل بالـ « كارثة » ، وقالت انه كان على اسرائيل ، ويجب عليها ، ان تعمل اكثر في المستقبل لتأمين عمل للعمال العرب في المناطق ذاتها ، مع الادراك ان على اسرائيل ، ما دامت المناطق تحت سيطرتها ، ان تهتم بتأمين حاجات السكان .

وختمت غولدا مئير خطابها بالقول انه لا ضرورة للخوض في موضوع صوغ البرنامج الانتخابي الآن ، وانه من الافضل تأجيل البحث فيه الى ما قبل انتخابات الكنيست الثامن ، « واني ، حتى ذلك الوقت ، متأكدة اننا نستطيع ان نتعايش كما عشنا ، وفقا للمبادىء السابقة » (يديعوت احرونوت ٧٣/٤/١٥) .

٢ ـ التعليقات على المناقشات

علق دانييل بلوخ (دافار ٧٣/٤/١٩) على انتهاء النقاش في سكرتيرية حزب العمل دون قرارات ، بقوله ان هذه كانت « نهاية غريبة جدا لنقاش استمر جلسات كثيرة ، أدلى خلالها عشرات من المتناقشين بآرائهم » . وقال انه يمكن وصف النقاش ، من زاوية عدم اتخاذ قرارات في نهايته ، بأنه كان « نقاشا بدأ بضجيج صاخب ، وانتهى بصمت مطبق . ويبدو لي قرار حزب العمل بعدم التقرير [الآن] غير منطقي ، لأن الموضوع لا بد وان يعود الى الظهور على جدول اعمال الحزب في الاشهر القريبة المقبلة ، مع اقتراب صوغ البرنامج الانتخابي » .

وقال بلوخ انه كان من « الصعب معرفة الى أين يتجه تماما خط حزب العمل . فالانطباع المتكون هو لخط حمائمي اكثر منه صقري . ولكن ما دام لم يتم وضع مجمل نهائي للسياسات ، ولم يجر التصويت على خيارات ، يستطيع كل جانب ان يفسر الاتجاهات كما يشاء » .

وقال بلوخ ان النقاش في حزب العمل عكس تقريبا كل التيارات الفكرية القائمة في المجتمع الاسرائيلي من حيث موقفها من المناطق ومستقبلها ، باستثناء التيارات المتطرفة جدا من اليمين ـ الحاخام كهانا ويسرائيل الداد وامثالهما ، والتيارات المتطرفة جدا من اليسار ، الداعية الى عودة مطلقة الى حدود الرابع من حزيران (يونيو) .

وكتب بلوخ كذلك في ملحق دافار الاسبوعي (٧٢/١١/٢٤) عن مواقف الاشخاص البارزين في حزب العمل : « ان الشيء المشترك بين [آرييه] الياف وسابير وآلون [حمائم] من جهة وبيريس ودايان [صقرين] من جهة اخرى هو الموقف الداعي الى تغيير الوضع [الراهن] في اقرب وقت ممكن ، والمبادرة في هذا الاتجاه . والفارق الاساسي بين آلون وسابير والياف هو في خريطة السلام . فالياف وسابير يدعوان الى اعادة معظم المناطق ، بينما تنص خريطة آلون على تغييرات اقليمية اكبر ، مع ضم الحد الادنى من السكان العرب . ويمكن الاستنتاج من أقوال مئير وغليلي [صقرين] وبار ـ ليف وايبن [حمامتين] انهم يقبلون جزءا كبيرا من آراء

آلون . ولكن بينما مشروع آلون بالنسبة الى الثلاثة الاوائل هو الحد الادنى ، فهو بالنسبة الى ايبن والمصنفين « كحمائم » الحد الاقصى » . وقال بلوخ ان الموقف المشترك بين الصقور وبيريس ودايان و (جاد) يعقوبي و (شلومو) هيلل هو ان « الوضع الراهن في الضفة وحدها سيستمر وقتا طويلا ... [ولذلك] ينبغي عدم التسرع ، والتركيز على بناء علاقات جديدة مع سكان البلد العرب ، وربما جلبت هذه العلاقات السلام بمرور الوقت » . ويتميز بيريس في هذا الصدد ، بموقف خاص . فهو يدعو الى تقسيم الحكم ، بدلا من تقسيم « أرض اسرائيل ــ الغربية » .

وشارك ران كسلف (هآرتس ٧٣/٤/١٥) دانييل بلوخ في خيبة امله بانتهاء النقاش بهذه الصورة ، وقال عنه انه « انتهى وكأنه لم يكن » . ووضع كسلف المسؤولية في ذلك على غولدا مئير ، وقال انها خدمت بخطوتها هذه دايان ، الذي كان المبادر الى طلب النقاش . فدايان ، عندما طالب باجراء النقاش ، كان يهدف الى ارغام زعامة حزب العمل « الحمائمية » ، في غالبيتها ، على ابداء آرائها بشأن المناطق المحتلة ، وكانت مراهنته على ان هذه الغالبية لن تجرؤ ، في سنة الانتخابات للكنيست الثامن ، على المناداة ببرنامج انتخابي « حمائمي » يتضمن تنازلات اقليمية بعيدة المدى ، في وجه شارع يتجه اكثر فأكثر نحو التصلب ، وحتى نحو سياسة عدم التنازل عن أي شبر . ولكن اتضح ، كما يبدو ، ان الاتجاه « الحمائمي » كان مستعدا لطرح آرائه بقوة ، ولذلك استغلت غولدا مئير مركزها لدعم دايان واعادة الوضع الى النقطة التي انطلق منها عند بدء النقاش ، وذلك باصرارها على عدم الوصول الى قرارات في نهاية المناقشات .

وكتب شبتاي طيفت (هآرتس ٧٣/٤/١٦) عن النقاش ، فقال انه اظهر وجود وحدة في المواقف النظرية بين ثلاثة من الاشخاص البارزين ، فيما يتعلق بتقرير مستقبل المناطق : غولدا مئير رئيسة الحكومة ، وموشيه دايان وزير الدفاع ، ويسرائيل غليلي الوزير بلا وزارة . وقال طيفت ان الصيغة التي كانت تستخدمها غولدا مئير « لا انسحاب دون سلام » ، اختفت وحلت محلها الصيغة : « من اجل السلام ستكون هناك تنازلات » ، وهذا يمثل تصلبا في الموقف ، بررته مئير بالخبرة التي تجمعت لديها في

الاعوام الستة الماضية . وقال طيفت انه على الرغم من ذلك ، فان غولدا مئير تبدو معتدلة بالنسبة الى دايان وغليلي ، اللذين يعتبران الحدود الآمنة ، مع كل اهميتها ، أمرا ثانويا ، ويعتبران المبدأ الموجه لهما ، فيما يتعلق بموقفهما من الحدود الدائمة ومستقبل المناطق ، الصهيونية وارض الوطن ــ أي الحدود التاريخية التي تتجاوز الحدود الآمنة في اهميتها . واضاف طيفت ان تأثير دايان في نظرية حزب العمل لا يعني تأثيرا فوريا في السياسة العملية للحكومة ، وان الحاجز الاساسي والقوي ، الذي يحول دون دايان وفرض سياسته على الحكومة بشأن المناطق ، هو وزير المال بنحاس سابير ، الذي عرقل بسبب من التخوفات الديمغرافية ، تطبيق البند الخاص بالمناطق في البرنامج الانتخابي الحالي بصورة ناشطة وفعالة . وقال طيفت ان ضعف دايان في المستوى التطبيقي ، مقابل تأثيره القوي في المستوى النظري ، ظهر في تغير موقف غولدا مئير من قضية بيع الاراضي لليهود في الضفة الغربية . ففي البداية مالت مئير الى موقف دايان ووافقت على تمكين اليهود من شراء اراض في الضفة الغربية بصورة شرعية ، ولكنها قبل انتهاء النقاش في سكرتيرية حزب العمل بأيام ، عادت وتراجعت عن موافقتها .

وابدى متتياهو بيليد (معاريف ٧١/١١/١٧) رأيا مخالفا لرأي طيفت فيما يتعلق بضعف نفوذ دايان على المستوى التطبيقي في المناطق ، اذ قال : « يكشف النقاش للمراقب من الخارج امرا مذهلا جدا . اذ يتضح فجأة ان موقفا سياسيا ، لم يتمثل بالتأكيد في أعمال الحكومة ومواقفها المعلنة ، هو الموقف المقبول كما يبدو من الغالبية الحاسمة لزعامة حزب العمل . فوزير المال مثلا ، الذي شهد على نفسه بأن هذه هي اول مرة يشترك فيها في نقاش مبدئي في أهداف اسرائيل بعد حرب الايام الستة ، عبر عن موقف من الصعب حقا رؤيته منسجما مع كثير من الاشياء التي عملت في المناطق ، ومن الصعب اكثر رؤيته منسجما مع كثير من الاقوال التي تفوه بها زعماء من حزب العمل يتقلدون مناصب رسمية رفيعة . وهناك مجال للافتراض ان مواقف سابير تبلورت في مراحل مبكرة بعد الحرب ، ولكنه اتخذ مواقف « متساهلة » عندما بحثت الجوانب العملية لتلك السياسات التي بات واضحا الآن انه لم يكن ابدا موافقا عليها ، ولكنه أجاز لها التجسد نظريا وعمليا » .

وقال بيليد ان كثيرين من الذين تابعوا النقاش انتبهوا الى انه ينطوي على نقاش آخر يتعلق بتزعم حزب العمل والدولة في المستقبل ، على الرغم من ان المشاركين الفعليين فيه سينكرون ذلك ، لأن اي نقاش في الزعامة هو بمثابة « تابو » – على الاقل ازاء الخارج . والافتراض المقدس في حزب العمل ، هو ان « رئيسة الحكومة الحالية هي الزعيمة ، وهي افضل رئيسة حكومة » .

ب) نص الوثيقة (دافار ١٦/٨/٧٣)

« **مقدمة :** نقاط الاتفاق هذه ليست قرارات مصادقا عليها للحزب والتجمع العمالي ، وانما توصيات من وزراء حزب العمل . وتعرض رئيسة الحكومة نقاط الاتفاق هذه على المؤسسات المخولة (الحزب ، والتجمع العمالي ، والحكومة) لاقرارها . وسيتم التعبير المبدئي ، عن هذه النقاط ، في البرنامج الانتخابي للتجمع العمالي ، ويجري تضمينها في اطار خطة العمل العامة للحكومة . وبعد اقرار اسس مخططات العمل توضع المشاريع العملية التفصيلية . ويجري تضمين موازنات التنفيذ في الموازنات السنوية للحكومة . ولا ترتبط خطة العمل في المناطق ، في السنوات الاربع المقبلة ، بتغيير الوضع السياسي للمناطق والوضع المدني للسكان واللاجئين .

مبادىء : تستمر الحكومة المقبلة في العمل في المناطق على اساس السياسة التي تنتهجها الحكومة الحالية – تطوير وتشغيل وخدمات ، الروابط الاقتصادية ، الجسور المفتوحة ، نشاط ذاتي وتجديد التمثيل البلدي ، اوامر من الحكم العسكري ، استيطان قروي ومديني ، اصلاح مخيمات اللاجئين ، عمل محدد ومراقب للعمال العرب من المناطق في اسرائيل .

تأهيل اللاجئين والتطوير في قطاع غزة : توضع خطة عمل لفترة اربع سنوات ، وتخصص الاموال اللازمة للتنفيذ ، بهدف تحقيق تأهيل اللاجئين والتطوير . اسس خطة العمل : احداث تغيير في ظروف السكن (انشاء اماكن سكن للاجئين بجوار المخيمات واصلاح المخيمات وشملها ضمن مسؤولية البلديات في المدن المجاورة) ، تدريب مهني ، تحسين خدمات الصحة والتعليم ، خلق مصادر رزق في الحرف والصناعة ، تشجيع المبادرة الذاتية للسكان لتحسين مستوى معيشتهم .

التطوير في الضفة الغربية : توضع خطة عمل لاربع سنوات ، ويؤمن التمويل اللازم للتنفيذ ، بهدف تحقيق تطوير البنية التحتية الاقتصادية وتحسين الخدمات الحيوية (الصحة والتعليم الخ) ، تطوير شبكة المياه لتلبية حاجات السكان ، تطوير التعليم المهني والتعليم العالي ، تحسين خدمات الكهرباء والاتصال والنقل ، تحسين الشوارع والطرق ، تطوير الحرف والصناعة كمصادر تشغيل للسكان ، تحسين اوضاع سكن اللاجئين ، مساعدة السلطات البلدية .

يمثل الاتفاق ، الذي تم التوصل اليه بين وزارتي المال والدفاع ، بعد مصادقة الحكومة عليه ، الاساس فيما يتعلق بصلاحية تمويل مخططات العمل في قطاع غزة والضفة الغربية . وتبذل جهود للحصول على وسائل من مصادر خارجية لتمويل مشاريع تأهيل اللاجئين والتطوير في المناطق .

تسهيلات للمبادرات الاسرائيلية في المناطق : تقدم تسهيلات وحوافز لتشجيع المبادرين الاسرائيليين على اقامة مشاريع صناعية في المناطق (وفقا للاقتراح المقدم من قبل وزير التجارة والصناعة الى اللجنة الوزارية للشؤون الاقتصادية في ١ آب – اغسطس – الماضي) .

النشاط الذاتي للسكان في الضفة : مساعدة النشاط الذاتي للسكان في مجالات التعليم والديانة ، والخدمات ، وفي مجال تنمية انماط ديمقراطية في الحياة الاجتماعية والبلدية . ويتم قدر الامكان تعيين اشخاص محليين في مناصب مدنية عالية في جهاز الحكم [العسكري] .

سياسة الجسور المفتوحة : تستمر سياسة الجسور المفتوحة .

عمل سكان المناطق في اسرائيل : يكون عمل سكان المناطق في اسرائيل ، وفي القطاع الاقتصادي اليهودي في المناطق ، خاضعا للرقابة من ناحيتي العدد ومناطق العمل [التي يسمح بالعمل فيها – المحرر] ، وتتخذ الاجراءات اللازمة لضمان شروط عمل واجور مماثلة لما هو متبع في اسرائيل .

المستوطنات شبه العسكرية والمدنية : تقام مستوطنات جديدة ، ويجري تعزيز شبكة المستوطنات . ويعمل لزيادة عدد

السكان [اليهود] عن طريق تطوير الحرف والصناعة والسياحة .

وتحدد لدى وضع موازنة الحكومة ، من سنة الى أخرى ، الوسائل اللازمة للمستوطنات الجديدة طبقا لتوصيات دائرة الاستيطان، وبعد مصادقة اللجنة الوزارية للاستيطان ، وذلك بهدف اقامة مستوطنات جديدة ، في السنوات الاربع المقبلة ، في مشارف رفح وغور الاردن وهضبة الجولان ، واقامة مستوطنة مدينية – صناعية في هضبة الجولان ، ومركز اقليمي في غور الاردن ، وتطوير شمالي شرقي بحيرة طبريا وشمالي غربي البحر الميت ، وتنفيذ مشاريع المياه المخطط لها . وتنخرط الهيئات غير الحكومية ، العامة والخاصة ، في اطار المخططات المصادق عليها من قبل الحكومة لتطوير اماكن الاستيطان .

المركز الاقليمي في مشارف رفح : ضمان استمرار تطوير المركز الاقليمي في مشارف رفح ليضم ٨٠٠ وحدة سكنية حتى سنة ١٩٧٧ – ١٩٧٨ ، وتشجيع التنمية الصناعية والمستوطنين المستعدين للاستيطان فيه بوسائلهم الخاصة .

تجميع وشراء الاراضي في المناطق : توسيع العمل من اجل تجميع الاراضي لمقتضيات الاستيطان القائم والمخطط (شراء ، اراضي الدولة ، اراضي الغائبين ، مبادلة اراض ، ترتيبات مع السكان) . وسيوعز الى مديرية عقارات اسرائيل للتوسع في شراء الاراضي والعقارات في المناطق لمقتضيات الاستيطان والتنمية ومبادلة الاراضي . وستؤجر المديرية الاراضي للشركات والافراد من اجل تنفيذ مشاريع تنمية مصادق عليها . وستعمل المديرية لشراء اراض بكل وسيلة فعالة ، وخصوصا بواسطة الشركات والافراد الذين يشترون الاراضي ، وذلك بالتنسيق مع المديرية ولحسابها . ويصادق على شراء الاراضي والعقارات من قبل الشركات والافراد فقط في الحالات التي يتم التأكد فيها ان المديرية لا تستطيع ، او غير مهتمة بشراء الاراضي لملكيتها . والهيئة المخولة بالمصادقة هي اللجنة الوزارية . وتمنح المصادقة شرط ان تكون المشتريات موجهة الى المشاريع البناءة وليس الى المضاربة ، وضمن اطار سياسة الحكومة ، وستعمد مديرية عقارات اسرائيل الى استملاك اراض اشتراها اليهود ايضا .

القدس وضواحيها : استمرار الاسكان والتنمية الصناعية في

العاصمة وضواحيها ، بهدف تثبيت الاقدام فيما وراء مجالها . ويبذل جهد في سبيل تحقيق هذا الهدف لشراء اراض اضافية ، وتستغل اراضي الدولة في نطاق المنطقة الواقعة شرقي وجنوبي القدس التي قررت الحكومة اغلاقها . ويطبق قرار الحكومة المتخذ يوم ١٣/٩/١٩٧٠ بشأن توطين النبي صموئيل .

ميناء في جنوبي غزة : استعدادا لهدف تطوير سريع لمشارف رفح ، تدرس – خلال سنتين او ثلاث – المعطيات الاساسية لاقتراح انشاء ميناء عميق جنوبي غزة : المعطيات الجغرافية ، القيمة الاقتصادية ، الاعتبارات السياسية . وبعد ان يتم تركيز النتائج وتقديم مشروع عملي ، تتخذ الحكومة قرارا بشأن الموضوع .

مركز صناعي في كفار سابا : تؤمن الشروط اللازمة لاقامة مركز صناعي تابع لكفار سابا وراء الخط الاخضر ، وكذلك لتنمية صناعة اسرائيلية في منطقتي طولكرم وقلقيلية » .

ج) التعليقات الاسرائيلية على الوثيقة

ان اهم ما تميزت به المناقشات ، التي جرت في اوساط حزب العمل الحاكم ، في بنود هذه الوثيقة ، هو موقف موشيه دايان منها ، حيث ثارت خلافات حادة بينه وبين زعامة الحزب ، بشأن مطالب محددة اثارها دايان ، وهدد بالانسحاب من الحزب اذا لم يستجب لها . وهذه المطالب هي : « توسيع حدود بلدية القدس ؛ تطوير المناطق المجاورة للقدس باتجاه النبي صموئيل وبيت لحم ؛ توطين اللاجئين وتأهيلهم ؛ انماء مصادر رزق في المناطق المحتلة لسكان المناطق ؛ اقامة مركز على مستوى المنطقة في هضبة الجولان » (هآرتس ١٠/٨/٧٣) .

هذا بالاضافة الى مطالبة دايان بانشاء مدينة يميت على مشارف مدينة رفح ، والسماح ببيع اراض في المناطق لرأس المال الفردي . وقالت هآرتس يومذاك (١٠/٨/٧٣) انه تم التوصل الى اتفاق بين الطرفين ، بعد موافقة زعماء حزب العمل على انشاء مركز اقليمي على مستوى منطقة رفح ، يتطور مستقبلا الى مدينة ، ثم الموافقة على بيع اراض في المناطق لشركات خاصة كبيرة ، على ان يتم ذلك بواسطة مدير اراضي اسرائيل .

ولاحظ زان كسلف (هآرتس ١٠/٨/٧٣) ان تصلب دايان

يعود الى قرار « غاحل » باقامة التكتل اليميني « ليكود » ، في مواجهة التجمع العمالي « المعراخ » . فقد عزز ذلك موقف دايان داخل حزبه ، اذ اتاح له خيارا لم يكن قائما من قبل ، وهو الانضمام الى تكتل قوي ، يوفر له حظا كبيرا للبقاء في السلطة ، اذا قرر الانسحاب من حزبه .

من جهة اخرى لم يعتقد دانييل بلـوخ (دافار ٢٦/٧/٧٣) بوجود خلافات قطبية بين دايان والاكثرية في الحزب ، حيث لم يحدث ان عارضت هذه الاكثرية أي مشروع استيطاني في المناطق . ففي هذا المجال ، كان وزير المال بنحاس سابير ، قد صرح بأنه « سيرصد مليار و ٢٤٠ مليون ليرة اسرائيلية ، بهـدف الاستثمار في المناطق المحتلة في السنوات الخمس المقبلة » (هآرتس ٢١/٨/٧٣) . اما الخطة الاستيطانية الجديدة للسنوات الاربع المقبلة ، فقد وضع قسم الاستيطان في الوكالة اليهودية خطوطا عامة لها اشتملت « على اقامة ٢٦ مستوطنة موزعة كالتالي : ٦ مستوطنات في الجولان ، ٧ في غور الاردن ، مستوطنة في غوش عتسيون ، ٦ في مشارف رفح ، ٣ في قطاع غزة ، ٣ في خليج ايلات . وسيشرع كذلك باقامة مركز اقليمي في مشارف رفح وفقا لاقتراح دايان وسيسمى (ابشالوم) او (يميت) ، وموشاف (عتسيون ج) في غوش عتسيون ، وموشاف (بتسائيل ب) في غور الاردن ، و (بيتحات رفيح ج) في مشارف رفح » (هآرتس ٢٤/٨/٧٣) .

وبخصوص مخطط بناء مدينة يميت ، الذي استعيض عنه موقتا باقامة مركز اقليمي في المنطقة نفسها ، كتب دورون روزنبلوم قائلا « ان هذا المخطط قد أعد ، سرا ، من قبل خبراء كلفتهم وزارة الدفاع باعداده . وقال ستمتد المدينة ، وفقا للمخطط ، على مساحة ١٥ كلم من الشاطىء بين رفح وشيخ زويد ، وسينشأ فيها ميناء عميق ، وسيبلغ عدد سكانها ، في نهاية القرن الحالي ، ربع مليون نسمة ، ويستثمر في اقامتها ٨ مليارات ليرة اسرائيلية . وستحقق هدفين رئيسيين : الامن ، وتوزيع السكان ، حيث ستشكل المدينة حاجزا بين قطاع غزة والصحراء ، وتكون ملتقى طرق رئيسية ، ويقام فيها مطار دولي ، ومحطة قوة ذرية » (ملحق هآرتس ٢٤/٨/٧٣) .

وعلق ران كسلف (هآرتس ١٩/٨/٧٣) « ان اقامة مدينة

كبيرة في المكان المقترح يفرض بالضرورة ، تحريك حدود المستقبل الى الجنوب ، الى العريش ، وربما حتى الى الجنوب منها » .

وعلق رؤوبين مروز على الوثيقة (ملحق عال همشمار ١٦/٩/٧٣) فوصفها بأنها « اندفاع نحو الضم ، لم يسبق له مثيل » ، واضاف بأن مضمون الوثيقة ، بالنسبة الى الضفة الغربية ، « يشير الى توسيع حدود القدس مستقبلا ، لتضم اليها رام الله وبيت لحم . كما ان اقامة مستوطن مديني (الخان الاحمر) في معاليه ادوميم ، بين القدس واريحا ، وزيادة المستوطنات في غور الاردن ، تعنيان اعمار كل المنطقة الممتدة بين القدس واريحا » .

ويعتقد مروز ان « المبالغ المخصصة لتحسين مستوى المعيشة في المناطق ستحول دون حدوث حالة غليان فيها ، لكنها لن تؤدي الى خلق اساس حرفي وصناعي ، لأن المبادرين اليهود سيفضلون دائما جلب اليد العاملة الرخيصة الى اسرائيل على الاستثمار في الضفة ، واذا استثمروا فسيكون ذلك محصورا في المستوطنات اليهودية مثل كريات اربع وغوش عتسيون » . من جهة اخرى « فان المشروع لا يترك خيارات حرة ومفتوحة امام سكان المناطق لتقرير مصيرهم القومي ، اذ على الرغم من ان احد بنود المشروع يؤكد على تعيين اشخاص محليين في مناصب عالية في جهاز الحكم العسكري . . . الا ان هذا البند لا قيمة عملية له ، حيث ان المناصب العالية ، التي يتحدث عنها المشروع ، في البلديات والدوائر الحكومية ، يشغلها الآن فعلا اشخاص محليون » .

وكان مروز قد كتب (ملحق عال همشمار ٢٤/٨/٧٣) عن الوثيقة ، يقول : « نحن اليهود ، مثل كـل « حكـم استعماري مستنير » ، سنهتم ، من الآن فصاعدا ، بتحقيق ارتفاع سريع في مستوى المعيشة للسكان ، وجعلهم يشعرون بالحكم الذاتي . ولكن هذا كله سيكون ناتجا فرعيا للهدف الحقيقي لخطة العمل ، التي تعني عمليا : زيادة سرعة الاستيطان ، واقامة مركز اقليمي في غور الاردن ، ومركز اقليمي صناعي في قلقيلية ، وضم عنتوت ، والنبي صموئيل . . . وغوش عتسيون ، وكريات اربع ، وتوسيع المساحة المقامة عليها ، وتوجه الى توطين آلاف اليهود في مشارف رفح » .

اما فيما يتعلق بالبند الخاص بموضوع تأهيل اللاجئين ، فقد كشف يوسف حريف (معاريف ١٠/٨/٧٣) ان الهدف الحقيقي من

هذا الموضوع هو « دمج مخيمات اللاجئين ... في السلطات البلدية دمجا تاما الى حد الغاء مفهوم « مخيم » لاجئين ، وليس كما يصرح المسؤولون الاسرائيليون بأنهم يقومون بذلك لاعتبارات انسانية » .
اما موافقة اعداد من اللاجئين على المشروع ، فقد فسرها حريف بأنها نتيجة اغراءات كبيرة يقدمها الحكم العسكري الى كل لاجيء يطلب تصريحا لبناء بيت له ، كتقديم قطعة الارض مجانا ، وقرض مالي بشروط مريحة ولفترة طويلة ، ومواد بناء بأسعار مخفضة . ووصف حريف ما يجري في المخيمات بأنه « انقلاب اسرائيلي صامت » . وقال ان دلالات هذا الانقلاب تتجاوز الاعتبارات الانسانية ، فاسرائيل « « تهضم » الآن مخيمات اللاجئين في المناطق » .

وقد حازت وثيقة غليلي ، في شكلها هذا ، على موافقة الاكثرية في حزب العمل ، ولكنها لم تلبث ان سحبت موافقتها تلك ، بعد حرب تشرين . وقد جاء ذلك نتيجة التخلخل والارتباك اللذين أصابا القرار السياسي الاسرائيلي ككل . فبدأت الانتقادات الحادة والعلنية توجه الى عدد من بنود الوثيقة ، على اساس اما انها غير قابلة للتطبيق ، او انها لا تلبي الحاجات الراهنة ، الامر الذي يتطلب استعدادات وترتيبات امنية جديدة ، تفوق في اهميتها كثيرا ما كان غليلي قد أولاه اهتمامه في وثيقته . وهكذا أخلت الوثيقة مكانها لاخرى ، أعدت كجزء من برنامج الانتخابات التي أعقبت حرب تشرين مباشرة ، وعرفت باسم « وثيقة المبادىء الاربعة عشر » .

وثيقة المبادىء الاربعة عشر الموجهة

أ) الارضية السياسية

في ذروة الصراع السياسي في اسرائيل ، عقب حرب تشرين ، وتحت هاجس الاستعداد المستمر لاحتمال تجدد القتال ، وعلى ابواب الانتخابات للكنيست الثامن ، التي تأجلت بسبب الحرب ذاتها ، وضع التجمع العمالي (المعراخ) وثيقة سياسية جديدة ، مكونة من اربعة عشر بندا ، تشكل في نظره كحزب حاكم ، اساسا لمفاوضات التسوية ، التي بدأت بعد الحرب مباشرة . وقد عرفت الوثيقة باسم « وثيقة المبادىء الاربعة عشر الموجهة » .

وبعد قبول الاطراف قرار مجلس الامن بوقف اطلاق النار ، عكست الصحف الاسرائيلية التقويم العام ، السائد في اسرائيل ، للواقع السياسي بعد الحرب ، كما يلي : « ان حرب تشرين العسكرية ، والمعركة السياسية التي تلتها ، نشبتا بمبادرة عربية من اجل الوصول الى اهداف سياسية هي ، في الاساس ، تنفيذ قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ كما يفهمه العرب . وان زمام المبادرة السياسية ما زال في يد العرب الذين خططوا لتلك المعركة ، وما زالوا يدفعون باتجاه اهدافهم محاولين الوصول اليها بأقصى حد من السرعة . ولذلك ، فقد جندوا قدراتهم ، العسكرية والسياسية والاقتصادية ، لخدمة مخططهم . اما اسرائيل ، فقد استطاعت ، بعد مفاجأة الهجوم العسكري عليها ، ان تمتص الضربة الاولى ، وتقلب الاوضاع ، بحيث أصبحت في موقع عسكري متفوق . وهي تحاول الآن استغلال هذا الوضع العسكري في معركتها السياسية . وتجمع الآراء على ان المعركة السياسية ستكون طويلة ومضنية ،

تتخللها صعاب ، وتنطوي على مزالق خطرة لا بد من الحذر منها . ولذلك يجب التروي ، خصوصا وان الاوضاع الداخلية لا تسمح للحكومة بالمناورة . وعلى الصعيد الخارجي ، فان عزلة اسرائيل دوليا ، والجفوة القائمة بينها وبين دول اوروبا ، والتخوف من نيات الاتحاد السوفياتي ، وعدم الاطمئنان الى ما قد تكون الولايات المتحدة مستعدة لتقديمه الى العرب على حساب اسرائيل من اجل المحافظة على علاقاتها بهم ، كل هذا على خلفية اوضاع داخلية مهتزة ، وحكومة في موقع الدفاع امام هجوم المعارضة ، والانتخابات العامة القريبة ، وما قد تتمخض عنه من نتائج ، يجعل من الصعب على الحكومة ان تسلك الطريق نفسه الذي سلكته بالنسبة الى المعركة العسكرية من تثبيت الاوضاع اولا ، ثم التحرك . ولكن الاتجاه العام هو في ذلك الطريق » (نشرة م. د. ف ، ص ٦٥٣ السنة الثالثة — ١٩٧٣) .

ووصف دايان الوضع في اسرائيل ، بعد الحرب وازاء مفاوضات التسوية (هآرتس ٧٣/١١/٩) ، كما يلي : « نحن الآن في ذروة الحرب ، وكذلك ، وربما للمرة الاولى ، امام تسوية حقيقية للسلام بيننا وبين العرب ... وكي نحقق ذلك ، علينا ان نخوض نضالا عسكريا وسياسيا لا نستطيع القيام به بالبكاء والتذمر ، وانما بالقوة العسكرية ، والوحدة الوطنية ، والايمان بأهدافنا ورسالتنا » . واكد دايان ان العرب يختلفون الآن عما كانوا عليه ، فسلاحهم وعتادهم مختلفان . والى جانب ذلك لديهم النفط ، والاموال ، والاصدقاء ، واوروبا ، والاتحاد السوفياتي ، « فالعالم الذي نعيش فيه اليوم ، ليس عالم الامس ، وعلينا ان نقف على ارجلنا وبسلاحنا في هذا العالم الواقعي » .

وفي اطار الكلام عن مشاريع تسوية بعد الحرب ، كان يسود اسرائيل قلق من ان تعود الولايات المتحدة الى احياء مشروع روجرز ، وهو المشروع الذي رفضته اسرائيل وعملت على تجميده . وذهب بعض المراقبين السياسيين الى القول بأن اسرائيل « ستضطر الى الاختيار بين برنامج سلام يضر بمصالحها الامنية والاقليمية ، وبين صداقتها للولايات المتحدة » (هآرتس ٧٣/١١/٢) . ووصف يعقوب ارنون (دافار ٧٣/١١/٦) الشعور العام في اسرائيل عشية الانتخابات بقوله : « كلا المعسكرين ، الصقري والحمائمي ، ملزم

بالاخذ بالحسبان ، سواء أردنا ذلك ام لم نرده ، ان الضغط علينا لايجاد حل سيزداد كثيرا ، ليس من قبل اعدائنا فقط ، وانما من قبل اصدقائنا ايضا » . وأكد ارنون انه سيكون من الصعب جدا اجراء الانتخابات العامة في نهاية عام ١٩٧٣ ، على اساس البرامج الانتخابية وقوائم المرشحين التي تقررت قبل حرب تشرين .

وعن كلام اسرائيل عن السلام قبل الحرب ، وما طرأ عليه بعد الحرب ، كتب ا. ب. يهوشواع (هآرتس ٧٣/١١/٢) . يقول : « حتى سنة ١٩٦٧ ، عندما كنا نعود الى الحديث عن السلام ، اكتفينا جميعا بالكلمة وحدها دون صفات اضافية ... وبعد عامين او ثلاثة من حرب الايام الستة ، بدأت لغتنا الدبلوماسية ، وليس هي وحدها ، بالكلام عن « السلام الحقيقي » ، « السلام الازلي » ، « السلام الدائم » ، وما الى ذلك . اقصد اننا بدأنا اكثر فأكثر نحمل مفهوم السلام سلسلة من الاوصاف ، قلبت السلام من شيء واقعي يمكن الوصول اليه الى مفهوم غامض ، ومجرد ، وميتافيزي تقريبا ، وله طابع طوباوي ... ولكن الحرب الاخيرة أتت واعادت ، بضربة خاطفة ، وبكل بساطة ، النهم الى السلام . ليس الى سلام ازلي ، وانما الى سلام بسيط لا يضطر فيه الانسان الى ترك عائلته ظهر اليوم ليموت غدا . لقد اعادت هذه الحرب المفهوم الى صورته الطبيعية ، وحطمت كليا الاعتقاد الخاطىء ان الهدوء هو بداية مجرى السلام » .

وتحدثت الاوساط الاسرائيلية باسهاب عن سقوط مقولات كانت تعتبر من المسلمات قبل الحرب ، وعن بطلان نظريات كانت حتى الامس القريب في صلب التفكير الاستراتيجي لاسرائيل . فكتب غيورا منور (ملحق عال همشمار ٧٣/١١/٢) عن الاوهام التي بددتها الحرب ، ومنها « النبوءة القائلة بأن الفجوة التكنولوجية بين الجيش الاسرائيلي والجيوش العربية ستكبر وتتسع ، فقد اتضح ان العرب قادرون على تعلم الاساليب التقنية الحديثة ، حتى وان لم يلحقوا بعد بالتفوق العلمي لاسرائيل ... ولكن الاهم من ذلك كله — تبدد اسطورة اسرائيل صانعة المعجزات وهازمة الاعداء بـ « نزهة الى القاهرة » ... » . وقال منور ان عجز أي طرف عن الحاق هزيمة بالآخر ، « يجعل الطريق الوحيدة الباقية مفتوحة هي طريق المفاوضات » . وكذلك فقد عمت اسرائيل موجة من

الانتقادات الموجهة الى نواح عديدة من الحياة فيها ، بما في ذلك السلطة ونظام الحكم واساليب التفكير . وقد اسهب المعلقون الاسرائيليون في وصف الاضطراب الذي تعانيه الاوضاع العامة ، فتحدثوا عن « تصدع الديمقراطية البرلمانية » ، وعن ازمة الثقة بالنظام والمؤسسات ، والتحول نحو الاسوأ بسبب « حملة التضليل والبيانات المتبجحة والتناقض » خلال ايام الحرب .

ورغم كل الكلام عما انتاب اسرائيل في حرب تشرين ، وكل اللغو عن ضرورة التغيير في تركيب النظام السياسي وقادته ، جاءت معركة الانتخابات لتكشف ان دروس الحرب لم تستوعب ، وان شيئا من المواعظ الكثيرة التي اطلقت لم يتحقق . وقد وصف يوئيل ماركوس (هآرتس ١٨/١١/٧٣) ذلك الوضع بقوله : « ... مسكين الناخب الاسرائيلي ... انه يسمع اكثر فأكثر عن ان الدولة دخلت ، بعد يوم الغفران ، عالما جديدا ، ويتضح له اكثر فأكثر انه سيطلب منه ، يوم ٣١ كانون الاول (ديسمبر) منح صوته لعالم الامس . والدليل هو انه مرت خمسة اسابيع منذ نشوب الحرب ، ومنذ استيقظنا جميعا من حلم مزعج — ولم تسمع حتى الآن اية فكرة جديدة تلائم وضعنا الجديد ، لا من الحكومة ولا من المعارضة . ان الانتخابات للكنيست الثامن ستجري بعد ستة اسابيع ، ولم يسمع الناخب حتى الآن أية تغييرات شخصية او ... فكرية طرأت على الاحزاب ، بسبب الدراما التي تقف اسرائيل في وسطها . وهناك دلائل على انه لن يسمع ذلك ايضا ، لا من الحكومة ولا من المعارضة . ان الاتجاه الذي يتضح لدى الاحزاب الآن ، هو استمرار التعلق بالتعفن الفكري والشخصي الذي ميزها حتى الآن . ان الحرب التي هزتنا تركت الاخطبوط السياسي في وضع حسن : متقدمون في السن قليلا ، لكنهم احياء يرزقون وينوون الاستمرار في ذلك » .

وعن الموضوع نفسه ، كتب دانييل بلوخ (دافار ١٩/١١/٧٣) يقول : « ... ان زعيم التكتل [بيغن] لم يتغير ... ان كل اقتراحاته السياسية ، في هذه الايام ، تتلخص في ان نحذر كيسنجر من عقدة يهوديته ، والا نكون مستعدين للتنازل عن أي شيء . وحقا ان هذا « الفهم » السياسي يمكن ان يوصلنا الى كارثة وضياع ...» . واكد بلوخ ان التجمع العمالي (المعراخ) لم يستخلص العبر اللازمة من الحرب ايضا ، وقال : « ان الجدل الرئيسي [في

اسرائيل] لم يكن بشأن ما اذا كنا نستطيع الاستمرار في الاحتفاظ بالمناطق ، بل في ما اذا كان هذا ملائما من الناحية السكانية والاخلاقية والسياسية . ومن يعتقد ان هذا لا يزال موضوع النقاش ، ويعتبر تنفيذ « وثيقة غليلي » بشأن مضاعفة الاستيطان في هضبة الجولان ومشارف رفح ، حلا لمشكلتنا ، فانه لم يدرك حتى الآن ما حدث في حرب يوم الغفران وماذا تغير بسببها ، على صعيد المنطقة او على الصعيد العالمي ... ان الحكومة ، على ما يبدو ، لم تتعلم ، حتى الآن ، أي درس مما حدث بالنسبة الى اسلوب اتخاذ القرارات » .

وهكذا ، قبل الانتخابات التي جرت في ٣١/١٢/٧٣ ، عقد حزب العمل عددا من الاجتماعات أقر فيها الموافقة على موعد الانتخابات ، وعدم ادخال تغيير على قوائم الحزب الانتخابية وترتيب المرشحين فيها . كما وضع صيغة اتفاق بخصوص سياسة الحزب في القضايا الخارجية والامنية خلال الاعوام الاربعة المقبلة ، تضمنها برنامج الحزب الانتخابي .

ب ــ نص الوثيقة (دافار ٢٩/١١/٧٣)

« أ ــ مقدمة

١ ــ ستجري الانتخابات للكنيست الثامن بعد حرب يوم الغفران ، في ذروة الصراع السياسي من اجل السلم ، وتحت ظروف ضرورة الاستعداد المستمر ضد خطر تجدد القتال بمبادرة الدول العربية . ويجب ان تنعكس ، في برنامج المعراخ للكنيست الثامن بجميع فصوله واقسامه ، الدروس والعبر الناجمة عن ظروف الحرب ونتائجها ، واستعداد الشعب والمجتمع لتحقيق السلام كهدف مركزي .

ب ــ الامن

٢ ــ يشيد المركز * [مركز الحزب] بقدرة جيش الدفاع الاسرائيلي على الصمود ، وبالنصر الذي حققه على جيوش العدو بفضل قوة مقاتليه وبطولتهم . فجيش الدفاع الاسرائيلي تغلب على اعدائه ، على الرغم من تفوقهم في العدد ، وفي السلاح والعتاد الذي زودهم به الاتحاد السوفياتي .

* وهو بمثابة اللجنة المركزية ــ المحرر .

٣ ــ يعرب المركز عن مشاركته في حزن العائلات الثكلى ، ووقوفه الى جانب الاسرى والجرحى وعائلاتهم .

٤ ــ يجب ان تتصدر ضرورات الامن اهتمامات الدولة . وعلينا الا نبخل بأي جهد يتطلبه دعم قوة جيش الدفاع الاسرائيلي وطاقته . فقوة جيش الدفاع الاسرائيلي شرط اساسي لتحصين الامن وتحقيق السلام .

جـ ــ السعي للسلام

٥ ــ هدف اسرائيل المركزي هو احراز السلام مع الدول المجاورة ، واقامة علاقات تعاون مع شعوب المنطقة . فاسرائيل تسعى ، منذ قيامها ، لذلك الهدف ، ولكنه لم يتحقق بسبب سياسة العداء ، وحالة الحرب والمقاطعة التي سلكتها الحكومات العربية خلال تلك الاعوام .

٦ ــ واليوم ايضا ، وفي غداة الحرب التي بادرت اليها مصر وسوريا ، بمشاركة دول عربية اخرى ، فان اسرائيل مصممة على السعي ، بجهد اكبر ، لتحقيق السلام . وبهذه الروح اتخذت الحكومة عددا من القرارات منذ نشوب حرب يوم الغفران :

أ ــ الاستجابة لمبادرة وقف اطلاق النار ، وتنفيذه على اساس متبادل .

ب ــ توقيع اتفاق البنود الستة مع مصر ، والسعي لاتفاقية بشأن فصل القوات وتثبيت وقف اطلاق النار .

جـ ــ الاعراب عن استعدادها للاشتراك في مؤتمر السلام الذي حدد انعقاده في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٣ .

٧ ــ ان مؤتمر السلام ، الذي سينعقد في كانون الاول (ديسمبر) ، هو حدث مهم جدا في تاريخ المنطقة ، يحمل في طياته امكان تغير كبير في علاقات اسرائيل بالدول العربية . وان أمل اسرائيل وتوقعها هما ان تؤدي المفاوضات بين اسرائيل وجاراتها ، في المؤتمر ، الى السلام المنشود .

٨ ــ ستسعى اسرائيل ، في مؤتمر السلام وفي شبكة علاقاتها الدولية كلها ، لاتفاق سلام ، يتم احرازه في مفاوضات دون شروط مسبقة . ويجب ان تدور هذه المفاوضات دون ضغوط او

محاولات فرض من اي جانب .

٩ ــ ستسعى اسرائيل لاتفاق سلام يضمن :

(أ) انهاء جميع مظاهر العداء ، والحصار ، والمقاطعة .

(ب) حدودا يمكن الدفاع عنها ، وتؤمن لاسرائيل امكان الدفاع عن نفسها بفعالية ضد هجوم عسكري او مكيدة حصار ، وترتكز على حل اقليمي وسط . وستحل حدود السلام محل خطوط وقف اطلاق النار . ولن ترجع اسرائيل الى حدود الرابع من حزيران (يونيو) ١٩٦٧ ، التي كانت بمثابة اغراء بالعدوان .

(ج) المحافظة على الطابع اليهودي لدولة اسرائيل من اجل تحقيق اهدافها الصهيونية ومهماتها في الهجرة وجمع الشتات .

(د) بدء مرحلة من العلاقات الطبيعية بين اسرائيل والدول المجاورة في الحقل السياسي ، والاقتصادي ، والاجتماعي ، والثقافي .

١٠ ــ يقوم اتفاق السلام مع الاردن على اساس وجود دولتين مستقلتين : اسرائيل وعاصمتها القدس الموحدة ، ودولة عربية الى الشرق منها . في الدولة الاردنية ــ الفلسطينية المجاورة ، يمكن للهوية الذاتية للعرب الفلسطينيين والاردنيين ان تعبر عن نفسها ، من خلال سلام وعلاقات جوار جيدة باسرائيل . وترفض اسرائيل قيام دولة عربية فلسطينية منفردة اضافية غربي نهر الاردن .

١١ ــ كل اتفاق سلام سيوقع بمعرفة الحكومة والكنيست .

١٢ ــ الى حين اتفاق السلام ، ستحافظ اسرائيل على وقف اطلاق النار ، وكذلك على التسويات المرحلية التي يتفق عليها بين اسرائيل وجاراتها كتسويات موقتة على طريق السلام .

وفي حال انعدام معاهدة سلام او تسويات مرحلية ، تستمر اسرائيل في الابقاء الكامل على الوضع كما تحدد مع وقف اطلاق النار .

وسيعمل على استمرار الاستيطان وتدعيمه ، وبناء المستوطنات بحسب القرارات التي ستتخذها حكومة اسرائيل من وقت الى آخر ، مع اعطاء اولوية لاعتبارات امن الدولة .

د ـ العلاقات بالولايات المتحدة

١٣ ـ تقدر اسرائيل العلاقات الخاصة بينها وبين الولايات المتحدة ، والمساعدة الكبرى التي تتلقاها منها . وستسعى اسرائيل لتوثيق هذه العلاقات في المستقبل .

هـ ـ التوجه الى يهود العالم

١٤ ـ تقدر اسرائيل ، بالغ التقدير ، تجند الشعب اليهودي في كل شتاته ، ووقوفه الى جانب دولة اسرائيل ، وتتوجه اليه بالنداء ليستمر في الوقوف الى جانبها في صراعها من اجل السلام والامن ، وفي جهوده لزيادة قوتها ، معنويا وماديا ، وفي الهجرة الكبيرة الى اسرائيل » .

ج ـ التعليقات الاسرائيلية على الوثيقة

بعد نشر الوثيقة ، وعلى الرغم من موافقة اكثرية مركز حزب العمل عليها ، ظهرت في قيادة الحزب خلافات حادة بشأن تفسيرها ، وخصوصا « في ما اذا كانت تلغي وثيقة غليلي والاتفاق الشفهي » (ران كسلف ـ هآرتس ٧٣/١١/٣٠) ، من هنا نشأت التفسيرات المختلفة لدى كل من « الحمائم » و « الصقور » ، في حزب العمل ، لبنود الاتفاقية وعلاقتها بوثيقة غليلي .

وذكر ران كسلف (المصدر السابق) عن موشيه دايان ، وزير الدفاع ، انه قال « للمقربين منه ان واضعي الوثيقة اهتموا بألا تجيء متناقضة مع الوثائق السابقة ، بما فيها وثيقة غليلي والاتفاق الشفهي . والوثيقة الجديدة ليست [برنامجا] عمليا ، ولكنها تتضمن كل العناصر الداخلة في وثيقة غليلي » .

لكن دايان قال في الجلسة التي عقدها مركز الحزب لاقرار الوثيقة انه لن يصوت على الغاء وثيقة غليلي ولكن « اذا سئلت هل الوثيقة عملية ؟ ـ لا . ليس لانه حدث زلزال ، وانما لأن مشكلات صعبة جدا تواجهنا الآن ، ويجب الانصراف الى معالجتها . ولكن اذا توفرت اموال لتوطين اللاجئين في غزة ، لم لا ؟ نقيم مركزا صناعيا ـ لم لا ؟ ومن الافضل ان نفكر في انه ستكون هناك « يميت » وانه مسموح ليهودي ... بشراء ارض في المناطق » .

وقال حاييم بار ـ ليف : يخطىء من يعتقد ان لا أهمية ، في حرب حديثة ، لحدود آمنة ، وانه يمكن الاعتماد على قوة الردع والضمانات . واضاف انه لو كانت اسرائيل تقف ، في الحرب

الاخيرة ، على حدود ٤ حزيران (يونيو) لكان وضعها في الحقيقة على حافة الدمار . واعرب عن رأيه في ان الحدود التي يمكن الدفاع عنها يجب ان تشمل هضبة الجولان ، ونهر الاردن ، وشرم الشيخ .

ويعتبر بار ـ ليف ان السلام المطلوب لاسرائيل هو الذي يمنحها « حدا أقصى من الامن وحدا أدنى من العرب ... فنحن لم نأت الى أرض اسرائيل لنعيش في دولة ثنائية القومية ، أو كأقلية ، أو كأغلبية ضئيلة » (يديعوت احرونوت ٧٣/٤/١٥) .

وأيد شمعون بيريس « وثيقة غليلي » باستثناء البند المتعلق بتخصيص ١ر٢ مليار ليرة لتوطين اللاجئين ، لان لشراء قذائف للجيش أولوية على اقامة مساكن في يميت . اما يسرائيل غليلي فشدد على ان الوثيقة الجديدة تؤيد استمرار الاستيطان ، وانه ليست هناك نية للتوقف عن النشاط في مشارف رفح . وأكد حقيقة انه اتخذ قرار ، بعد حرب يوم الغفران ، باقامة مركز صناعي في الجولان ، وان تكثيف شبكة الاستيطان في الجولان لن يتوقف . وبالنسبة الى الحدود قال انه اذا كان لاسرائيل ان تتعلم درسا من حرب الغفران فهو الاهمية الحاسمة للعمق الاستراتيجي والمسافات .

كانت هذه ابرز الآراء التي اعترضت على وثيقة « المبادىء الاربعة عشر » ، والتي لم تعتبرها بديلا من وثيقة غليلي ، وهي الاتجاهات التي اعتبرها الاسرائيليون « صقرية » في حزب العمل .

مقابل ذلك يعتقد وزراء آخرون ، اشتركوا في صوغ الوثيقة ، انها أتت لتحل محل « وثيقة غليلي » ، وانها تلغيها عمليا . فأبا ايبن ، وزير الخارجية آنذاك ، يعتبر وثيقة المبادىء الاربعة عشر هي الوثيقة الوحيدة الملزمة له كعضو في التجمع العمالي .

اما بنحاس سابير ، وزير المال السابق ، فأكد التزامه بوثيقة المبادىء الاربعة عشر للاعوام الاربعة المقبلة . معتبرا ان وثيقة غليلي ستلغى ، عمليا ، لأن اسرائيل لن تبني مدينة يميت ، ولن تقيم ميناء عميقا ، ولن تستثمر ملايين الليرات في توطين اللاجئين وغيرها من المشاريع ، ولن تنشغل بمضاربات شراء أراض في المناطق . وقال عن الحدود ان هناك خطرا في استمرار سيطرة اسرائيل على مليون من العرب في المناطق ، ويجب التنازل عن كل منطقة ، ما دام ذلك لا يمس الامن (١) .

(١) جميع الآراء التي لم يشر الى مصدرها في النص مأخوذة من (دافار ٦ و٧/١٢/٧٣ ، وهآرتس ٧٣/١٢/٦) .

ان هذه الخلافات في مركز حزب العمل ، دعت السكرتير العام للحزب ، اهرون يدلين ، الى نشر بيان توفيقي جاء فيه : « ان المبادىء الموجهة لحملة التجمع العمالي الانتخابية ... لم تأت لتلغي او تصادق على قرارات سكرتيرية الحزب المعروفة باسم وثيقة غليلي » ... « وبالنسبة الى المبادىء الاقليمية للتجمع العمالي ، المذكورة في الاتفاق الشفهي ، قال ان الوثيقة لم تشر الى الاتفاق الشفهي بقصد عدم رسم خرائط ، ولكن ليس هناك مبرر للقول انه لم يعد قائما » (ران كسلف ـ هآرتس ٣٠/١١/٧٣) .

على صعيد الاحزاب ، اتخذت اللجنة السياسية لحزب مبام ، التي انعقدت لمناقشة برنامج التجمع العمالي و « وثيقة المبادىء الاربعة عشر » عدة توجيهات من بينها توجيه متعلق بالكيان الفلسطيني يفسح المجال ـ خلافا للبند المتعلق بالموضوع في وثيقة حزب العمل ـ لقيام دولة فلسطينية بحلول السلام . ونص التوجيه (دافار ٣/١٢/٧٣) على انه « يتجسد ، في الدولة المجاورة ، حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني . واضافة الى ذلك ، تحترم اسرائيل قرار الفلسطينيين والاردنيين في كل ما يتعلق بتقرير المصير والسيادة والاستقلال ، لكل منهما ، فيما وراء حدود اسرائيل ، شرط ان تقوم العلاقات باسرائيل على اساس اتفاقيات سلام [وعلاقات] حسن جوار » .

وعلى صعيد مركز حيروت ، فقد نقل ران كسلف (هآرتس ٣٠/١١/٧٣) ان رد الفعل الاولي كان مهاجمتها بشدة ، وجاء في قرار اتخذه في صددها : « ان الحكام العرب الذين اجتمعوا في الجزائر قرروا المطالبة بتصفية اسرائيل . وفي تل ابيب ، قدمت الى مركز حزب العمل الحاكم وثيقة تقود الى الاستسلام ، وتعرض اسرائيل للخطر » .

وعلى الرغم من ان الوثيقة ذات اهداف تكتية اكثر منها مشروعا جادا للسلام ، وانها لم تقدم اية تنازلات فعلية في القضايا الجوهرية ، فان الوزير موشيه كول ، زعيم حزب الاحرار المستقلين ، يقول : « ... اننا لا نستطيع الموافقة على معاهدة سلام تمكن العرب من اعداد حروب في المستقبل » . واشار كول الى الضغوط التي يمارسها العرب بمساعدة النفط والمال ، بحيث « قد تظهر في المؤتمر عوامل سوء تفاهم بيننا وبين الولايات المتحدة ،

وسنضطر الى تجنيد خيرة القوة اليهودية في العالم للوقوف في وجه قوة النفط ... » . واكد كول ان اسرائيل ستذهب الى المؤتمر وهي مصممة بشدة ، « على ما هو حيوي جدا لنا ، ولضمان مستقبل دولة اسرائيل » (هآرتس ٥/١٢/٧٣) .

ولقد عرض ايلي ايال ، في مقال كتبه في ملحق معاريف (٥/١/٧٣) ، موقف موشيه كول من الحدود الامنية بأنه يعتقد « ان مشارف رفح ، كحاجز مأهول باليهود ، هي حدود المستقبل ، بين اسرائيل ومصر . بل انه رسم « الحدود الامنية والصالحة للدفاع » في خريطته : ١٠ ـ ١٢ كلم غربي الحدود الدولية « حتى دكله تقريبا » ... ولكن موشيه كول ، الذي قال ان قطاع غزة جزء من اسرائيل ، مستعد ايضا ان يعرض على الاردن « منطقة في ميناء غزة دون ممر بري ، مقابل تغيير في الحدود في الضفة » . »

لقد عبرت وثيقة حزب العمل عن الخلافات بين تياري « الحمائم » و « الصقور » في قيادة الحزب ، بخصوص النظرة الى مستقبل الاراضي المحتلة . ولقد تناولتها تعليقات الصحف الاسرائيلية من هذه الزاوية تقريبا ، ومن خلال المناقشات التي دارت في مركز الحزب . فدانييل بلوخ (دافار ٢/١٢/٧٣) يعتبر ان الوثيقة « ترسم خطوطا سياسية واقعية ، من خلال تخطي حقل الالغام [المتمثل] بالرجوع الى الماضي » . وعن نقاش مركز الحزب بشأن وثيقة غليلي قال : « ان من يشغل نفسه بالسؤال فيما اذا كانت [الوثيقة الجديدة] قد ابطلت « وثيقة غليلي » ام لا ، هو انسان لا يعيش في الزمن الحاضر . فكل من يقرأ « وثيقة غليلي » يعرف انها ارتكزت على فرضيات معينة ـ سياسية ، وامنية ، واقتصادية ـ تقوم على الافتراض ان وقف اطلاق النار سيستمر . وفي اللحظة التي تغيرت فيها الفرضيات الاساسية ، لم تعد هذه الوثيقة قائمة بالضرورة . ولا يعني هذا انه لم تعد هناك ضرورة للمستوطنات الامنية ، او لتعزيز القدس وضواحيها ، او انه ليس لازما لاسرائيل خلق منطقة يهودية عازلة بين قطاع غزة وحدود مصر ... » . ويخلص بلوخ الى استنتاج ان الوثيقة تمثل « تسوية واقعية ، فيها ما يرضي مطالب المعتدلين في كل من معسكري الصقور والحمائم » . واضاف « ... ان وثيقة حزب العمل تعبر عن الاستعداد للتسوية الاقليمية في جميع الحدود ، بما في ذلك

الاستعداد لاعادة اجزاء من يهودا والسامرة الى الاردن . والعنصر الموجه لحزب العمل هو الرغبة في رؤية دولة اسرائيل ، دولة ذات طابع يهودي واكثرية يهودية واضحة ومستقرة ، بالاضافة الى مفهوم واقعي هو انه لن تحدث تسوية سلمية دون تنازلات اقليمية كبيرة » .

اما ران كسلف (هآرتس ٧/١٢/٧٣) فقد ناقش الوثيقة كمحاولة من قبل الحزب لتوحيد موقفه معتبرا انه انتهى الى فشل مزدوج . « فمن ناحية ، فشل الحزب في هدف اظهار انعطاف في خطه التقليدي ، يمكنه من ان يبدو ، في نظر الجمهور ، كحزب سلام مقابل التكتل (ليكود) — كحزب الحرب . . .

« ومن ناحية اخرى ، فشلت مظاهرة التماسك الداخلي في القيادة ، التي من اجلها ابدى زعماء الحزب استعدادا لتضحية كبيرة بالصورة المطلوبة له كـ « حزب سلام » . وعلى الرغم من عمليات التصويت التظاهرية ، كان واضحا لكل من اصغى الى الجلسة الطويلة هذه ، ان حزب العمل منقسم اليوم اكثر من أي وقت مضى ، والازمة الداخلية فيه عميقة الى حد انه في المدى الطويل ، فعلا ، لن تفيد كل الصيغ البائسة للترقيع » .

واعتبر يوئيل ماركوس (هآرتس ٩/١٢/٧٣) ان هناك هذه المرة « قيمة أقل للبرامج الغامضة ، وأهمية اكبر للاشخاص الذين ستقدمهم الاحزاب لتنفيذها . . . فبرنامج الـ ١٤ بندا للتجمع العمالي مصاغ بصورة اذا كان معها سابير رئيس حكومة ، يكون برنامجا حمائميا ، واذا كانت الحكومة بيد غولدا يكتسب البرنامج مغزى صقريا » .

ان مراجعة تصريحات الزعماء الاسرائيليين ، وبرامجهم بعد حرب تشرين ، تبدد الاوهام التي تشكلت لدى البعض ، بأن صدمة حرب تشرين ستضع النظام الاسرائيلي في بداية الطريق الى تسوية مقبولة من الاطراف الاخرى . وعلى حد قول دان مرغليت في هآرتس (١/١٢/٧٣) « فان الظروف التي تخلقها غولدا مئير ، رئيسة الحكومة تثير القلق . ومن يمارس التخطيط السياسي والعسكري يزعم انه ، خلال الايام الاولى للحرب ، برز « انفتاح » معين من جانب السلطات على تفكير جديد . ولكن ذلك ، كما يبدو ، اختفى بعد وقف القتال . والآن يعود كل شيء الى ما كان عليه . . . » .

مشروع حزب مبام للتسوية

(عال همشمار ٨/٦/٧٦)

« يقوم اقتراح لجنة الصياغة على مشروع مبام للسلام ✻ ، كما أقره المؤتمر الخامس ١٩٦٨ ، والمؤتمر السادس ١٩٧٢ ، للحزب .

١ — انقضت تسع سنوات على حرب الايام الستة ، التي فرضتها البلاد العربية المجاورة على اسرائيل . وكانت هذه حرب دفاع عن النفس ، ولم تقصد اسرائيل شن حملة احتلال ، بل للدفاع عن وجودها وامنها .

ان العداء المستحكم ، ورفض الدول العربية الاعتراف بمجرد وجود دولة اسرائيل ، قد اديا الى سفك دماء وحروب . وقد احبط صمود الشعب وقوة الجيش الاسرائيلي ، كل محاولة للتآمر على وجود الدولة ، وحتى حرب يوم الغفران انتهت بانتصار عسكري باهر لاسرائيل ، على الرغم من بدايتها المشؤومة . لكن انتصار الجيش الاسرائيلي في هذه الحرب ، وفي الحروب التي سبقتها ، لم يشق الطريق الى السلام . لقد ثبت في الحقيقة ان التمسك بالوضع الراهن ، السياسي والاقليمي ، ينطوي على اخطار ويؤدي الى طريق مسدود .

ان المشكلات الاساسية بين اسرائيل وجاراتها ، لا تزال ، اذن ، على ما هي عليه . فالواقع السياسي الاقليمي والدولي ، لا يتماشى مع حالة الجمود . ومنذ حرب يوم الغفران ، جرت خطوات اولية ، بوساطة الولايات المتحدة ، من اجل تخفيف حدة التوتر ، والفصل بين القوات المتحاربة ، في سيناء والجولان ، وعقد مؤتمر

✻ قدم هذا المشروع ، الى المؤتمر السابع للحزب ، الذي انعقد بين ٩ — ١٢/٦/٧٦ .

جنيف ، ووقعت تسوية مرحلية بين اسرائيل ومصر . ومن خلال الحرص على المحافظة على قوتها وامنها ، يتوجب على اسرائيل ان تبلور مشروعا شاملا وواقعيا ، وان تعزز نضالها السياسي ، كعنصر فعال ومبادر .

ويناشد المؤتمر السابع لحزب العمال الموحد حكومة اسرائيل ، ان تبلور مشروعا شاملا لتسوية اسرائيلية – عربية . ان مشروعا كهذا ، الذي ستحمله اسرائيل معها الى جنيف ، او اي اطار آخر متفق عليه ، سيعبر عن مقترحات اسرائيل لحل المشكلات المتنازع عليها . ان مشروعا كهذا ، الموجه الى الدول العربية ، من شأنه ان يعزز من مكانتنا في الساحة الدولية ويكتسب عطف الراي العام العالمي على اسرائيل ، ويحشد الدعم لنضالنا من اجل السلام والامن .

٢ – سيكون المشروع لتسوية سلمية شاملة اسرائيلية – عربية ، قائما على المبادىء التالية :

أ – ستقوم علاقات السلام بين اسرائيل وجاراتها على الاعتراف باستقلال اسرائيل وسيادتها . وقف الدعاية المعادية والمقاطعة الاقتصادية ، والتعاون الاقتصادي العلمي والثقافي ، وتطوير السياحة ، بهدف التوصل الى علاقات اعتيادية بين الدول ، بما في ذلك علاقات دبلوماسية . وسينفذ مشروع السلام خلال مدة وعلى مراحل تحدد سلفا .

ب – ستسعى اسرائيل لتسوية سلمية شاملة مع جميع جاراتها . وستكون مستعدة اذن ، لاجراء مفاوضات دون شروط مسبقة ، مع كل الدول العربية مجتمعة ، او مع كل منها على انفراد .

ج – ستكون اسرائيل مستعدة ايضا للتفاوض في انهاء حالة الحرب ، وكذلك في تسويات مرحلية ، او تسويات جزئية – كمرحلة نحو سلام دائم . وستجري حكومة اسرائيل هذه المفاوضات على اساس مشروعها الشامل .

د – لا تتطلع دولة اسرائيل الى الضم ، بل لضمان امنها . وستستند اسرائيل في المفاوضات على قراري مجلس الامن ٢٤٢ و ٣٣٨ . وستعلن عن استعدادها لاخلاء مناطق تحتفظ بها – في سيناء والضفة والجولان – والقيام بانسحاب

بعيد المدى ، من خلال تعديلات حيوية في الحدود ، تقتضيها احتياجات امنها ، الى حدود آمنة متفق عليها . والى ان يحل السلام لن تتعين حقائق ، لا تقتضيها ضرورات الامن ، والتي من شأنها ان تضع عقبات في طريق التسوية بالوسائل السياسية .

هـ – وبالنسبة الى التعديلات الضرورية في الحدود ، وفق هذا المشروع ، لمقتضى اقامة حدود آمنة ، متفق عليها ومعترف بها ، ستسترشد اسرائيل بالحرص على المحافظة على طابعها كدولة يهودية ، تجمع منفييها ، وتؤدي رسالتها الصهيونية .

و – سيقوم امن اسرائيل على الاسس التالية :

أ – الحرص الدائب على قوة الجيش الاسرائيلي ، والمحافظة على تفوقه الحاسم في ميزان القوى بين اسرائيل والدول العربية .

ب – تجريد سلاح فعال وكامل لمناطق يخليها الجيش الاسرائيلي ، وضمانات ملائمة .

ج – اتفاق سلام تعاقدي مع الدول المجاورة يضمن منع كل عمل عدائي من أي طرف كان .

د – تكون تعديلات الحدود والتسويات الاخرى ، التي يقتضيها امن اسرائيل ، متفقا عليها ومعترفا بها من قبل الطرفين .

٣ – حدود السلام والامن :

أ – هضبة الجولان

من اجل ضمان امن مستوطنات الجليل الاعلى وغور الاردن ، ستمر الحدود مع سوريا في هضبة الجولان . وبعد تعيين الحدود النهائية ، يتم تجريد الجزء الباقي من السلاح .

ب – مصر

ستقوم التسوية السلمية مع مصر على تجريد واسع من السلاح في صحراء سيناء ، وتأمين تعديلات حدود ضرورية لامن اسرائيل . وسيقوم التجريد من السلاح على أقصى قدر من الضمانات كي لا يتجدد تهديد حدود اسرائيل الجنوبية . لن يعاد قطاع غزة الى سلطة مصرية ، وسيتحدد وضع

قطاع غزة السياسي ، عندما يحين الوقت ، في المفاوضات الشاملة بشأن السلام ، وفق حاجات اسرائيل الامنية ، ورغبة السكان . وستضمن حرية الملاحة في مضائق تيران في اتفاقيات السلام ، بواسطة وجود اسرائيلي في شرم الشيخ . وستضمن حرية الملاحة لاسرائيل في قناة السويس في اتفاق سلام .

ج ـ الاردن

ان أرض اسرائيل على ضفتي نهر الاردن هي الوطن المشترك للشعب اليهودي العائد الى بلده والشعب العربي المقيم فيها . لذلك ، ستؤيد اسرائيل ، في المفاوضات مع الاردن ، حلا سياسيا يكون قائما على وجود دولتين مستقلتين وذاتي سيادة ـ اسرائيل من جهة ، ودولة عربية ، اردنية ـ فلسطينية ، من جهة اخرى . وفي هذه الدولة المجاورة ، سيتحقق تقرير المصير للشعب العربي الفلسطيني بصورة كاملة . وبالاضافة الى ذلك ، ستحترم اسرائيل القرارات الديمقراطية للفلسطينيين والاردنيين ، في كل ما يتعلق بتقرير المصير والسيادة لكلا الطرفين ـ خلف حدود اسرائيل ـ شرط ان تكون العلاقات باسرائيل قائمة على اتفاقيات سلام وحسن جوار .

ستكون اسرائيل مستعدة للتفاوض مع كل جهة فلسطينية مستعدة للاعتراف بحق دولة اسرائيل في الوجود والسيادة ، وتتحفظ وتكف عن كل عمل ارهابي وتخريبي (وذلك استنادا الى قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢) . وسيكون الاتفاق بين اسرائيل وجاراتها في الشرق قائما على معاهدة سلام وتعاون اقتصادي وثقافي . وستبذل الدولتان جهودا مشتركة لحشد الامكانات من مصادر دولية لتطوير مشروعات الري والزراعة والتصنيع والاسكان . وعندما تتحدد تعديلات الحدود الضرورية لامن اسرائيل ، ستنسحب الى حدود متفق عليها ، وستعاد الضفة الغربية ، وستجرد من السلاح ، وفق جدول زمني متفق عليه . ولن تعبر قوات عسكرية نهر الاردن ، وسيتم ضمان التجريد من السلاح ، بصورة فعالة ، وفق ترتيبات امنية متفق عليها .

د ـ القدس

ان القدس الموحدة هي عاصمة دولة اسرائيل ، وستضمن في تسويات السلام الحقوق الخاصة بالاماكن المقدسة للاسلام والمسيحية .

وضمن اطار المدينة الموحدة ، ستؤمن للسكان العرب ترتيبات بلدية في اطار استقلال ذاتي .

يكلف المؤتمر مؤسسات الحزب متابعة اجمال النقاش في وثيقة بشأن « مستقبل القدس والسلام » ، والتي قدمها يعقوب حزان الى اللجنة السياسية ، وفق المبادىء المذكورة اعلاه .

ان انهاء حالة الحرب ، والتسويات السلمية بين اسرائيل وجاراتها ، ستطلق موارد بشرية واقتصادية هائلة لتقدم شعوب المنطقة ، دون تبعية اقتصادية وسياسية ، والتخلص من تدخل الدول الاجنبية . من اجل رفع مستوى المعيشة ، والقضاء على الفقر ، والامراض ، والجهل ، ومن اجل استغلال كامل للثروات الطبيعية ، ومشروعات تنمية ذات زخم كبير ، واستغلال الخبرة للمصلحة المشتركة لجميع شعوب المنطقة » .

قضية القدس

بالاضافة الى مشروع السلام هذا ، طرح يعقوب حزان ، أحد الزعماء البارزين في حزب مبام ، على اللجنة السياسية للحزب ، في ٧٥/١٢/٣١ ، مشروعا يتعلق بمدينة القدس ، وهو ما اشير اليه اعلاه في قرار المؤتمر . وقد لخصت عال همشمار (٧٦/١/١) هذا المشروع على النحو التالي :

« ● تعتبر القدس الموحدة عاصمة اسرائيل .

● تقسم البلدية الى بلديات فرعية ، يضمن للعرب في نطاقها استقلال ذاتي ، اجتماعي وثقافي وتربوي ، في البلديات التي يشكل فيها العرب اكثرية .

● يضمن للطائفة الارمنية استقلال ذاتي في تنظيم شؤون الطائفة في المجالات الاجتماعية والثقافية والتربوية .

● يستطيع سكان القدس العرب اختيار جنسية اسرائيلية ،

او جنسية الدولة العربية الواقعة الى الشرق من دولة اسرائيل ، ويتمتع الجميع ، بمن فيهم اولئك الذين اختاروا الجنسية غير الاسرائيلية ، بحق الانتخاب للبلديات الفرعية وبلديات القدس الكبيرة ، سواء مارسوه ام لا .

- تعلن المدينة القديمة كضاحية سلام للديانات الثلاث ، ويقام مجلس ديني للديانات الثلاث ، يكون مسؤولا عن ادارة المدينة ، في مجال الحفاظ على طابعها الديني والثقافي ، والاعتناء بالاماكن الدينية .
- تضمن صفة الحصانة الدولية للاماكن الدينية الاسلامية والمسيحية .
- تكون دولة اسرائيل مسؤولة عن احلال القانون والنظام في القدس القديمة .
- يحظى المسجد الاقصى بصفة الحصانة الدولية ، وسيكون القسم الاسلامي في المجلس الديني مسؤولا عن ادارته .
- اذا ما أخذت المؤسسات الدينية اليهودية برأي الحاخام غورين ، القائل بأنه يوجد مكان في المسجد الاقصى ، يسمح فيه لليهود باداء الصلاة ، فسينحسر ظل الحصانة الدولية عنه ، ليخصص لصلوات اليهود المتدينين .
- يتم سن قانون القدس ، كجزء من القوانين الاساسية لدولة اسرائيل ، حيث تحدد فيه المكانة الخاصة للقدس .
- اذا ما اقيمت كونفدرالية اسرائيلية عربية ، تقام في القدس ضاحية كونفدرالية خاضعة للكونفدرالية وليس لاحدى الدول التي تتشكل منها » .

مشروع رعنان فايتس *

(عال همشمار ٧/١٠/٧٦)

« أدت حرب يوم الغفران الى تفاقم ثلاث مشكلات اساسية تواجه اسرائيل : الحصار السياسي ، وتباطؤ وتيرة الهجرة والاستيعاب ، وميزان مدفوعات سلبي . ولم تتخذ حتى الآن تدابير ملائمة لحل هذه المشكلات الثلاث . ويطرح الاستاذ رعنان فايتس خطة شاملة للتطوير الاقتصادي والاجتماعي والتنظيمي — وهذه الخطة « تتلاءم وحلولا سياسية ممكنة » . وتتجه هذه الخطة نحو المحافظة على الطابع اليهودي لاسرائيل ، ومنح الفلسطينيين الحق القومي في تقرير المصير ، وتضييق الفجوة بين الطوائف والطبقات في اسرائيل . وفيما يلي الفصول الرئيسية من هذه الخطة :

منذ حرب الايام الستة ، لم تنتهج حكومة اسرائيل سياسة حازمة وجلية ازاء عدد من المشكلات الاساسية التي يتوقف على حلها مستقبل دولة اسرائيل وربما مصيرها . والمشكلات الرئيسية المعلقة ، التي تتطلب حلولا حازمة وهادفة ، هي ثلاث : علاقاتنا بالسكان العرب الفلسطينيين ، واستيعاب المهاجرين ، والوضع الاقتصادي .

منذ حرب يوم الغفران ، تفاقمت هذه المشكلات واصبحت تشكل ثلاث حراب مسلطة على رؤوسنا : الحصار السياسي يزداد احكاما ، والميزان بين الهجرة والنزوح سلبي منذ الثلاثينات ،

---

* **رعنان فايتس :** مهندس زراعي ، دكتور في الفلسفة ، عضو مجلس امناء جامعة التخنيون ، رئيس قسم الاستيطان في الوكالة اليهودية منذ ١٩٦٣ ولا يزال . نشر فايتس هذا المشروع في مقال بعنوان « الى اين نسير ؟ » في عال همشمار ٧/١٠/٧٦ .

وميزان المدفوعات يتدهور بصورة خطرة .

وفيما يلي المبادىء الاساسية لحل المشكلات الثلاث المذكورة اعلاه :

أ ـ يجب التقليل بقدر الامكان ، من « الاختلاط المادي » وتنقل العمال من تجمعات السكان العرب الى مناطق دولة اسرائيل ، وذلك للمحافظة على هيكل المجتمع الاسرائيلي ، وتجنب التوتر الاجتماعي والطبقي المستمر على اساس قومي في المستقبل .

ب ـ يجب المحافظة على الطابع اليهودي لدولة اسرائيل .

ج ـ يجب البحث عن حل عملي للمشكلات الاجتماعية التي تواجه السكان اليهود ، بواسطة الاسراع بتطوير مناطق الاعمار والطبقات المعوزة ، وبواسطة تغيير اساسي في اساليب استيعاب المهاجرين ايضا . أضف الى ذلك ، ان كل خطة تنمية تنفذ فورا ، يجب ان تكون مرنة لتلائم حلولا سياسية ممكنة .

د ـ يجب منح السكان العرب في المناطق المحتفظ بها ، تعبيرا سياسيا ، فمن دونه لن يتوفر اساس لسلام بيننا وبينهم . فمن النواحي الاجتماعية ، والاقتصادية ، والاعلامية ، من المفضل عدم الاستمرار في الحكم العسكري في المناطق المحتفظ بها على امتداد السنين .

هـ ـ ان النظام الاقتصادي والحياة الاجتماعية في التجمعات العربية ، هما بحاجة الى رعاية موجهة من اجل رفع مستوى معيشتها بوتيرة ملائمة ، وتمكين القادة والطبقة المثقفة فيها من القدرة الذاتية على الفعل والتعبير .

و ـ يجب ان يتضمن كل حل سياسي منح جميع المقيمين في اسرائيل ، حقوقا مدنية متساوية ، وكذلك حق تقرير المصير للعرب الفلسطينيين ، لكي يتمكنوا من اقامة سلطة ونهج حياة خاص بهم .

وعلى العموم فان هذه المبادىء تتركز حول موضوعين :

أ ـ المحافظة على هيكل دولة اسرائيل الاجتماعي ، وعلى طابعها اليهودي ، من خلال حل مشكلات الفجوة الاجتماعية ، واستيعاب المهاجرين ، وذلك من اجل تقليص النزاعات الاجتماعية بين السكان اليهود والسعي لزيادتهم المستمرة .

ب ـ منح المناطق العربية تعبيرا ذاتيا من خلال السعي الدائم لتحسين مستوى معيشة السكان المقيمين فيها ، والاستيعاب

الاقتصادي للاجئين الفلسطينيين في المناطق الواقعة تحت سيطرة اسرائيل . بالاضافة الى ذلك ، تحافظ اسرائيل على خيارات مفتوحة لحل سياسي يتيح حق تقرير المصير للفلسطينيين للاعتراف بها والتوصل الى اتفاق شامل معها بشأن تعايش سلمي .

ثمة علاقة بين المبادىء الواردة اعلاه ، ويستمد منها اسلوب عمل فيما يلي تفاصيله : ان المحافظة على الطابع اليهودي لدولة اسرائيل تتوقف على تقليص الفجوات بين المناطق ، وتوزيع السكان ، واستيعاب المهاجرين . وهذه من شأنها ان تستمد دعما من تنمية المناطق العربية وتحسين مستوى معيشتها : بحيث لن يكون من المجدي للعرب الذهاب الى المناطق اليهودية للعمل .

ويتوفر التطور والنمو الاقتصاديان بواسطة الاعمال التالية :

أ ـ تنمية اقليمية ، تستنفد الامكانات الاقليمية في المناطق بصورة مطلقة .

ب ـ تطوير علاقات تجارية : تبادل المنتوجات والخدمات بين المناطق اليهودية والعربية ، من خلال استغلال المزايا النسبية . ويؤدي هذا الامر ايضا الى تقليص انتقال العمال .

ج ـ تطوير فروع التصدير في الزراعة والصناعة ، واقامة اجهزة التجارة الدولية . وقد وصل الاقتصاد اليهودي ، والاقتصاد العربي ، الى استنفاد كامل في الزراعة والصناعة بالنسبة الى السوق المحلية . ان استمرار النمو يتوقف على تطوير التجارة الدولية .

لذلك ، هناك حاجة الى اطار شامل للتطوير يكون قادرا على الارشاد الى وسائل عمل فعلية . وهذه الوسائل تؤدي الى تحقيق الاهداف القومية والاقتصادية والاجتماعية للشعبين المقيمين داخل منطقة ارض اسرائيل التاريخية .

النهج الاقليمي لتحقيق الاهداف

ان انجع طريقة لتحقيق الاهداف ، كما تحددت اعلاه ، مرتبطة بالنهج الاقليمي ، سواء بالنسبة الى التخطيط ام بالنسبة الى التنفيذ . وليس بالامكان تنفيذ هذا التخطيط الذي يشتمل على جميع الملامح الاساسية لعملية التنمية ـ مثل الاقتصاد والمجتمع والتنظيم والتكوين المادي ـ الا على مستوى اقليمي . ويتطلب تنفيذ

المشروعات المترابطة هيئة مبنية بصورة لا مركزية . وسأتوقف عند أهمية النهج الاقليمي ودمج الملامح المختلفة لعمليات التنمية على جميع المستويات .

ان عملية التنمية هي عملية معقدة تتعلق بجميع مجالات عمل الانسان ، ولهذا السبب ، فانها مرتبطة بنشاطات جميع وزارات الحكومة . الا ان وزارات الحكومة قائمة على هيكل مركزي وذاتي ، وتعمل كل منها على انفراد. أي ان كل وزارة تشكل وحدةمستقلة. . ففي هذا الهيكل يكون التنسيق بين الوزارات الزاميا في المراتب العليا فقط . أي المراتب التي تعالج المشاكل على مستوى قومي . بيد ان الاهتمام الاساسي لعملية التنمية ، يشمل جميع النواحي المرتبطة بالحياة اليومية للفرد والعائلة والمجموعة . لذلك ، لا يمكن ان تسير كما يجب ، الا بوجود تنسيق فعال وملزم على مستوى الاعمال الميدانية ــ هذا التنسيق غير متوفر في اسرائيل ، ولا يمكن ان يتوفر في الهيكل الحكومي الحالي . نقترح اذاً تغيير الهيكل التنظيمي لأجهزة الحكومة التي تتولى الشؤون الداخلية ، أي الانتقال الى الهيكل التنظيمي الاقليمي الاكثر ملاءمة لمتطلبات المستقبل . وفي رأي الكاتب ، ان النهج الاقليمي لتخطيط التنمية وتنفيذها هو شرط مسبق وضروري لتحقيق الاهداف التي عرضت في مستهل هذا البحث . وسنبين فيما يلي ان هيكلا اقليميا سيكون اكثر ملاءمة لحل مشكلات اسرائيل السياسية ايضا .

من المقترح تقسيم دولة اسرائيل والمناطق المحتفظ بها الى ثمانية الوية ، خمسة منها تضم سكانا يهودا بشكل اساسي ، وثلاثة منها تضم سكانا عربا . وفيما يلي وصف موجز للالوية المقترحة .

الالوية اليهودية :

١ ــ لواء صفد ــ قضاء صفد ، قضاء طبريا ، وهضبة الجولان .

٢ ــ لواء حيفا ــ اقضية : يزراعيل (مرج بن عامر) وعكا ، وحيفا ، والخضيرة ، وغور الاردن حتى شمالي اريحا .

٣ ــ لواء تل ابيب ــ اقضية الشارون (السهل الساحلي) وبيتح تكفا ، والرملة ، ورحوفوت ، وتل ابيب ، وكذلك ضواحي اللطرون .

٤ ــ لواء اشدود ــ اقضية عسقلان والقدس (فيما عدا مدينة

القدس) وغوش عتسيون .

٥ ــ لواء بئر السبع ــ اقضية بئر السبع ، ومشارف رفح ، وغور الاردن جنوبي اريحا .

الالوية العربية :

٦ ــ لواء نابلس ــ اقضية جنين ، وطولكرم ، ونابلس ، ورام الله ، واريحا .

٧ ــ لواء الخليل ــ أقضية الخليل وبيت لحم .

٨ ــ لواء غزة ــ قطاع غزة .

ان مدينة القدس هي وحدة قائمة بحد ذاتها . ويقام في كل لواء ادارة خاصة به ، تتولى الشؤون الداخلية في مجالات التنمية والخدمات . وتمارس الحكومة المركزية في الاساس ، شؤون الامن والخارجية والمالية ، وكذلك تنسق اعمال الالوية وتشرف عليها .

ان لا مركزية الحكم في اسرائيل ، وتخصيص صلاحيات تنفيذية لسلطات الحكم المحلية ، ستؤدي الى زيادة وتسهيل فعالية الانظمة الادارية المضطربة ، التي تعاني منها دولة اسرائيل بصورة متزايدة . كما تؤدي هذه التغييرات في النظام الانتخابي كله ، الى ظهور قيادة محلية تتولى مصالح اللواء المنفصلة عن المصالح القطرية الشاملة .

ان اقامة علاقات مالية واقتصادية مباشرة ، بين الالوية العربية ومصادر المساعدات من دول مختلفة ومؤسسات دولية ، والبدء في دفع تعويضات للاجئين العرب ، المقيمين في المناطق المحتفظ بها ، ستتيح توظيف اموال بصورة متواترة . وهذه ستساعد على تقليص الفجوة في مستوى المعيشة بين فئات السكان في الالوية المختلفة وتوطين اللاجئين بصورة دائمة من خلال اعادة تأهيلهم . ان تواتر النمو الاقتصادي سيؤدي الى حد بعيد ، الى تقليص تشغيل العرب في الالوية اليهودية .

ان التنمية المتواترة في الالوية العربية ، وقدرا معينا من الادارة الذاتية (بحسب البدائل السياسية التي سنوردها فيما يلي) ستمكن جميع ممثلي السكان العرب ، وخصوصا القادة والمثقفين العرب ، من التعبير والانجاز . فهؤلاء سيقيمون ويستوعبون اقتصاديا سوية مع اللاجئين المقيمين الآن في تلك الالوية .

وتتوفر في الالوية اليهودية ، بصورة دائمة ، اكثرية يهودية حاسمة ، على الرغم من الفوارق القائمة في معدل التزايد الطبيعي للشعبين . بالاضافة الى ذلك ، يفترض ، انه بعد رفع مستوى معيشة العرب ، سيتضاءل التزايد الطبيعي عندهم ايضا .

ان التنمية الاقتصادية الموجهة ، القائمة على تفضيل الوية معينة ، وتنمية ريفية ومدينية جاذبة ، ستساعد ، كما سيبين المشروع فيما يلي ، على توزيع السكان اليهود في الالوية وتعزيز نموهم . ويتطلع المشروع الى تقليص الفجـوة الاقتصادية بقدر الامكان ، داخل كل لواء ، وكذلك فيما بين الالوية اليهودية نفسها ، وبين الالوية اليهودية والالوية العربية . وسيتم تقليص الفجوة بين الالوية بواسطة زيادة كبرى في مستوى معيشة السكان في الالوية العربية .

مبدأ تقرير المصير وحلول سياسية ممكنة

ان كل مشروع تنمية شامل مرتبط بصورة وثيقة بالمشكلات السياسية . نعـود ونؤكد ان مشروع التنمية المقترح يهدف الـى التوجيه الفوري لاعمال التنمية وتحسين الخدمات فـي جميع المجالات المتعلقة بالسلطات . وذلـك دون تحديد أي شـيء سلفا بالنسبة الى الحل السياسي الذي سيقع الاختيار عليه في حينه ، والذي سيقوم على مبدأ تقرير المصير للسكان العرب في المناطق المحتفظ بها . ومن جهة اخرى ، نعتقد ، انه في مقدور هذا الاقتراح وقف التدهور الـى اوضاع اقتصادية واجتماعية وسياسية غير مرغوب فيها . اننا نفترض ، في كل حل سياسي ممكن ، كما ذكرنا آنفـا ، اقامة علاقات اقتصادية بين الالوية علـى اساس حركة الخدمات والمنتوجات . وسيتيح هذا الاطار نقل فائض المياه من الليطاني ، بواسطة القناة القطرية ، من اجل تطوير الالوية العربية – نابلس والخليل وغزة – وكذلك من اجل تطوير الخدمات التحتية ، التي ستكون لازمة لاقامة منطقة تجارة حرة في غزة ، وسنخصص الحديث عنها في ما تبقى من هذا المشروع .

ان الحزام الاستيطاني اليهودي علـى امتداد نهـر الاردن ومشارف رفح ، يضمن تجريد يهودا والسامرة وقطاع غزة ، بصورة فعلية ، دون حاجة الى « وعود مكتوبة » ومعاهدات فارغة ، ويحول

دون حـدود مشتركة بـين المملكة الاردنية ومصر . ان الحاجز الاستيطاني اليهودي في جميع هذه الاماكن هـو شرط امنـي لا تستطيع دولة اسرائيل تجاوزه .

وانطلاقا من هذه المبادىء الاساسية ، وضعنا هذا المشروع المقترح ، واخذنا بالاعتبار ثلاثة حلول سياسية ممكنة ازاء المناطق المأهولة بالعرب اساسا . الاول ، في حالة التوصل الى اتفاق مع حكومة الاردن . والثاني ، في حال قيام دولة عربية فلسطينية غربي نهر الاردن . والثالث ، في حال قيام دولة فدرالية .

أ – في حال التوصل الى اتفاق مع الاردن ، تستطيع الالوية العربية الثلاثة – نابلس والخليل وغزة – الانضمام الـى المملكة الاردنية ، بأي اسلوب او صورة تستسيغها . ويأخذ مشروع التنمية بالحسبان ، شق طريق مباشر بين الخليل وغزة ، ولن يمر الطريق في المستوطنات اليهودية ، وتستطيع المملكة الاردنية استخدام ميناء غزة ، باستثناء استيراد الاسلحة والمعدات العسكرية .

ب – وفي حال عدم التوصل الى اتفاق مع الاردن ، تنطبق تدريجا قواعد الاستقلال في العمل على الالوية العربية ايضا . وتقام في كل من الالوية الثلاثة ادارة محلية تتولى القضايا الداخلية للواء في مجالات التنمية والخدمات . وفي مرحلة لاحقة – في حال تبدد الامل فعلا بالتوصل الى اتفاق سلام قريب مع الاردن – سيكون بالامكان اختيار احد البديلين السياسيين : اقامة دولة فلسطينية او اقامة دولة فدرالية .

الدولة الفلسطينية – يمكن اقامتها بواسطة توحيد الالوية العربية الثلاثة – نابلس والخليل وغزة – في وحدة سياسية واحدة ، وتكون لها الحقوق الكاملة ، ما عدا اقامة جيش ، وامتلاك اسلحة .

الدولة الفدرالية – من الممكن اقامتها على النحو التالي :

أ – تشكل ارض اسرائيل وحدة واحدة بالنسبة الى الامن والعلاقات الخارجية ، تديرها حكومة مركزية . وتتولى ادارة محلية في الالوية جميع الشؤون الداخلية ، بما في ذلك ، تقديم الخدمات ومبادرة اعمال التنمية .

ب – تتكون الدولة الفدرالية من ثمانية الوية ، كما ذكرنا اعلاه ، وستكون عاصمتها القدس . وستكون خمسة الوية – صفد وحيفا وتل ابيب واشدود وبئر السبع – ذات اكثرية يهودية

محضة ، وثلاثة الوية ـ نابلس والخليل وغزة ـ تتكون من سكان عرب اساسا .

ج ـ ستكون القدس عاصمة الدولة ومقرا للحكومة المركزية . وتشكل القدس لواء قائما بذاته ، ولا ينتمي الى اي من الالوية الاخرى .

د ـ سينتخب كل لواء ممثلين بعدد محدد ومتساو (على غرار مجلس الشيوخ الاميركي) لبرلمان الدولة الذي سيتولى تشكيل الحكومة المركزية . وستكون الحكومة المركزية مسؤولة عن قضايا الامن ، والخارجية ، والنقد ، والجمارك ، والتنسيق بين الالوية .

هـ ـ وسينتخب كل لواء مجلسا خاصا به . وسيشكل المجلس الحكومة المحلية للواء وستكون مسؤولة عن المجالات الداخلية ، كمشروعات التنمية ، والاستيعاب ، والهجرة ، والتربية ، والصحة ، والشؤون الاجتماعية ، والدين ، الى غير ذلك .

و ـ تخاض الانتخابات لعضوية البرلمان ومجالس الالوية بكتل قطرية او اقليمية .

ز ـ لن تكون هناك رابطة جغرافية بين مكان سكن المواطن وبين انتمائه للواء . وبهذه الطريقة يستطيع العرب ، من مواطني اسرائيل ، الذين يرغبون في ذلك ، الانتماء الى احد الالوية العربية دون نقل مكان سكنهم .

ان لكل واحد من الحلول الممكنة ، التي اوردناها آنفا ، مزايا وعيوبا . فمثلا ، من الاسهل نسبيا ايجاد حل لمشكلة القدس بالبديل الاول . ومقابل ذلك ، سيكون من الصعب على الاردن ابتلاع الحزام الاستيطاني اليهودي على امتداد نهر الاردن . والعكس ، بالنسبة الى الاحتمالين الآخرين .

في رأينا ، ان امكان التوصل الى اتفاق مع المملكة الاردنية افضل من عدة نواح : سواء من النواحي الداخلية ـ تحقيق الاهداف ، التي تتضمنها المبادىء الاساسية ، بصورة سهلة وفعالة ، ام من النواحي الخارجية ـ شرح قضيتنا وتعزيز موقفنا لدى اسرة الشعوب . ولذلك يجب السعي نحوه ، حتى ولو على حساب اية تنازلات في اقتراحنا ، مثل ضم لواء غزة الى الاتفاق مع الاردن ، وتقليص مناطق الحزام الاستيطاني اليهودي على امتداد نهر الاردن ، حتى الحد الادنى الضروري .

والامكان الثاني ـ اقامة دولة فلسطينية ـ افضل من الثالث . فالامكان الثالث لا يتمشى تماما مع المبادىء الاساسية ، وخصوصا انه لا يتفق مع مبدأ المحافظة الكاملة على الطابع اليهودي لدولة اسرائيل . وقد شملنا امكان اقامة دولة فدرالية لأنه يجب تفضيله عن الانحدار التدريجي وغير الموجه والخطر ، نحو ضم مناطق مزدحمة بالسكان العرب .

الاهداف الاقتصادية والاجتماعية

ثمة فجوة كبيرة لا تزال قائمة بين مستوى معيشة سكان دولة اسرائيل وبين مستوى معيشة سكان المناطق المحتفظ بها . وبالامكان ان نتبين ذلك من المتغيرات الواردة في جدول أ .

جدول أ : الناتج ، الاستهلاك والاجور في اسرائيل والمناطق المحتفظ بها ١٩٧٣ * (بالليرة) .

تفاصيل	اسرائيل	يهودا والسامرة	قطاع غزة
الناتج القومي القائم للفرد	١١٫٢٤٠	٢٫٠٨٨	١٫٨٦٣
الاستهلاك الخاص الفردي	٦٫٧٨٠	١٫٧٥٦	١٫٣٦٨
معدل اجر العمل اليومي	٥٨	١٧٫٩	١٩٫٦
اجر العمل اليومي للعامل في المناطق		١٥٫١	١٦٫٠
اجر العمل اليومي للعامل في اسرائيل		٢١٫٨	٢٤٫٦

يجب توجيه جهود التنمية نحو هدفين : الاول ؛ تقليص الفجوة الاقتصادية فيما بين الالوية اليهودية ، وتقليص الفجوة بين الشرائح الاجتماعية في كل منها ، والثاني ؛ اكبر قدر من الاسراع في وتيرة النمو الاقتصادي داخل الالوية العربية .

* المصدر : الناتج القومي القائم للفرد : اسرائيل ، الكتاب السنوي الاحصائي لاسرائيل ١٩٧٥ ، ص ١٩ وص ١٥٤ ، في المناطق ، ص ٦٠٨ ـ ٦٠٩ . الاستهلاك الخاص الفردي : اسرائيل ، ص ١٩ و ص ١٥٦ ، في المناطق ص ٦٠٨ ـ ٦٠٩ . اجر العمل في اسرائيل ص ٣٣٥ ، في المناطق ص ٧٠٤ . اجر العمل للعمال في المناطق : آرييه بيرغمان ، النمو الاقتصادي في المناطق المحتفظ بها ١٩٦٨ ـ ١٩٧٣ ، بنك اسرائيل ، قسم الابحاث ، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٤ ، ص ١٠ .

ان الاستثمارات في مشروعات التنمية في المناطق المحتفظ بها أدت الى خفض العرض بالنسبة الى العمال العرب للعمل في المناطق اليهودية . ان اجر العامل من المناطق في اسرائيل ، هو اليوم أقل من نصف المعدل القطري . ومقابل ذلك ، لا توجد فجوة كبيرة في الاجور بين العمال من المناطق الذين يعملون في المناطق او في اسرائيل . ومن شأن هذه النتيجة ان تساعد الوسائل الاخرى التي ستؤدي الى تقليص حجم العاملين من المناطق في اسرائيل . واذا لم تبذل جهود لتسريع وتيرة النمو الاقتصادي في يهودا والسامرة وقطاع غزة ، سيبقى العرب موردا للعمل الرخيص في الاقتصاد اليهودي ، وستبقى مكانتهم بصورة دائمة « حطابين وسقاة ماء » .

ان لهذا التطور نتائج خطرة ، سواء بالنسبة الى العرب وقدرتهم على المحافظة على حياة مستقلة سليمة في المستقبل ، ام بالنسبة الى اليهود ، الذين قد يعودون على مر السنين ، والى حد معين ، الى الهيكل الاجتماعي الذي لازمهم في منفاهم . ويجب عدم التسليم بالاتجاهات التي أخذت تبرز مؤخرا في هذا السبيل . ويجب ان تقدم خطة التنمية ، اذاً ، حلا موجها ومحددا لهذه المشكلة الاساسية .

وافترضنا ايضا ، ان الالوية اليهودية بحاجة الى تشجيع اقتصادي فعال واستثمارات للتنمية ، ومن اجل القضاء على الفجوة فيما بينها سنشجع النمو في معدل الناتج للفرد في المناطق داخل البلد أكثر من المناطق الموجودة في السهل الساحلي . ويقتضي تحقيق هذه الاهداف بالطبع ، سياسة تنمية واستثمارات موجهة . واذا لم يكن الامر كذلك ، لا نستطيع موازنة الفجوات في النمو ، وبالتالي لا نستطيع تحقيق اهدافنا الاجتماعية بما فيها توزيع السكان اليهود .

مع ذلك ، علينا تطبيق خطط تنمية لضمان استمرار تواتر الارتفاع في مستوى معيشة الالوية العربية . لقد قدر معدل الزيادة السنوية في الناتج القومي القائم الحقيقي للفرد ، بين ١٩٦٨ – ١٩٧٣ في يهودا والسامرة ، بنسبة ١٤ ٪ ، وفي قطاع غزة بنسبة ١٩ ٪ . وقد ارتفع الاستهلاك الخاص للفرد بنسبة ١٠ ٪ و ١٤ ٪ على التوالي . وبالامكان تحقيق نمو بنسبة ١٠ ٪ سنويا في الناتج للفرد ، وتواتر نمو عام بنسبة ١٤ ٪ سنويا ، اذا ما كرست لذلك

الجهود والوسائل اللازمة للتنمية داخل المناطق [المحتفظ بها] . وبتواتر نمو كهذا ستصل قيمة معدل الناتج للفرد في الالوية العربية ، في سنة ١٩٨٥ ، الى نحو ٤٠ ٪ من الناتج في الالوية اليهودية ، مقابل ٢٠ ٪ في سنة ١٩٧٤ .

ويجب التأكيد على ان مشروعات التنمية ، القائمة على مياه اضافية ، وتكنولوجيا زراعية، وتنمية الصناعات المخصصة للتصدير في منطقة تجارية حرة ، ستمنح الاقتصاد تواتر نمو سريعا ، وستؤدي الى تحسين في ميزان المدفوعات ، وستخلق مصدر جذب لطاقة العمل العربية المستخدمة اليوم في المناطق اليهودية . وبذلك يتقلص ، كما يبدو ، الى حد بعيد ، خطر « الاختلاط المادي » والتغييرات الخطرة في نظام الاستخدام للمجتمع اليهودي في اسرائيل كما أكدنا سابقا .

مبادىء اقتصادية لخطة التنمية

تخطيط اقليمي

ان توقعات النمو الاقتصادي قائمة على تخطيط اقليمي شامل في الوية التنمية الثمانية المقترحة . ويجب ان يأخذ هذا التخطيط في الحسبان عوامل اقتصادية واجتماعية وتنظيمية ومادية . وسيقتضي تطبيق خطط تنمية اقليمية ، كما رأينا آنفا ، تغييرات بعيدة المدى في اساليب التخطيط والتنفيذ للادارة القائمة اليوم في اسرائيل . ان مثل هذا التغيير ضروري ، في رأينا ، بغض النظر عن العوامل الامنية والسياسية .

ان تحديد صلاحيات ملائمة للادارة المحلية في كل ما يتعلق بالشؤون الداخلية لازم ، وربما هو ضروري ايضا ، من اجل تحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية للسكان اليهود والعرب . ودون اعادة تنظيم مثل هذه الاعمال ، وتأسيسها على تخطيط وتنفيذ هو أقرب ما يكون لمجالات العمل ، لا نستطيع العمل بصورة فعالة لسد الفجوات الاقتصادية والاجتماعية لدينا ، ولن نستطيع ايضا استيعاب المهاجرين الذين هم شرط لا يمكن تجاوزه لوجودنا .

وبالنسبة الى الالوية العربية ، فان الحاجة الى تطبيق اسلوب التخطيط والتنفيذ الاقليميين ، لا تقل أهمية بل ربما تزيد ، عنها في الالوية اليهودية . وذلك للحاجة الى تطبيق تقنية انتاج في

القطاعات الاقتصادية الثلاثة ، بصورة جادة وتواتر سريع .

تنمية المناطق الريفية في الالوية اليهودية :

هناك ضرورة ، في المجال الريفي ، لتغيير هيكل الحياة الاقتصادية في القرى التي ستقام في المستقبل . ان الفروع الزراعية المألوفة وخصوصا فرع المزارع ، تنتج بصورة عامة للسوق المحلي ، وكنتيجة لزيادة الانتاجية الزراعية ــ المتزايدة بمعدل ٤ ــ ٥ ٪ في السنة ــ فان عدد العاملين في الزراعة ، اللازمين لتوفير جميع احتياجات السوق المحلية ، آخذ في النقصان . وهذا العدد ينقص نسبيا وبصورة مطلقة على السواء . ولهذا يجب الا تبنى القرى الجديدة على تلك الفروع . ان مثل هذا العمل يشكل هدرا خطرا لوسائل الانتاج ، ومنافسة لا مبرر لها مع الزراعة القديمة التي طورت ، سابقا ، بنيتها التحتية ــ البشرية والمادية ــ اللازمة للتطور في المستقبل .

يجب ان تقام القرى الجديدة على اساس انتاج زراعي للتصدير بدلا من الاستيراد فقط ، او على مصادر معيشة غير زراعية .

ان الزراعة المقترحة للمستقبل ، تقوم على طريقتين جديدتين :

أ ــ « زراعة مراقبة » : تقتصر على مزروعات تنمى ضمن ظروف تتم مراقبتها في مستنبتات مختلفة الانواع ، وستكون هذه المزروعات موجهة اساسا للتصدير .

ب ــ « زراعة اساسية متقدمة » : تقتصر على زراعة الحبوب بالري بصورة مكثفة للغاية ، كغلة ثانية للمحاصيل في السنة .

سيقتصر الناتج الزراعي الذي سيوجه للتصدير ، على « الزراعة المراقبة » اساسا . وهذا يعني ايجاد ظروف تربية زراعية خاصة في المستنبتات ، واستغلال الظروف المناخية الخاصة ، وتطبيق منجزات علم الاحياء المتطورة للغاية . ان الظروف المناخية في المناطق الملائمة لذلك ، وخصوصا شدة الحرارة الشمسية ، والحرارة المريحة ، وانعدام البرد ، وايضا مزايا الارض المريحة ، تتيح تنمية مزروعات شتوية (خضروات وازهار وغيرها) في المستنبتات دون حاجة الى تدفئة او استخدام ضوء اصطناعي .

ان احدى المزايا المتوخاة من هذه الزراعة الخاصة ، هي نطاقها الواسع . ومن اجل تطبيق الخبرة والتقنية الخاصة اللازمة في زراعة

من هذا النوع ، ومن اجل اقامة الاجهزة المساندة اللازمة ــ مثل ورش تعليب المنتوجات وفرزها ، وجهاز نقل وتوزيع ، وارشاد مهني وغيره ــ فانه من الضروري تجميعها في مناطق معينة فقط ، وعلى اوسع نطاق ممكن . ما دامت الزراعة المراقبة لا تشمل سوى قريتين او ثلاث ، كما هو الحال الآن ، فانها لن تستطيع أن تواجه منافسة او ان تضمن المردود الملائم . أضف الى ذلك ، انه من دون نطاق واسع لهذه الزراعة الخاصة ، فلن يتمكن انتاجها من الدخول الى السوق الاوروبية ، ولن يكون معروفا ومطلوبا هناك .

ان هدف الزراعة الاساسية المتطورة ، هو انتاج مواد غذائية اساسية للاستغناء عن الاستيراد . وذلك بأساليب زراعية متقدمة ، وتقنية زراعية حديثة ، ومن خلال تربية سلالات نباتية تضمن محاصيل وفيرة . ان الكثيرين يعتبرون الزراعة الاساسية المتقدمة وزراعة الحبوب امرين متطابقين ، ولكن العامل المشترك الوحيد بينهما هو تركيب المزروعات . ومن جهة اخرى ، يوجد فارق كبير في اساليب الانتاج ، أي اساليب الزراعة ، والري ، والتسميد ، والرقابة الكاملة على المزروعات وغير ذلك . ان المزروعات المقترحة هي اساسا الحبوب على انواعها (الحنطة ، الذرة ، وخلافها) وربما ايضا ، مزروعات اخرى كالفستق ، او مزروعات زيتية اخرى . ان قطاعا كهذا يكون اذاً ، قطاعا متخصصا على الاطلاق لانتاج أغذية أساسية ، ولا يجب مقارنته مع الفلاحة المعتمدة على الري . والقصد هو زراعة الحبوب في حقول الخضروات .

وهناك طريقة اخرى لتوسيع الاستيطان الريفي ــ في المناطق التي تفتقر الى الظروف الطبيعية الملائمة لفروع انتاج زراعي بالاسلوب الآنف الذكر ــ وهي اقامة مستوطنات تعاونية غير زراعية تدعى قرى صناعية . ان هذه القرى يمكن اقامتها في مختلف انحاء البلد . وربما يقام الجزء الاكبر منها في منطقة الجليل الجبلية ، من منطقة الناصرة وحتى الحدود اللبنانية في الشمال ، ومن الجليل الغربي وحتى الممر المؤدي الى المنحدرات الشرقية للجليل . ان جزءا كبيرا من المنطقة الواقعة بين سيفف وتيفن يكاد يكون خاليا : لا توجد فيه قرى يهودية ، كما ان قرى الاقليات فيه قليلة ومتناثرة . وفي اجزاء اخرى من هذه المنطقة ، وخصوصا على طول الحدود اللبنانية ، توجد قرى يهودية ، ولكن الثغرات في التجمع الاستيطاني

كثيرة . ان توطين المنطقة هو اذاً ، حتمية سياسية وامنية . ان وسائل الانتاج الزراعي – الارض والماء – في تلك المنطقة ، محدودة للغاية ، ولا يوجد امكان لاقامة الاستيطان الريفي على اساس فروع زراعية باستثناء عدد ضئيل من الفروع الثانوية . ولذا فان المقترح اقامة الاستيطان الريفي على اساس تنمية الصناعة والخدمات . وهذا نوع جديد من الاستيطان ، اثار اهتماما في الاوساط المختلفة ، سواء في اوساط سكان البلد ام في الشتات ، وقد انتظم عدد من النوى الاستيطانية المرشحة للاستيطان في القرى الصناعية . ان صورة هذا الاستيطان تلائم مواهب ومهن الكثيرين من الشبيبة ، وهي تسحرهم بامكان العيش خارج الاطار المديني المألوف ، وخلق فئات صغيرة تتمسك بمبادىء المساواة والتعاون المتبادل .

ان جزءا من القرى الصناعية التي ستقام ، سيكون على غرار المستوطنات التعاونية ، والجزء الآخر على غرار الكيبوتسات والمستوطنات . ان احد شروط نجاح هذا المشروع هو تنوع فروع الصناعة . وهذا الامر يستوجب اقامة تجمعات من خمس – سبع قرى متجاورة ، بحيث تكون المنطقة الصناعية ، بل والصناعات ذاتها ، مشتركة بين قرى هذه الكتلة . ان تنوع الصناعات يتيح لسكان القرية العمل في مجالات معينة من الصناعة ، بما يتلاءم ومؤهلاتهم .

تنمية الالوية العربية واستيعاب اللاجئين الفلسطينيين :

ان تواتر التنمية السريعة ، المخصص لهذه الالوية ، يقتضي استثمارات واسعة في البنية التحتية ، تمكن من اقامة صناعات ملائمة وتكثيف الزراعة . وستكون ثمة ضرورة لاستكمال مشروعات الكهرباء ، وشبكة طرق ، وتطوير مشروعات مياه على نطاق اقليمي . ان طاقة العمل القائمة والمستقبلية في هذه المناطق تمنح اولوية للانتاج الصناعي والزراعي . ويجب تنفيذ مشروعات تنمية اقليمية شاملة ، في الالوية الثلاثة ، من اجل حصر الطلب على الاستخدام في جميع الشرائح الاجتماعية .

أضف الى ذلك ، ان الطاقة الكامنة في هذه الالوية ، بالاضافة الى استخدام فائض مياه الليطاني ، في مقدورها حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين .

وبحسب معطيات وكالة الامم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين كان ١ر٦ مليون لاجىء فلسطيني مسجلين في سنة ١٩٧٤ ، بحسب التوزيع التالي :

يهودا والسامرة ٢٩٠ر٠٠٠ نسمة ؛ شرق الاردن ٦٠٠ر٠٠٠ نسمة ؛ قطاع غزة ٣٢٥ر٠٠٠ نسمة ؛ لبنان ١٩٠ر٠٠٠ نسمة ؛ سوريا ١٨٠ر٠٠٠ نسمة .

ويوجد داخل الالوية المقترحة – نابلس والخليل وغزة – نحو ٦٠٠ر٠٠٠ لاجىء . ولذا يوجد في البلدان الثلاثة – الاردن ولبنان وسوريا – نحو مليون لاجىء . ونفترض انه سيعود الى ارض اسرائيل الغربية ، ٤٠٠ الف لاجىء على الاكثر . وهؤلاء يمكن استيعابهم اقتصاديا في المناطق العربية – في الزراعة والصناعة اللتين يمكن تطويرهما فيها .

ان اطار التنمية المقترحة يعتمد على ٤٠٠ مليون متر مكعب من فائض مياه الليطاني ، تتدفق في القناة القطرية الى مشروعات التنمية الزراعية والمشروعات الصناعية ، التي ستقام في منطقة التجارة الحرة المقترحة في منطقة غزة . ان هذه المهمة من شأنها ان تساهم في استيعاب وتوطين نحو مليون لاجىء عربي – يعيشون الآن داخل الالوية العربية ، وكذلك جميع اللاجئين الذين يرغبون في العودة الى البلد لعلاقات عائلية ، او بسبب التباكي على الماضي ودوافع قومية . ولا مانع من توسيع اطار التنمية وملاءمته لاستيعاب جميع اللاجئين الفلسطينيين ، وبذلك يمكن توفير حل اقتصادي واجتماعي ملائم ودائم لهذه المشكلة المؤلمة . وفي المقابل تستطيع الالوية اليهودية حل مشكلة اليهود الذين يرغبون في العودة الى موطنهم القديم .

مشاريع تنمية خاصة :

تطوير القدس وتوطينها

ان الطابع الخاص للقدس ناجم عن كونها مجمع الاماكن المقدسة لعدة أديان وبالتالي أهميتها الكبيرة لشعوب كثيرة وخصوصا الشعب اليهودي . لقد شكلت المدينة ، خلال مئات السنوات السابقة ، ملتقى الشعبين اليهودي والعربي ، وخلال عشرات السنوات الاخيرة ، هي عاصمة اسرائيل المتجددة .

ان تلك العوامل ، وخصوصا الاخير منها ، تملي المحافظة على التوازن بين اليهود وغير اليهود داخل حدود المدينة بما يتناسب مع حجم السكان . لكن هذا التوازن من شأنه ان يختل نتيجة التغييرات في حجم الهجرة ، ونتيجة تشعب جهود التنمية الرامية الى اقامة مدن واحياء سكنية جديدة في ضواحي المدينة . ان التوجه المطلوب يختلف عن هذا (كما سنفصل فيما يلي) :

- اعطاء الاولوية لتطوير الاحياء القائمة المبعثرة والقليلة نتيجة البنية الطوبوغرافية للمدينة ، الى مستوى يتيح لها ان تلعب دورا عضويا .
- الربط بين انحاء المدينة ووسطها في كل ما يتعلق بالسكن ، والاشغال ، والتجارة ، والصناعة ، والاستجمام .

الالوية العربية

تكثيف الزراعة

نقترح ، في الوية نابلس والخليل وغزة ، تطوير مناطق استيطان ، وتكثيف الزراعة بواسطة تخصيص كمية من المياه بحجم ٤٠٠ مليون متر مكعب من فائض الليطاني . وتوجد مخططات اولية لنقل المياه من مجرى الليطاني عبر جبل الظهيرة الى وادي مرجعيون الذي يصرف مياهه الى غور الاردن . ان طاقة النقل الفائضة المتوفرة في القناة القطرية ، تتيح نقل المياه الى المناطق التي تلائم ظروف الارض والمناخ فيها شروط تنمية زراعية متقدمة . ويمكن ، بواسطة المياه ، استيعاب نحو ٢٠٠ الف نسمة في الزراعة . وستتركز مناطق الاستيطان الزراعي في سهل دوتان ، وفي منحدرات جبال الخليل ، وشمالي النقب ، وفي المناطق الرملية الملائمة في لواء غزة . ان هذا الاستيطان سيكون ناتج عمل اللاجئين انفسهم . وسيحدث تكثيف القطاع الزراعي في هذه الالوية مسارا يستوجب اعادة توزيع الاراضي ، بحيث يتم تعويض قسم من اصحاب الاراضي بتزويدهم بالمياه والمعدات والاستثمارات .

التصنيع واعمار المدن :

من الممكن ، على اساس هذه الزراعة ، استيعاب سكان اضافيين تعدادهم ٥٠٠ الف نسمة في الصناعة والخدمات

الزراعية ، وفي تصنيع المنتوجات الزراعية ، والصناعات التقليدية . وتخصص ، بالقرب من المدن المجاورة لمناطق التنمية ، أراض ملائمة لتوسيع التجمع المديني من اجل زيادة قاعدة السكان اللازمة للصناعات المذكورة . وستعتمد منطقة التنمية في (دوتان) على مدينة نابلس الموسعة ، واما منطقة التنمية في منحدرات جبال الخليل فستعتمد على اعادة تخطيط بلدة الظاهرية وتوسيعها . واما غزة فتكون مركزا لتطوير القطاع بأسره .

منطقة تجارية حرة :

ان تكثيف الزراعة ، وتطوير الصناعة والخدمات ، ستشكل قاعدة لنمو اقتصادي ملحوظ ، ومن الممكن احداث المزيد من التوسيع ، باستغلال الظروف الطبيعية المتوفرة في منطقة غزة ، لاقامة منطقة تجارية حرة . وستعتمد المنطقة على صناعات التصدير ، التي ستعتمد بدورها على تحسين الميناء الحالي وتوسيعه ، وبناء قاعدة تجارية مصرفية بواسطة السكان انفسهم . هكذا تنشأ شرائح اجتماعية ومهنية جديدة ومتنوعة . ويمكن للمنطقة التجارية الحرة الاستعانة بالمؤخرة الاسرائيلية في كل ما يتعلق بخدمات المياه والكهرباء والقاعدة التقنية . ان تطويرا متدرجا ومنسقا لمنطقة التجارة الحرة ، من شأنه توسيع طاقة الاستيعاب لقطاع غزة على نطاق واسع .

التوطين والنمو الاقتصادي

تشير التوقعات المتعلقة بزيادة السكان والنمو الاقتصادي خلال السنوات العشر القادمة الى خطوط التنمية المحتملة التالية :

الالوية وسكانها :

سنعرض في البداية بنية السكان اليهود خلال العقد القادم وحجم السكان في الالوية العربية . وذلك بافتراض انه سيستوعب خلال هذا العقد ١٠٠ الف لاجىء فلسطيني من البلاد المجاورة ، كجزء من مخطط شامل لحل المشكلة ، كما اوضحنا سابقا .

ان التوقعات الديمغرافية ، التي يستند اليها اطار التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، تعتمد على الافتراضات التالية :

أ ــ سيكون النمو الطبيعي للسكان اليهود بنسبة ١ر٧ ٪ في السنة .

ب ــ سيكون حجم الهجرة الصافي ٥٠ الف يهودي في السنة .

ج ــ سيكون النمو الطبيعي الصافي للسكان العرب بنسبة ٤ ٪ في السنة ، في بداية هذه الفترة . وستتقلص هذه النسبة تدريجا حتى تصل ٢ر٥ ٪ في نهاية الثمانينات .

وفي نهاية فترة التنمية ، أي في منتصف الثمانينات ، سيشكل اليهود اكثرية كبرى في الالوية الخمسة التي تضمها دولة اسرائيل . ويمكن في المستقبل ايضا ، المحافظة على هذه الاكثرية بواسطة مشروعات تنمية موجهة .

ان زيادة السكان العرب في الالوية العربية عن طريق استيعاب لاجئين ، يمكن ان يتجاوز ايضا مئة الف شخص كما يفترض المشروع . ان الاستيعاب الاقتصادي للسكان العرب المتزايدين سيكون ممكنا بزيادة كميات المياه التي ستحصل عليها الالوية العربية ، وبواسطة تحسينات تقنية في الزراعة ، وتنمية صناعات التصدير في منطقة التجارة الحرة المقترحة .

وبالاضافة الى وجود الافتراضات الديمغرافية المذكورة ، فانه لا يمكن تحقيق التوزيع المتوقع للسكان اليهود الا اذا خصصت الموارد الاقتصادية بما يتلاءم واهداف أطار التنمية المقترح . ومن خلال تدخل فعال وموجه ومخطط فقط ، يمكن تشجيع نمو سريع للسكان في المناطق التي تقع خارج السهل الساحلي . وينطبق هذا الامر ايضا على زيادة السكان اليهود في القدس .

خاتمة

ان اطار التنمية المقترح آنفا شامل الى حد كبير ، ولكنه يشتمل على المعلومات اللازمة لاتخاذ قرار مبدئي . ان الموافقة على الاطار المقترح بصورة مبدئية ، وبأحجام الاعمال التي يقتضيها ، وخصوصا اعمال التنمية في الالوية اليهودية المميزة ، وفي الالوية العربية ، تستلزم المزيد من الاعداد للتفاصيل الفنية والقانونية . كما ان الحاجة ستقتضي تفصيلا كاملا ودقيقا للمشروعات الاقتصادية والاستيطانية الواجب تنفيذها في الالوية المختلفة .

من الواضح انه ليس في مقدور دولة اسرائيل ان تتحمل

وحدها الجهود المالية اللازمة . واعتقد ان هناك امكان لتجنيد مصادر تمويل دولية من اجل تنفيذ الاستثمارات العديدة ، ودفع التعويضات الناجمة عن هذا المشروع . أضف الى ذلك ، ان مهمة اسرائيل ــ ازاء السكان اليهود الذين يتخبطون في مشكلات داخلية ومشكلات الاستيعاب ، والسكان العرب الواقعين تحت سيطرتها ، وشعوب العالم على السواء ــ ان تكون المبادرة والنشيطة في بلورة حلول ملائمة . كما اننا لا نستطيع الوقوف جانبا ، ولا حتى الاكتفاء باطفاء الحرائق ، وتقديم اجوبة ارتجالية . ان المشكلات قائمة ومتزايدة ، ولن يكون حلها الا ضمن اطار فكري شامل . ان ساعة الحقيقة تقترب ، ويجب مواجهتها بشجاعة ووعي ورباطة جأش » .